القسـم الثـانــي

أعلام الفقه الإسلامي وأئمة مذاهبه

obeikandl.com

obeikandl.com

الإمام أبو حنيفة

ولد عام ٨٠هـ وتوفي عام ١٥٠ للهجرة

هو الإمام الأعظم النعمان بن ثابت بن زوطى، وهو من أصل فارسي وكان جده " زوطى " ثرياً واسع الثراء. وقد أسره المسلمون في حروبهم مع الفرس، ثم منّ الله عليه بالإسلام والحرية، وبعد ذلك انتقل من بلده الأصلي " كابل " إلى الكوفة فاتخذها مستقراً ومقاماً. وفي الكوفة ولد له ابنه ثابت ثم ولد لثابت ابنه النعمان الذي كني فيما بعد باسم أبي حنيفة واشتهر بهذه الكنية [١].

نشأته ودراسته:

حفظ أبو حنيفة القرآن الكريم في باكورة الصبا، وقد أخذ القراءة على الإمام عاصم أحد القراء السبعة، واطلع على السنن ثم باشر التجارة حيث نشأ في أسرة تتعامل في تجارة الخز، فمضى على نفس الدرب، وكان يختلف أحياناً عن مجالس العلم، إلا أن إقباله على التجارة كان أشد وعمله فيها كان يستغرق وقته، ومع ذلك فإن شدة ذكائه قد لفتت أنظار العلماء إليه رغم قلة اختلافه إليهم، فكانوا يحثونه على المضي في طريق العلم، والتعمق فيه حيث يتوقعون له مستقبلاً باهراً في هذا المضمار، ومن ثم فقد جرى حديث بينه وبين الإمام الشعبي في هذا الشأن كان له أثر بالغ في تغيير مجرى حياته من تاجر عادي إلى أعظم أئمة الفقه الإسلامي، وصاحب أعرق المذاهب الفقهية، وأوسعها انتشاراً، وأكثرها نشاطاً في مجال استنباط الأحكام. وهذا الحديث يتمثل في الآتي:

يقول الإمام أبو حنيفة ﷺ: " مررت على الشعبي وهو جالس فدعاني فقال لي: إلى من تختلف؟ فقلت اختلف إلى السوق، فقال: لم أعن الاختلاف إلى السوق، عنيت الاختلاف إلى العلماء. فقال لي: لا تفعل عليك بالنظر في النظر في العلم ومجالسة العلماء، فإني أرى فيك يقظة

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية للإمام أبي زهرة ص ٣٤٨.

وحركة قال: فوقع في قلبي من قوله فتركت الاختلاف إلى السوق، وأخذت العلم فنفعني الله بقوله " [١].

وليس معنى ذلك أن أبا حنيفة قد ترك التجارة بشكل عام، وإنما حول نشاطه فيها من مباشر للأعمال التجارية بنفسه إلى عمل إشرافي لا يستغرق إلا النذر اليسير من وقته، حيث أسند العمل التجاري إلى شريك له وثق في أمانته وإخلاصه [٢].

وبعد اتجاهه إلى العلم انصرف إلى مجالس علم الكلام، وانخرط في دراسة قضاياه، فقد كان العراق حينئذ موطناً لأرباب النحل المختلفة من أشاعرة ومعتزلة ومرجئة وغيرها، وكان الانشغال بدراسة القضايا المتعلقة بهذا العلم هو السائد بينهم، وقد برز الإمام أبو حنيفة في مجال هذا العلم، حتى أنه كان يسافر إلى البصرة كثيراً ليجادل علماء الكلام هناك من معتزلة وخوارج وغيرهم [٣].

وبعد أن قطع شوطاً بعيداً في دراسة علم الكلام شرح الله صدره للفقه الإسلامي، فاتجه إلى دراسته برغبة بالغة، وذلك بعد أن فكر كثيراً في مغبة دراسة علم الكلام، فتبين له منها أنها مضيعة للوقت دون جدوى، وأنها لا تضل ولا تنفع، ومن ثم لم تكن هي سبيل الأتقياء الورعين ولا منهاج السلف الصالح.

ومن ثم يقول الإمام أبو حنيفة بشأن التحول العلمي: " راجعت نفسي وتدبرت فعلمت أن المتقدمين من أصحاب النبي ﷺ والتابعين لم يكن ليفوتهم شيء مما ندركه نحن، وكانوا أقدر وبه أعرف، وأعلم بحقائق الأمور ثم لم ينسوا أنفسهم فيه منازعين ولا مجادلين، ولم يخوضوا فيه بل أمسكوا عن ذلك، ونهوا عنه أشد النهي، ورأيت خوفهم في الشرائع وأبواب الفقه وكلامهم فيه إليه تجالسوا وعليه تحاضروا، وكانوا يعلمونه الناس ويدعونهم إلى تعلمه ويرغبونهم فيه ويفتون ويستفتون، وعلى ذلك

(١) المرجع السابق ص ٤٥٠.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.

مضى الصدر الأول من السابقين، وتبعهم الناس عليه، فلما ظهر لي من أمورهم هذا الذي وصفت تركت المنازعة والمجادلة والخوض في الكلام واكتفيت بمعرفته ورجعت إلى ما كان عليه السلف وجالست أهل المعرفة، وإني رأيت أن من ينتحل الكلام ويجادل فيه قوم ليس سيماهم سيما المتقدمين، ولا منهاج الصالحين رأيتهم قاسية، قلوبهم غليظة أفئدتهم، لا يبالون مخالفة الكتاب والسنة والسلف الصالح ولم يكن لهم ورع ولا تقى [١].

لم يكتف أبو حنيفة بعزوفه عن التمادي في دراسة علم الكلام، وإنما أصر على منع كل من تربطه بهم صلة قرابة أو صداقة من الخوض في هذا العلم شفقة عليه من أن تزل به قدمه في مهاوي الضلال، ويروي في ذلك أنه رأى ابنه حماداً يناظر في الكلام، فنهاه عن ذلك، فقال له الابن: يا أبي كنت تناظر فيه وتنهانا عنه؟ فقال: كنا نناظر وكأن على رؤوسنا الطير مخافة أن يزل صاحبنا وأنتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم، ومن أراد أن يزل صاحبه فقد أراد أن يكفر، ومن فعل ذلك فقد كفر قبل أن يكفر صاحبه[٢].

شيوخه وأقرانه الصحابة الذين كانوا في عصره:

أولا: شيوخه:

تلقى أبو حنيفة العلم عن الصفوة الممتازة من علماء عصره؛ كعطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر، والإمام محمد الباقر وأخيه الإمام زيد [٣]. والإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر[٤]، ولزم أعظم فقهاء عصره حماد بن أبي سليمان ثمانية عشر عامًا وحماد هذا كان قد تلقى

(١) المرجع السابق ص٢٥١.
(٢) المرجع السابق ص ٢٥١-٢٥٢.
(٣) انظر: تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخضري ص ١٦٨، تاريخ المذاهب الفقهية للإمام أبو زهرة ص ٣٦١.
(٤) انظر: الشريعة الإسلامية للمرحوم الشيخ بدران أبو العنين، ص ١٨٤، والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبدالكريم زيدان ص ١٥٦، والمدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق البنهان ص ٢٢٦.

الفقه من إبراهيم النخعي الذي كان قد تلقاه بدوره عن علقمة بن قيس النخعي وهو قد تلقاه عن عبدالله بن مسعود الذي كان متأثراً غاية التأثر بعمر بن الخطاب ومنهجه الفقهي.

وقد سئل أبو حنيفة عن أخذ العلم فقال: كنت في معدن العلم والفقه فجالست أهله ولزمت فقيهاً من فقهائهم.

ويقصد بمعدن العلم والفقه مدينة الكوفة حيث نشأ بها، وكانت حينذاك موئلاً لكثير من كبار العلماء في شتى مجالات العلوم الإسلامية من فقه وحديث وعقيدة وتفسير وغير ذلك، وقد ساعدته هذه البيئة الزاخرة بكل علوم الشريعة على تكوين شخصيته العلمية.

وكما وقف أبوحنيفة رحمه الله على فقه عبد الله بن مسعود، وفقه عمر ابن الخطاب رضي الله عنهما، فإنه حرص أيضاً على معرفة فقه علي بن أبي طالب وفقه عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، وقد تحقق ذلك كله بفضل جده وإصراره ومثابرته.

وكذلك نراه قد عرف فقه أهل الحجاز، حيث لزم البيت الحرام زهاء ست سنوات حينما تعرض للاضطهاد بالغ من حكام الدولة الأموية كما سيأتي بيانه.

ثانيا: قرناؤه بالكوفة:

كان من قرناء الإمام أبي حنيفة بالكوفة ثلاثة من كبار فقهاء عصره وأعلمهم وهم:

١- **سفيان بن سعيد الثوري** - من أئمة أهل الحديث، وكان أحد الأئمة الذين لهم أتباع، وقال سفيان بن عيينة بشأنه: ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام من الثوري، ولد سنة ٩٧، وتوفي سنة ١٦١ هـ.

٢- **شريك بن عبدالله النخعي** - ولد ببخاري سنة ٩٥ هـ وتولى القضاء بالكوفة أيام المهدي وتوفي سنة ١٧٧ هـ.

٣- **محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى** - ولد سنة ٧٤ هـ وكان من أصحاب الرأي وتولى القضاء بالكوفة واستمر في قضائه ٣٣ ثلاثة وثلاثين عاماً وعاصر في قضائه عهد بني أمية وبني العباس وكان فقيهاً

مفتياً وتوفى سنة ١٤٨هـ [١].

ثالثا: فقهاء الصحابة الذين كانوا في عصره:

كان في زمان أبي حنيفة أربعة من فقهاء الصحابة وهم: أنس بن مالك بالبصرة، وعبدالله بن أبي بالكوفة، وسعيد بن سعد الساعدي بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن وائلة بمكة.

ولكن لم يلتق أبو حنيفة بواحد منهم، فقد ماتوا وهو صغير، لم يتجاوز مرحلة الصبا، فقد ثبت أن أنس بن مالك قد مات في سنة ٩٢ أو ٩٣، كما ورد في بعض الروايات، وكان عمر أبو حنيفة حينذاك اثني عشر عاما أو ثلاثة عشر عاما على أكثر تقدير، كما توفي عبد الله بي أبي في عام ٨٦ من الهجرة أي كان عمر أبي حنيفة حينذاك ست سنوات.

ومن ثم فيعتبر أبو حنيفة من طبقة تابعي التابعين وليس من طبقة التابعين [٢].

أستاذيته:

بعد موت حماد بن أبي سليمان أستاذ أبي حنيفة عام ١٢٠ هـ لم يكن ثمة ما هو جدير بأن يشغل مكانه في التدريس بمسجد الكوفة سوى أبي حنيفة، فقد فاق كل أقرانه في مجال الفقه والفتوى، وكان موضع إعجاب الجميع وتقديرهم فقام أبو حنيفة بهذا الأمر خير قيام، وتوافد عليه رواد العلم وعشاقه من كل حدب وصوب، فكان نعم المعلم والمربي فقد أحب تلاميذه وأحبوه، ومنحهم من عطفه ورعايته الشيء الكثير، وكان يمدهم بما يحتاجون إليه من مال " حتى إنه كان يزوج من يبلغ سن الزواج، وليس عنده مؤونته، ويرسل إلى كل واحد منهم على قدر حاجته " [٣].

وتكفينا هنا هذه الرواية التي يتحدث فيها أبو يوسف عن مدى عطف أبي حنيفة عليه حينما كان فقيراً ويتردد على مجالس علمه فيقول: " كنت

(١) تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ الخضري، ص ١٧٠، والمدخل لدراسة الفقه الإسلامي للمرحوم محمد يوسف موسى، ص١٣٩.
(٢) انظر فيما تقدم: مبادئ الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور يوسف قاسم، ص ١٣١.
(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية للإمام أبي زهرة، ص ٣٥٧.

أطلب الحديث والفقه، وأنا رث الحال فجاءني أبي يوماً، وأنا عند أبي حنيفة فانصرفت معه، فقال لي: يا بني، لا تمدد رجلك مع أبي حنيفة، فإن أبا حنيفة خبزه مستو، وأنت تحتاج إلى المعاش، فقصرت عنه كثيراً في الطلب، وأثرت طاعة أبي، فتفقدني أبو حنيفة وسأل عني، فجعلت أتعاهد مجلسه، فلما كان أول يوم أتيته بعد تأخري، قال: ماذا شغلك عنا؟ قلت الشغل بالمعاش وطاعة والدي فجلست، ولما انصرف الناس دفع لي صرة، وقال استمتع بها، فإذا بها مائة درهم، وقال لي: الزم الحلقة، فإذا فرغت هذه فأعلمني، فلزمت الحلقة فلما مضت مدة يسيرة، دفع لي مائة أخرى، ثم كان يتعهدني، وما أعلمته بخلة قط ولا أخبرته بنفاد شيء، وكأنه كان يخبر بنفادها حتى استغنيت وتحولت "[1].

وكان من شدة حبه لتلاميذه يقول: لهم أنتم مسمار قلبي وجلاء حزني[2]. وكان يتبع في دروسه منهج الحوار والمناقشة، فلم تكن طريقته إلقائية، وإنما كان يعرض القضية عليهم، ويطلب من كل واحد أن يبدي منهم رأيه فيها على حدة، ثم يناقش كلا منهم في رأيه، فإن اتفقوا جميعاً على حكم معين أمر بتدوينه، وإن اختلفوا أمر بتدوين آرائهم جميعاً ولا يعطي لنفسه أي ميزة عليهم، ومن ثم فقد رفعهم إلى مصاف الأساتذة، ودربهم على الاجتهاد وكيفية استنباط الأحكام، وحثهم على عدم التحرج من مخالفته، ومن ثم فكثيراً ما نجد في كتب الأحناف، آراء لكل زفر وأبي يوسف ومحمد بن الحسن تخالف رأي إمامهم، ولهذا قيل: أن المذهب الحنفي هو مذهب جماعي، أي أنه كان ثمرة جهد كل من أبي حنيفة وأصحابه، وأما المذاهب الأخرى فكان يغلب عليها طابع الفردية، بمعنى أنها كونت بجهد أئمة هذه المذاهب وحدهم حيث كانوا يتبعون الطريقة الإلقائية في دروسهم [3].

وقد اشتهر أبو حنيفة بحدة الذكاء، وتوقد الذهن، وحضور البديهة،

(١) المدخل في التعريف للدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور محمد مصطفى شلبي، ص ١٧٧ بالهامش.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية للإمام أبي زهرة، ص ٣٥٧

(٣) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان، ص ١٥٧- ١٥٨.

وقوة الحجة، وعمق النظر، وغزارة العلم، والدقة البالغة في استنباط الأحكام، وإدراك المعاني الغامضة حتى قال الإمام الشافعي عنه: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة.

وكان في مناظراته يمضي مع الخصم في تسلسل منطقي هادئ فيعرض عليه مقدمات بديهية، تنتهي إلى نتائج مسلمة، فلا يملك الخصم إزاءها إلا الإذعان، فمن ذلك مثلاً ما روى أن رجلاً مات وأوصى إلى أبي حنيفة، وهو غائب وارتفع الأمر في القضية إلى ابن شبرمة الذي كان قاضياً وأقام أبو حنيفة البينة على أن فلاناً مات وأوصى إليه، فقال ابن شبرمة أتحلف أن شهودك شهدوا بحق، فقال أبو حنيفة... ليس علي يمين كنت غائباً، فقال ابن شبرمة ضلت مقاييسك، قال أبو حنيفة ما تقول في أعمى شج فشهد له شاهدان بذلك أعلى الأعمى يمين أن يحلف أن شهوده شهدوا على حق وهو لم ير، فحكم ابن شبرمة بما ادعى الإمام وأمضاه[1].

ومن ذلك أيضاً ما روى أنه دخل عليه بالمسجد الضحاك بن قيس الخارجي الذي خرج في عهد الأمويين، والخوارج يقتلون مخالفيهم - فقال لأبي حنيفة: تب، فقال: مم أتوب؟ قال: من تجويزك الحكمين، فقال أبو حنيفة تقتلني أو تناظرني؟ قال: بل أناظرك، قال فإن اختلفنا في شيء مما تناظرنا فيه فمن بيني وبينك؟ فقال الخارجي: اجعل أنت من شئت، فقال: أبو حنيفة لرجل من أصحاب الضحاك، اقعد فأحكم بيننا فيما نختلف فيه، إن اختلفنا ثم قال للضحاك: أترضى بهذا بيني وبينك، قال: نعم، قال الإمام المناظر: فأنت بهذا قد جوزت التحكيم [2].

ولم يكن أبو حنيفة بالذي يكابر في الحق، ولا بالمغرور الذي يعطي آراءه ميزة معينة على غيرها من الآراء الأخرى، فلم يدع يوماً أن آراءه هي الصواب الذي لا يعتوره الخطأ، وإنما كان لا يجد غضاضة في أن يصرح بأن آراءه قد تكون هي الخطأ بعينه وإن كان لا يدري.

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٣٦٣.
(٢) المرجع السابق.

ومن ثم فقد قيل له: هذا الذي تفتني به هو الحق الذي لا شك فيه؟ قال: لا أدري لعله الباطل الذي لا شك فيه.

ولذا كان سرعان ما يعدل رأيه إذا تبين له وجه الخطأ فيه، وكثيراً ما كان يقع هذا منه، فقد روى عن زفر قال: " كنا نختلف إلى أبي حنيفة ومعنا أبو يوسف فكنا نكتب عنه، فقال يوماً لأبي يوسف: ويحك يا يعقوب لا تكتب ما تسمعه، فإني قد أرى الرأي اليوم، فأتركه غداً وأرى الرأي غدا فأتركه بعد غد ".

ولم يكن يجد أي غضاضة في أن يأخذ برأي غيره، إذا كان يستند إلى أدلة أقوى فالحق هو غايته و مبتغاه سواء ظهر على يده أم على يد غيره، ولهذا كان يقول: " قولنا هذا رأي، وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منا " [1].

مواقفه السياسية:

عاصر أبو حنيفة كلاً من الدولة الأموية والدولة العباسية، فقضى من عمره اثنين وخمسين عاما في الدولة الأموية، وثمانية عشر عاماً في الدولة العباسية، وقد تعرض لمحنة قاسية في كل من الدولتين، وكان سبب تعرضه لهاتين المحنتين واحداً هو نقده اللاذع لحكام عصره وعناده في مواجهتهم.

المحنة الأولى:

كانت الفتن السياسية على أشدها في الدولة الأموية حينذاك، وكانت مشاعر السواد الأعظم من الناس تميل إلى أهل البيت النبوي لأفضليتهم وأحقيتهم بأمر الخلافة من الأمويين، ولأن مقتل الإمام الحسين ترك في نفوسهم جميعاً جرحاً دامياً، يصعب على الأيام علاجه، فجعلهم يشعرون بوخز في ضمائرهم لتقصيرهم في الذود عنه، ومن ثم كانوا يتمنون - أن يكفروا عن جريمتهم هذه بمناصرة أي ثائر من أهل البيت، وكان كبار الفقهاء حينذاك يؤججون نار العداوة في نفوس الناس تجاه الأمويين، ولكنهم لم يعلنوا ذلك على الملأ خشية التوغل في الفتنة، وحرصاً على

(١) المرجع السابق، ص٢٦٢.

وحدة الأمة، وإنما كانوا يفضون بما في نفوسهم لخواصهم والمقربين منهم، وكانت عيون الأمويين مبثوثة في كل مكان تعد على الناس خطرات نفوسهم، ونبضات أفئدتهم ومن ثم فقد نقلوا عن الإمام أبي حنيفة بعض الكلمات التي تشيد بأفضال أهل البيت وزعمائهم كالإمام زيد بن علي زين العابدين، فقد كان أول ثائر على الأمويين بعد مقتل جده الحسين.

أدرك الأمويون أن كبار الفقهاء والمحدثين يعبئون الشعور العام بالكراهية ضدهم وإن الناس سرعان ما يستجيبون لهم لمكانتهم المرموقة في نفوسهم فعمدوا إلى حيلة خبيثة تقطع ألسنة هؤلاء الفقهاء عنهم، فلا يستطيعون بعدها أن يتعرضوا لذمهم ولا التنديد بحكمهم في مجالسهم الخاصة، وهذه الحيلة تتمثل في اشتراكهم في شؤون الحكم، عن طريق تولي المناصب الكبرى في الدولة كالقضاء وغيره و إلا فمن ذا الذي يستطيع أن يجرح حكماً هو يساهم فيه بدور كبير [1].

أخذ ابن هبيرة - عامل الأمويين - على عاتقه تنفيذ هذه الحيلة فجمع فقهاء العراق وفيهم ابن أبي ليلى وابن شبرمة وداوود بن هند، فولى كل واحد منهم عملاً لبني أمية ليختبروا ولاءهم للحكم الأموي، وأرسل إلى أبي حنيفة ليعطيه عملاً، فأبى واشتد في الإباء، طلب إليه أن يكون في يده خاتم الدولة يمضي الأمور به، ولا ينفذ كتاب إلا من يده، ولا يخرج شيء من المال إلا بإذنه فامتنع الفقيه العظيم الأبي، فحلف ابن هبيرة إن لم يقبل ليضربنه فأخذ الفقهاء يستميلون أبا حنيفة ليقبل وقالوا: أنا ننشدك الله أن تهلك نفسك فإنا إخوانك وكلنا كاره لهذا الأمر ولم نجد بداً من ذلك.فقال الفقيه القوي المؤمن التقي: لو أراد مني أن أعد له أبواب مسجد واسط لم

(١) يقول الشيخ محمد الخضري في هذا الشأن " إنا إذا سهل علينا أن نفهم آباء شخص أن يتولى القضاء، فلا نكاد نفهم أن يضرب على ذلك إذ أن الضرب بالسوط - وهو نهاية الاحتقار يفعله عاقل ليحمل إنساناً على تولى أشرف المناصب بعد الإمارة، وهو منصب القضاء، إني أظن أن ثمن هذا العرض كان الغرض منه محنة المعروض عليه حتى يعرف مقدار ولائه للدولة فإن العلماء على ما يظهر كانوا يمتنعون أن يتولوا عملاً لدولة لا يحبونها لئلا يكون ذلك تأييداً لها ".

أدخل في ذلك، فكيف وهو يريد مني، أن يكتب دم رجل، يضرب عنقه، وأختم أنا على ذلك الكتاب فوالله لا أدخل في ذلك أبدا [١].

أمر ابن هبيرة بحبس أبي حنيفة وكان يأمر يومياً بضربه لعله يذعن لهم ويستجيب لمطالبهم، ولكن دون جدوى، فعزيمة أبي حنيفة هي الفولاذ بعينه وهذا هو شأن المؤمنين الصادقين دائماً.

خشي ابن هبيرة أن يموت هذا الفقيه العظيم في سجنه، فتحيق المعرة بالحكم الأموي إلى الأبد، فقال للفقهاء: قولوا له أن يخرجنا من يميننا فطلبوا ذلك إلى أبي حنيفة، فرفض وأصر على موقفه إصراراً شديداً، فطلب ابن هبيرة منهم أن يتوسطوا لديه أن يستأجله بدل أن يرفض، ولم يستجب أبو حنيفة أيضاً، فتلاشت قوى ابن هبيرة، وتخاذل غروره، وتبخر جبروته، أما إصرار أبي حنيفة وتصميمه فاضطر إلى إخلاء سبيله. فأوى أبو حنيفة إلى بيت الله الحرام وكان ذلك في عام ١٣٠ هـ.

استمر أبو حنيفة في جوار بيت الله الحرام، إلى أن استتب الأمر للعباسيين فعاد إلى الكوفة سعيداً بهذا العهد الجديد لقرابة حكامه من رسول الله ﷺ [٢].

وكان قد مكث في مكة زهاء ست سنوات [٣].

المحنة الثانية:

إذا كان أبو حنيفة قد تعرض لمحنة قاسية في عهد الدولة الأموية، فإنه في عهد الدولة العباسية قد تعرض أيضاً لمحنة أخرى، ولكنها أشد

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٦٩.

(٢) المرجع السابق ص ٣٧٠ فقد جاء فيه " جاور أبو حنيفة بيت الله وحرمة الآمن واستمر إلى أن استقام الأمر للعباسيين، فلما استتب لهم النظام، عاد إلى الكوفة واجتمع بأبي العباس أول خليفة عباسي مع العلماء، وقد وقف الإمام العظيم خطيباً يعلن مبايعة ذلك الخليفة الجديد، إذ قد أنابه العلماء عنهم في الإجابة على طلب الخليفة، فقال: الحمد لله الذي بلغ الحق من قرابة نبيه ﷺ، وأمات منا جور الظلم، وبسط ألسنتنا بالحق، وقد بايعناك على أمر الله والوفاء لك بهداك إلى قيام الساعة فلا أخلي الله هذا الأمر من قرابة نبيه ﷺ.

(٣) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبدالكريم زيدان ص ١٥٦.

وأنكي من سابقتها، وإن كانت الأسباب في كلا المحنتين واحدة، وكذلك كانت الوسيلة التي اتبعت للإيقاع به في كلا منهما واحدة أيضاً.

وهذه الوسيلة كانت تتمثل في عرض بعض المناصب الكبرى عليه - مع العلم بداية أنه سيرفض فيكون ذلك ذريعة للزج به في غياهب السجن وتعذيبه، وبذلك ينفس أولئك الحكام عما في نفوسهم من كراهية وبغضاء تجاه أبي حنيفة لمواقفه السياسية ضدهم، وبهذه الحيلة يتخلصون من سخط العامة عليهم لأن أبا حنيفة كان يتمتع بحب الكثيرين له لعلمه وتقواه وشجاعته فالحق.

ومن ثم فالأسباب الحقيقية في كلا المحنتين كانت سياسية وإن كان يغلفها الخبث والدهاء، كما سبق أن ذكرنا، فقد عرفنا أن السبب الحقيقي الذي كان وراء سجنه في الدولة الأموية، هي تأييده لزعماء أهل البيت في غير تشبع ونقده المرير لحكام هذه الدولة.

وكذلك في عهد الدولة العباسية نرى أن هذا الطلب نفسه كان وراء نزول المحنة الثانية به أيضاً رغم أنه كان على رأس المؤيدين والمتحمسين لهذه الدولة في أول عهدها باعتبار أن حكامها من أبناء عمومة الرسول ﷺ ومن أبناء عمومة الإمام علي ﷺ، والمعروف أن مشاعر الإمام أبي حنيفة كانت فياضة بالحب لهؤلاء جميعاً، ولم يدر بخلد أبي حنيفة حينذاك أن هؤلاء الحكام الجدد سيغدرون بأبناء عمومتهم من ذرية الإمام علي ﷺ، ولم يتصور أن تنكيلهم بهذه العترة الطاهرة سيكون أشد وأقصى من تنكيل الأمويين بهم أضعافاً مضاعفة.

ولكن السياسة هي الساسة، والسلطة هي السلطة في كل زمان ومكان، لا قلب لها على الإطلاق، ولا مجال فيها لقرابة ولا لصداقة، ولا لأي عاطفة اللهم إلا إذا كان الضمير الديني له كل الهيمنة على تصرفات الحكام.

حين رأى الإمام أبو حنيفة هذه الكوارث التي حاقت بأهل بيت الإمام على في عهد هذه الدولة، لم يستطع كبت مشاعر الكره والغضب تجاه هؤلاء الحكام ولا لتعاطفه، وتأييده لأهل البيت، وكثيراً ما كان يصرح

بذلك في مجالسه الخاصة وندواته العلمية.

ولم يكتف أبو حنيفة بذلك وإنما روى أنه ثبط بعض قواد أبي جعفر المنصور عن محاربة بعض زعماء أهل البيت في خروجه على هذه الدولة [١].

بل وصل الأمر بأبي حنيفة أن واجه أبا جعفر المنصور نفسه بفتوى تحرم عليه استحلال دماء أهل الموصل حينما خرجوا على الدولة وكان قد شرط عليهم استحلال دمائهم أن خرجوا عليه [٢].

ولم يشأ أبو جعفر المنصور أن يواجه أبا حنيفة مواجهة صريحة - وهو قادر على ذلك تماماً - لأنه كان يتسم بالدهاء البالغ فرأى أنه من

(١) يروى أن الحسن بن قحطبة أحد قواد المنصور دخل على أبي حنيفة وقال له: عملي لا يخفى عليك فهل من توبة؟ فقال أبو حنيفة: إذا علم الله تعالى أنك نادم على ما فعلت ولو خيرت بين قتل مسلم وقتلك لاخترت قتلك على قتله، وتجعل على الله عهداً على ألا تعود فإن وفيت فهي توبتك، قال الحسن: فعلت ذلك وعاهدت الله تعالى إلا أعود إلى قتل مسلم، فكان ذلك إلى أن ظهر إبراهيم بن عبدالله بن حسن، فأمره المنصور أن يذهب إليه فجاء إلى الإمام فقص عليه القصة، فقال جاء أوان توبتك إن وفيت بما عاهدت فأنت تائب ولا أخذت بالأول والأخر، فجد في توبته وتأهب، واستعد للقتل ودخل على المنصور وقال لا أسير إلى هذا الوجه، فإن كان لله طاعة فيما فعلت فلي منه أو في الحظ، وإن كان معصية فحسب، فغضب المنصور. وقال حميد ابن قحطبة أخوه، إنا ننكر عقله منذ سنة وكان خلط عليه فسأل المنصور - بعض رفقائه -: من يدخل عليه من الفقهاء؟ فقالوا: إنه يتردد على أبي حنيفة " تاريخ المذاهب الإسلامية للإمام أبي زهرة، ص ٢٧١ -٢٧٢ نقلاً عن " مناقب أبي حنيفة " لابن البزازي، ص ٣٢ ج٢.

(٢) خلاصة فتاواه في أهل الموصل أنهم " قد انتقدوا على المنصور وتكرر انتقادهم، وكان قد اشترط عليهم أنهم إن انتقدوا تحل دماؤهم فجمع الفقهاء - وفيهم أبو حنيفة - ثم قال: أليس صح أن الرسول ﷺ قال:«المؤمنون عند شروطهم؟» وأهل الموصل قد شرطوا ألا يخرجوا على، وقد خرجوا علي عاملي وحلت لي دماءهم، فقال رجل يدك مبسوطة عليهم وقولك مقبول فيهم، فإن عفوت فأنت أهل العفو، وإن عاقبت فبما يستحقون. وأبو حنيفة ساكت، والتفت إليه المنصور وقال له: ما تقول يا شيخ.....؟ فقال أبو حنيفة قوله الحق: أنهم شرطوا لك ما لا يملكون، وشرطت عليهم ما ليس لك لأن دم المسلم، لا يحل إلا بأحد معان ثلاثة، فإن أخذتهم أخذت بما لا يحل وشرط الله أحق أن توفي به. فأمرهم المنصور بأن يتفرقوا ثم دعاه، وقال: يا شيخ القول ما قلت انصرف إلى بلادك، ولا تفت الناس بما هو شين على إمامك، فتبسط أيدي الخوارج.

الأصوب الإيقاع به عن طريق الحيلة بدلاً من المواجهة الصريحة تحاشياً لإثارة غضب العامة من الناس.

وتم لأبي جعفر ما أراد فقد عمد إلى تلك الحيلة المضمونة للإيقاع بأبي حنيفة، وهي حيلة عرض القضاء عليه، فهو يعلم مدى عناد أبي حنيفة، ويعلم أن المحنة التي نعرض لها في عهد الدولة الأموية، كان السبب الظاهري فيها هو رفضه لتولي، منصب خطير في الدولة، ومن ثم فهو لابد أن يرفض تولي القضاء أيضاً لأنه لا يقل خطورة عن سابقه وبذا يكون هناك مبرر لحبسه وتعذيبه - من حيث الظاهر أمام الناس - لعدم تعاونه مع السلطة في الحكم بين الناس بالعدل لأنه أكفأ الفقهاء جميعاً لتولي هذا المنصب.

ومن ثم فقد روي عن أبي حنيفة في هذا الشأن كثير من الروايات:

منها: " أن أبا حنيفة لما أشخص إلى بغداد، قال: إن هذا دعاني لقضاء - يقصد أبا جعفر المنصور - فأعلمته أني لا أصلح، واني لأعلم إن البينة على المدعي واليمين على من أنكر، ولكنه لا يصلح للقضاء إلا رجل له نفس يحكم بها عليك وعلى ولدك وقوادك وليست تلك النفس لي.. قال: فلم لا تقبل صلتي، فقلت ما وصلني أمير المؤمنين من ماله بشيء، فرددته ولو وصلني بذلك لقبلته، إنما وصلني أمير المؤمنين من بيت مال المسلمين، ولا حق لي في بيت مالهم، إني لست ممن يقاتل من ورائهم، فآخذ ما يأخذ المقاتل، ولست من ولدانهم فآخذ ما يأخذ الوالدان ولست من فقرائهم فآخذ ما يأخذ الفقراء " [1].

ومنها " أن أبا جعفر حبس أبا حنيفة على أن يتولى القضاء، ويصير قاضي القضاة فأبي حتى ضرب مئة وعشرة أسواط، وأخرج من السجن على أن يلزم الباب، وطلب منه أن يفتي فيما يرفع إليه من الأحكام، وكان يرسل إليه المسائل، وكان لا يفتي فأعيد وغلظ عليه وضيق عليه تضييقاً شديداً.

(١) انظر كتاب " أبو حنيفة: حياته وعصره " للإمام أبي زهرة ص ٤٩ نقلاً عن كتاب " المناقب " للموفق الملكي.

ومنها أيضاً " أشخص - يعني أحضر - أبو جعفر أبا حنيفة، فأراده على أن يوليه القضاء، فأبى فحلف ليفعلن فحلف أبو حنيفة، إلا يفعل فحلف المنصور ليفعلن فحلف أبو حنيفة ألا يفعل، فقال الربيع - الحاجب- ألا ترى أمير المؤمنين يحلف، فقال أبو حنيفة أمير المؤمنين على كفارة يمنيه أقدر مني، وأبي أن يلي فأمر به إلى الحبس " [١].

ومنها ما روى عن الربيع بن يونس: " رأيت أمير المؤمنين ينازل أبا حنيفة في أمر القضاء وهو يقول: اتق الله ولا ترع أمانتك إلا من يخاف الله، والله ما أنا بمأمون الرضا فكيف أكون مأمون الغضب ولو اتجه الحكم عليك ثم هددتني أن تغرقني في الفرات أو أن لي الحكم لاخترت أن أغرق، لك حاشية يحتاجون إلى من يكرمهم لك فلا أصلح لذلك، فقال له: كذبت أنت تصلح، فقال: قد حكمت على نفسك، كيف يحل لك أن تولي قاضياً على أمانتك من هو كذاب [٢].

ويعلق الإمام أبو زهرة على هذه الروايات بقوله " ذكرنا هذه الروايات لنضع بين يدي القارئ ما تجرى به الروايات المختلفة في المحنة التي أنزلها المنصور بأبي حنيفة، وإن اختلاف المحاورات بين أبي حنيفة والمنصور باختلاف الروايات، لا تدل على تضاربها، بل تدل على أن العرض قد اختلفت مجالسه وتعددت وتباينت الأقوال فيه.

فقهه ومنهجه:

كان منهج أبي حنيفة في استنباط الأحكام الفقهية يتمثل في الآتي:

١- الأخذ بكتاب الله ﷻ.

٢- الأخذ بسنة رسول الله ﷺ إذا صح الحديث عنده.

وهو في هذا المجال كان يتشدد في شروط قبول الحديث فمن ذلك مثلاً: أنه كان يشترط لقبول أحاديث الآحاد " ألا يعمل الراوي بخلاف ما رواه وإلا كان ذلك علامة على نسخ الحديث، وألا يكون الحديث في المسائل التي يكثر وقوعها، لأنه إذا كان كذلك فلا بد أن يرويه عدد كبير

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق.

وإذن فالرواية الفردية من علامة ضعفه " [١].

وقد سبق أن عرضنا أن هذا كان هو منهج مدرسة الرأي في العراق بشكل عام بسبب شيوع الفرق الإسلامية المتعصبة هناك لكثير من الأحاديث ونسبتها كذباً إلى الرسول ﷺ.

٣- الأخذ بأقضية الخلفاء الراشدين.

٤- الأخذ بأقوال غيرهم من الصحابة إذا لم يختلفوا، فإذا اختلفوا تخير من بين أقوالهم الرأي الذي يطمئن إليه ويراه أقرب إلى روح الشريعة ونصوصها.

٥- الإجماع بشكل عام.

٦- القياس، وكان رائدًا في هذا المجال فكان يسير أغوار المعاني، ويستلهم الكثير من العلل التي تخفي على الكثيرين وترتب عليها العديد من الأحكام.

٧- الاستحسان، وكان له فضل السبق في الأخذ بهذا الأصل، ويعتبر الاستحسان عنده حقلا خصباً لكثير من الأحكام التي استنبطها عن طريقه.

٨- العرف، فقد كان يعتمد عليه كثيراً في الأحكام التي يصدرها حيث كان يراه معبراً عن حاجة الناس وارتياحهم له وقبولهم به بعد أن درجوا عليه كثيراً في معاملاتهم [٢].

وكان أكثر ما يعتمد إليه في المجال التجاري، وذلك بسبب نشأته التجارية ومن ثم يقول الإمام أبو زهرة في هذا الشأن: " إن آراء أبي حنيفة في العقود التجارية كالسلم والمرابحة والتولية والوضيعة والشركات أحكم الآراء بين الفقهاء وأدقها وهو أول من فصل أحكام هذه العقود.

هذا وقد اتهم رجال الحديث أبا حنيفة بأنه لم يكن له باع واسع في

(١) مبادئ الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور يوسف قاسم ص ١٣٢.
(٢) انظر: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للدكتور عبد الكريم زيدان، ص ١٥٧.

الحديث وإنما كانت درايته به محدودة.

واتهموه بأنه كان يكثر من الرأي ويقدمه على الحديث، وهذا من قبيل أتباع الهوى، ولذا فقد جرحوه، وعده الإمام البخاري من الضعفاء، ولم يرو عنه أي حديث في صحيحه، وكذلك الإمام مسلم لم يرو عنه أي حديث أيضاً.

ويُجاب عن ذلك بأن هذه الاتهامات، لا نصيب لها من الصحة، فمن حيث اتهامه بأنه كان يقدم الرأي على الحديث، فلا يتصور أبداً أن يقدم الرأي على الحديث الذي ثبتت صحته عنده، وإنما كان يفعل ذلك بالنسبة للأحاديث التي لم تتوافر فيها الشروط التي اشترطها لقبول الحديث، ولا غضاضة في ذلك على الإطلاق، حيث لا يعتبر هنا قد قدم الرأي على الحديث إنما عمل بالرأي عند عدم النص لأن الحديث الذي تتوافر فيه شروط القبول يعتبر كأنه غير موجود تماماً.

ومما يؤكد أنه كان يقدم الحديث الصحيح على الرأي بشكل عام هذه الرواية التي رويت عنه والتي يشير فيها إلى بيان منهجه في استنباط الأحكام.

فقد روي أن أبا جعفر المنصور كتب إليه يقول: بلغني أنك تقدم القياس على الحديث فرد عليه قائلاً: ليس الأمر كما بلغك يا أمير المؤمنين إنما أعمل أولاً بكتاب الله، ثم بسنة رسول الله ﷺ، ثم بأقضية الخلفاء، ثم بأقضية بقية الصحابة ثم أقيس بعد ذلك إذا اختلفوا "[1].

وروي عنه أيضًا انه قال: عجباً للناس، إني يقولون أقوال بالرأي، إنا نأخذ بالرأي ما لم نجد الأثر، فإذا جاء الأثر تركنا الرأي وأخذنا بالأثر[2].

وأما عن اتهامه بأن بضاعته في الحديث كانت تتسم بالندرة، فيجاب عن ذلك بأن أصحابه وتلاميذه قد رووا كثيراً من الأحاديث التي كان يعتمد عليها في استنباط الأحكام من ذلك، ما رواه أبو يوسف في كتاب "

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٦ نقلاً عن مناهج الاجتهاد في الإسلام، ص ٥٩٢.
(٢) المرجع السابق نقلاً عن إعلام الموقعين ٣٦٣/٢.

الآثار " وما رواه محمد بن الحسن في كتاب " الآثار " أيضاً، وقد جمع أبو المؤيد محمود بن محمد الخوارزمي المتوفى سنة ٦٦٥هـ الأحاديث التي رواها أبو حنيفة ونقلها عنه تلاميذه في كتاب بلغت عدد صفحاته ٨٠٠ صفحة من القطع الكبير. وقد طبع هذا الكتاب في مصر سنة ١٣٢٦هـ.

وليس معنى هذا أن أبا حنيفة كان كباقي الأئمة المكثرين من رواية الحديث في عصره، فالمعروف أنه كان يتشدد كثيراً في قبول رواية الحديث وفي الوقت ذاته لم يكن يهمل الأخذ بالحديث كما يزعم البعض[1].

* * *

(١) انظر: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان، ص ١٥٧.

obeikandl.com

الإمام مالك

هو مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي نسبة إلى ذي أصبح وهي قبيلة يمنية، وأمه هي العالية بنت شريك الأزردية نسبة إلى قبيلة الأزد باليمن أيضاً.

وقد ولد ﷺ بالمدينة المنورة عام ٩٣ هـ حيث كان جده قد نزح إليها من اليمن، واتخذها مستقراً ومقاماً، وهو من بيت علم وفضل فجده الأول تابعي وجده الثاني صحابي جليل [١] وتوفي عام ١٧٩ هـ.

وقد حفظ القرآن صغيراً ثم اتجه إلى طلب الحديث ودراسته، وكذلك دراسة فتاوى الصحابة والتابعين. كما اهتم بفقه الرأي فأخذ من يحيى بن سعيد وغيره من فقهاء المدينة الذين اشتهروا بالرأي ولزم ربيعة بن عبد الرحمن الملقب بربيعة الرأي لشدة اهتمامه به ونبوغه فيه.

ولم يكن منهج فقهاء الرأي في المدينة كمنهج فقهاء الرأي في العراق حيث كان منهج فقهاء الرأي في المدينة يتمثل في التوفيق بين النصوص والنظر في المصالح، وأما أهل العراق فكان الرأي عندهم يعتمد على القياس بالدرجة الأولى.

ومما يؤكد اختلاف المنهج بين أولئك وهؤلاء ما روى أن مالكا ﷺ قد سئل: هل كنتم تقايسون في مجلس ربيعة، ويكثر بعضكم على بعض، فقال: لا والله [٢].

ولم يكتف الإمام مالك بدراسة الحديث والفقه، وإنما اتجه أيضاً إلى علم الكلام وذلك ليقف على حقيقة النحل المختلفة التي كانت سائدة في عصره من شيعة وخوارج ومعتزلة وغيرهم، ومن ثم لزم ابن هرمز

(١) انظر: المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور محمد مصطفى شلبي، ص ١٩٤، وتاريخ التشريع الإسلامي للشيخ الخضري ص ١٧٥، ومبادئ الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور يوسف قاسم ص ١٣٤، والمدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فارق البنهان، ص ٢٥٠.

(٢) انظر تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٣٩٥.

ثلاثة عشر عاما يتلقى منه هذا العلم.

وإذا كان الإمام مالك قد سبر أغوار هذا العلم إلا أنه لم يشأ أن ينشره على تلاميذه ورواد مجالس علمه، وذلك لما يتضمنه هذا العلم من مزالق فكرية يمكن أن يكون لها أسوأ الآثار على عقائد البعض أحياناً، ولذا فقد آثر أن يحتفظ لنفسه بما عرفه في هذا المجال، وإن يقتصر في تدريسه على الحديث والفقه، لأن في تدريسهما تبصير المسلمين بأمور دينهم وتثبيت العقيدة الصحيحة في نفوسهم لا تشويشها، كما هو الحال فيما يثيره علم الكلام من شبهات أحياناً، ومن ثم يقول ﷺ في هذا الشأن: " جالست ابن هرمز ثلاث عشرة سنة في علم لم أبثه لأحد من الناس " [1].

ولذا نستطيع أن نقول: إن دراسته لعلم الكلام إنما كانت من باب العلم بالشيء وذلك على اعتبار أنه يعد نفسه ليكون إماماً في العلم، فلابد وأن يكون محيطاً بأبعاد القضايا الفكرية والعقائدية التي تنعكس على مسرح الحياة في عصره ليدلى فيها إذا اقتضى الأمر ذلك.

وعلى ذلك يكون الإمام مالك ﷺ قد تلقى العلم من أئمة عصره في كل مجالات علوم الشريعة من حديث وفقه، وغيرهما وكان من تلقى عنهم لا يقلون عن مئة عالم، ومن أشهرهم الإمام ابن شهاب الزهري وربيعة الرأي وابن هرمز ويحيى بن سعيد، ونافع، والإمام جعفر الصادق [2].

وكان يتحرى الدقة فيمن يأخذ عنهم فلا يأخذ إلا عمن يثق في قوة عقله وشدة إدراكه، ومن ثم كان يقول: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون منه، لقد أدركت سبعين ممن يقولون قال: رسول الله ﷺ عند هذه

(١) انظر تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٣٩٥.

(٢) ومما يرويه الإمام مالك عن شيخه الإمام جعفر الصادق في هذا الشأن " لقد كنت آتي جعفر ابن محمد، وكان كثير المزاح والتبسم، فإذا ذكر عنده حديث النبي ﷺ أخضر وأصفر، ولقد اختلفت إليه زمانه، فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال، إما مصلياً وإما صائماً وإما يقرأ القرآن وما رأيته قط يحدث عن رسول الله ﷺ إلا على الطهارة، ولا يتكلم فيما لا يعنيه وكان من العلماء العباد الزهاد الذين يخشون الله.
تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٣٩٧.

الأساطير - مشيراً إلى أعمدة مسجد الرسول ﷺ - فما أخذت عنهم شيئًا. وإن احدهم لو ائتمن على بيت مال المسلمين، لكان أميناً إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن [١].

وكذلك كان يتحرى الدقة فيما يسمعه من شيوخه ويتفحصه، فإن كان صواباً تقبله، وإن كان خطأ رده، ومن ثم فقد قيل لابن هرمز: نسألك فلا تجيبنا، ويسألك مالك وعبد العزيز فتجيبهما؟ فيقول: حل في ديني ضعف، ولا آمن أن يكون قد دخل في عقلي مثل ذلك، وأنتم إذا سألتموني عن الشيء فأجبتكم قبلتموه، ومالك وعبد العزيز ينظران فيه، فإن كان صواباً قبلاه وإن كان غيره تركاه [٢].

ولم يجلس مالك للتدريس والفتيا، إلا بعد أن أجازه سبعون عالماً بأنه جدير بهذه المهمة الجليلة، وهذا المنصب الخطير، فأخذ يلقى دروسه في مسجد رسول الله ﷺ، ويستمع إليه كل من يؤم هذا المكان الطاهر من شتى بقاع الأرض، فبلغت شهرته الآفاق وذاع صيته في أنحاء العالم الإسلامي.

وظل يلقي دروسه في هذا المسجد المبارك، إلى أن أصيب بمرض جعله يلازم بيته، ويتخذه مقرًا لدروسه، وكان حينما يسأل عن ذلك يقول: " ليس كل الناس يقدر أن يتكلم بعذره [٣] " ولم يخبر عن نوع مرضه، إلا حينما حضرته الوفاة فقال: " لولا أني في آخر يوم من أيام حياتي، ما أخبرتكم مرضي سلس البول، كرهت أن آتي مسجد رسول الله ﷺ بغير وضوء كامل وكرهت أن أذكر علتي فأشكو ربي [٤].

وكما كان الناس يتزاحمون على مجالس دروسه في مسجد رسول الله ﷺ ينهلون من علمه وأحاديثه فإنهم لم ينقطعوا عن بيته، حينما لازمه، بل أخذوا يتقاطرون عليه من كل حدب وصوب، يسألونه عن كل ما يعن لهم من أمور الدين، ويجدون عنده دائماً ما يروي غلتهم، ويشبع نهمهم إلى

(١) المرجع السابق، ص ٣٩٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٩٨ نقلاً عن المدارك، ص ١٤١.
(٣) الموجع السابق، ص ٤٠٢.
(٤) المرجع السابق، ص ٤١٨.

العلم، وكان " عندما انتقل درسه إلى بيته إذا آتاه الناس تخرج لهم الجارية فتقول لهم: يقول لكم الشيخ: أتريدون الحديث، أم المسائل؟ فإن قالوا: المسائل خرج إليهم فأفتاهم وإن قالوا الحديث؟ قال لهم: اجلسوا، ودخل مغتسله، فاغتسل وتطيب، ولبس ثوباً جديداً، ولبس ساجة، وتعمم، فتلقي له المنصة، فيخرج إليهم، قد لبس وتطيب وعليه الوقار والخشوع، ويوضع عود بخور، فلا يزال يبخر حتى يفرغ من حديث رسول الله ﷺ[1].

وكان لشدة الزحام على بيته - خاصة في أيام الحج - يأمر الحاجب أن يأذن لأهل كل بلد على حدة بالدخول إليه، فإذا خرجوا أذن لغيرهم وهكذا، ومن ثم يقول الحسن بن الربيع: " كنت على باب مالك فنادى مناديه، ليدخل أهل الحجاز، فما دخل إلا هم ثم نادى في أهل الشام، ثم نادى في أهل العراق، فكنت آخر من دخل.

وكان ﷺ يتسم بالوقار والسمت الحسن، وتعلوه المهابة والجلال، خاصة في مجالس علمه، ويرى أن ذلك ما يجب أن يتحلى به رجال العلم دائماً، ومن ثم كان يقول: " حقاً على من طلب العلم أن يكون فيه وقار وسكينة وخشية وأن يكون متبعاً لآثار من مضى، وينبغي لأهل العلم أن يخلوا أنفسهم من المزاح، وبخاصة إذا ذكروا العلم "، ويقول أيضاً: " من آداب العالم ألا يضحك إلا مبتسما ".

ولم يكن ذلك منه تكبراً ولا تعالياً على الناس، وإنما كان يفعل ذلك احتراماً لمكانة العلم، حتى يجد قبولاً في نفوس السامعين، فقد كان مع وقاره ومهابته في غاية التواضع مع تلاميذه، ومن ثم يقول بعض تلاميذه عنه: " كان مالك إذا جلس معنا كأنه واحد منا، يتبسط معنا في الحديث، وهو أشد تواضعاً منا، فإذا أخذ في الحديث - أي حديث رسول الله ﷺ - كأنه ما عرفنا ولا عرفناه ".

وكان ﷺ يكره المسائل الافتراضية ويرفض الإجابة عليها، وهو محق في ذلك، وليت كل فقهاء المذاهب الأخرى قد التزموا هذا المنهج،

(١) المرجع السابق ص ٤٠٢، والساحة لباس للرأس يشبه تاج الملوك.

لأغنانا ذلك عن الحجج، وتضييع الوقت في مناقشة كثير من القضايا التي تعترض طريق حياتنا، ونعجز عن إيجاد حلول لها على ضوء الشريعة السمحاء.

وكان ﷺ لا يجيب على سؤال إلا إذا كان مطمئناً إلى صحة الإجابة كل الاطمئنان، فإن ساوره الشك قليلاً في صحتها امتنع عن الجواب، دون أن يجد أي غضاضة في ذلك، لأن الأمر يتعلق بشريعة الله، فإذا لم يكن المفتي متأكداً من إجابته، لجاز أن يترتب عليها تحريم ما أحل الله، أو تحليل مكمما حرمه الله، فيكون مرتكباً لأبشع أنواع الإثم، ومن ثم كان الصحابة رضوان الله عليهم يتهيبون من الفتوى حتى لا يقعوا في هذا المحظور.

ومما يروي عن الإمام مالك في شأن توقفه عن الإجابة، إذا لم يكن على يقين عن صحتها، أن رجلاً من أهل المغرب، سأله في مسألة فقال: ما أدري ما ابتلينا بهذه المسألة في بلدنا وما سمعنا أحداً من شيوخنا، تكلم فيها، ولكن تعود إلينا غدا، فلما كان من الغد، جاءه فقال له مالك: سألتني وما أدري ما هي، فقال الرجل: يا أبا عبد الله تركت خلفي من يقول ليس على وجه الأرض أعلم منك، فقال مالك: إني لا أحسن...[1].

ومن ثم فقد كان ﷺ يتأنى في الإجابة ولا يسارع في الفتوى، ولذا يقول ابن الحكم، كان مالك إذا سئل عن المسألة قال للسائل: انصرف حتى انظر، فينصرف ويتردد فيها، فقلنا له في ذلك: فبكى وقال: إني أخاف أن يكون لي من المسائل يوم وأي يوم [2].

وكان لشدة احتياطه في هذا الأمر لا يقول: هذا حلال وهذا حرام إلا إذا كان في المسألة نص صريح، فإن لم يكن ثمة نص صريح، وكانت الإجابة مبنية على الرأي الاستنباط، قال:أستحسن كذا أو أكره كذا، ويعقب على ذلك مستأنساً بقول الله ﷻ: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٤٠٤.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٠٦.

بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ [١].

وكان ينفر من الجدل، ويرى أنه يحمل صاحبه على العناد والمكابرة، وعدم الخضوع للحق، حتى لا يتهم بالهزيمة أمام الآخرين، ولهذا فقد كان يرى أن هذا الأمر لا يليق بكرامة العلماء، ومن ثم فقد قال للرشيد حينما طلب منه يوماً أن يناظر أبا يوسف: " إن العلم ليس كالتحريش بين البهائم والديكة " [٢] وكان يقول: " الجدال يقسي القلب، ويورث الضغن " ويقول: " المراء والجدل في الدين يذهب بنور العلم من قلب العبد " [٣].

والجدل الذي كان ينهى عنه الإمام مالك هو الذي يتسم بالعلانية، وفي المجالس العامة التي يحضرها كثير من الناس، حيث لا يكون الغرض منه الوصول إلى الحق بقدر ما يكون الغرض منه هزيمة الخصم، وليس هذا من أخلاق الإسلام في شيء، فالهدف الأسمى من الحوار في الإسلام هو الوصول إلى الحق والأخذ به، حتى ولو كان ظهور الحق على يد الخصم.

أما إذا كان الحوار بين شخصين ولا يحضرهما أحد من الناس، أو كان عن طريق المراسلات مثلاً، فلا يكون فيه مجال للمكابرة ولا شهوة للتغلب على الخصم غالباً، ومن ثم لم يكن يرفضه الإمام مالك، بل كان يعمد إليه أحياناً بغرض الوصول إلى الصواب، ولذا كان هناك كثير من المراسلات بينه وبين الليث بن سعد في كثير من القضايا الفقهية، وكانت هذه المراسلات تتسم بالنقاش الهادئ الرزين الذي تزينه أخلاق الإسلام [٤].

---

(١) الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٤٠٧.

(٣) الشريعة الإسلامية للدكتور بدران أبو العنين ص ١٩٥.

(٤) وهذا نموذج من المراسلات التي بينه وبين الليث بن سعد، بشأن بعض القضايا الفقهية، فقد كتب إليه الإمام مالك يقول: بلغني أنك تفتي الناس بأشياء مخالفة، لما عليه جماعة الناس عندنا، وببلدنا الذي نحن فيه، وأنت في أمانتك وفضلك ومنزلتك من أهل بلدنا وحاجة من قبلك إليك واعتمادهم على ما جاء منك حقيق بأن تخاف على نفسك، وأن تتبع ما ترجو النجاة باتباعه فإنما الناس تبع لأهل المدينة التي نزل بها القرآن، فإذا كان الأمر ظاهراً معمولاً به لم أر لأحد خلافه.

وكان يعتز بالعلم وينزله من نفسه أسمى مكانة، ويرى أن العلماء فوق مستوى الأمراء والحكام، ومن ثم فلا يجوز لعالم أن يتملق الحكام أبداً، ولا ينزلف إليهم، لأنهم أدنى منه مرتبة، حتى وإن أحاطوا أنفسهم بهالات براقة فهي لا تساوي شيئاً أمام جوهر العلم وحقيقته.

ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى أنه رفض أن ينتقل إلى بيت الخليفة هارون الرشيد حينما طلب منه ذلك ليعلم ابنيه - الأمين والمأمون - كتابه الموطأ وقال له الإمام مالك: أعز الله أمير المؤمنين، إن هذا العلم منكم خرج فإن أنتم أعززتموه عز، وإن أذللتموه ذل، والعلم يؤتى ولا يأتي، فقال: صدقت، ثم قال لولديه: اخرجا إلى المسجد حتى تسمعا مع الناس، قال مالك: بشريطة ألا يتخطيا رقاب الناس، ويجلسا حتى ينتهي المجلس فحضرا بهذا الشرط [١].

ورغم أن الإمام مالكًا ﷺ قد أبعد نفسه عن المشاركة في الفتن السياسية التي كانت تموج بها الحياة في عصره، وإنما انصرف كل الانصراف إلى العلم، فأفرغ فيه كل ما يملك من جهد، وكرس له كل وقته، ولكن رغم ذلك كله، فإن الفتن لم تبعد نفسها عنه [٢]، وكيف تبعد

فرد عليه الإمام الليث برسالة قائلاً فيها: " إن الناس تبع لأهل المدينة الذين مضوا، لأن القرآن نزل بين ظهرانيهم، أما بعد أن خرج الكثير من السابقين في الجهاد، وتفرقوا في الأمصار، واختلفوا في أمور كثيرة، فلم يعد ما عليه أهل المدينة مصدراً يترك لأجل الخبر والقياس ".

(١) المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي، ص ١٨٥.

(٢) الشريعة الإسلامية للدكتور بدران أبو العنين، ص ١٩٥: " وقد اعتزل مالك السياسة فلم يكن مع الخارجين ولا مع الحكام، ولذا لم يدع إلى فتنة، ولم يمالئ ظالماً وكان من رأيه أن الحاكم الظالم لا يصح الخروج عليه، ولكن يسعى إلى تغييره، والأمة كلها تكون آثمة، إن لم تسعى إلى تغييره من غير فتنة، ومع ذلك أذوي إيذاءً شديداً وضرب بالسياط من والي المدينة، وجاء في المدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق النبهان ص ٢٥٢: " وكان الإمام مالك معتزلاً الحياة السياسية في عصره، فقد كان يرى ظلم الحكام واستبدادهم وتسخيرهم الإسلام لدعم مراكزهم في الحكم، ويرى في الوقت ذاته من يدافع عن الحكام من العلماء والشعب، فترك في نفسه أثراً سلبياً فاعتزل الحياة السياسية وانصرف إلى الحياة العلمية وبخاصة أنه قد عاش فترة تعتبر من أقسى فترات التاريخ الإسلامي، وهي فترة أواخر الدولة الأموية، وأوائل الدولة العباسية،

نفسها عنه، وهو الإمام المرموق الذي ترنو إليه جميع أنظار العالم الإسلامي، وتهفو نحوه قلوبهم للتزود من علمه وفضله والكلمة الواحدة منه خليقة أن تعمل عملها في القلوب والنفوس، ويكون لها أعظم تأثير على السواد الأعظم من المسلمين في شتى بقاع العالم الإسلامي، لأنه من أعظم رجال الدين الذين لا مطمع لهم ولا مأرب في السلطة من قريب، أو بعيد، وإنما الذي يعينهم هو بيان أحكام الله للناس ليس إلا، ومن ثم فلا يعتبر محل اتهام من أحد أبدا، وحين لا يكون ثمة اتهام بالغرض والهوى يكون الكلام محل قبول لدى الآخرين، حيث يكون الإخلاص هو الطابع الحقيقي له، وكانت نظرة عامة الناس للإمام مالك تنطبق من هذا المفهوم ولهذا كانوا يثقون فيه كل الثقة.

وإذا كان الإمام العظيم محل ثقة الجميع، وتقديرهم، فلماذا لا يتصيد المعارضون للسلطة بعض كلماته لتكون سنداً لهم في معارضتهم، فالكلمة الواحدة منه كفيلة بأن تزلزل الأرض تحت أقدام الحاكم.

وتم للمعارضة ما أرادوا، فدسوا عليه من يسأله عن حكم طلاق المكره، فقال: إنه غير واقع شرعاً لقول النبي ﷺ: «ليس لمستكره يمين» وهو حكم فقهي عادي لا علاقة له بالسياسة، ولا بنظام الحكم في شيء، ولكن هؤلاء المعارضين للسلطة تلقفوا هذا القول من الإمام مالك، وصرفوه من ظاهره وقالوا: أنه بناء على هذه الفتوى تكون البيعة للعباسيين باطلة، لأنهم أكرهوا الناس عليها، وكل أقوال المكره وتصرفاته تعتبر باطلة.

وإذا كان المعارضون للحكام العباسيين قد أولوا فتوى الإمام مالك على هذا النحو، فإن الوشاة أيضاً، قد وجدوا بغيتهم في هذه الفتوى للإيقاع بالإمام مالك، فأوهموا والي المدينة أن الإمام مالكًا يبغي من وراء هذه الفتوى التنديد بالحكم العباسي وإحراجه ووصفه بعدم الشرعية، وعلى ذلك يكون الخارجون من آل بيت الإمام علي محقين في خروجهم

فكانت الثورات متلاحقة، والدماء مسفوكة، والظلم يسيطر على النفوس، ولهذا فقد كره الفتنة، واعتزلها غير أن الفتنة لم تبعد عنه، وإنما تحمل جزءاً منها ".

على أبي جعفر المنصور، ورغم أن فتوى الإمام مالك لا تحتمل كل هذه الادعاءات إلا أن والي المدينة قد صدقها، فأرسل إلى الإمام مالك يحذره من العودة إلى مثل هذه الفتوى، ولكن الإمام مالكًا ليس بالذي يكتم علماً ولا بالذي يرهبه وعيد أو تهديد ومن ثم نجد أن نفس السؤال يتكرر على إمامنا العظيم وتكون إجابته عي نفس الإجابة، ويزداد اللغط وتكثر الأقاويل هنا وهناك يؤول في الفتوى حسب هواه، وكذلك يزداد غضب والي المدينة جعفر بن سليمان على الإمام مالك، حيث لم يرضخ لتحذيره، فما كان منه إلا أن أمر بضربه ضرباً مبرحاً، ونكل به تنكيلاً بالغاً، حتى انخلع كتفه من شدة الضرب وإمامنا العظيم صابر محتسب ذلك كله عند الله تعالى [1].

وظن هذا الوالي انه قد أخمد الفتنة بضرب الإمام مالك بينما الذي يحدث كان غير ذلك تماماً، فالفتنة قد ازدادت بضربه اشتعالاً واجتاح الغضب قلوب الناس جميعاً من أجل إمامهم، وكاد الأمر أن يستفحل لولا أن الخليفة أبو جعفر المنصور قد أدركه بكياسته التي عرف بها، ولذا فقد أمر بإخراجه فوراً ومن ثم فقد انتهز قدومه إلى الحجاز حاجاً، واستدعى الإمام مالكًا ليعتذر له.

ويقول الإمام مالك في هذا الشأن: لما دخلت على أبي جعفر - وقد عهد إلي أن آتيه في الموسم - قال لي: والله الذي لا اله إلا هو ما أمرت بالذي كان ولا علمته، إنه لا يزال أهل الحرمين بخير ما كنت بين أظهرهم، وإني أخالك أمانا لهم من عذاب الله، ولقد رفع الله بك عنهم سطوة عظيمة، فإنهم أسرع الناس إلى الفتن، ولقد أمرت بعد، والله أن يؤتي به أي بالوالي - على قتب، وأمرت بضيق محبسه، وشدة امتهانه، ولا بد أن أنزل به أن العقوبة أضعاف ما نالك منه، فقلت عافي الله أمير المؤمنين، وألزم مثواه، فقد عفوت عنه لقرابته من رسول الله ﷺ وقرابته منك [2].

(١) المدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق البنهان، ص ٢٥٢-٢٥٣. والشريعة الإسلامية للدكتور أبو العنين - ص ١٩٥.

(٢) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية.

ولم يكتف أبو جعفر المنصور بالاعتذار إليه، وإنما عمد إلى تكريمه أكثر وأكثر، وذلك حيث قال له: " إن رابك ريب من عامل المدينة أو عامل مكة أو أحد من عمال الحجاز في ذاتك أو ذات غيرك. لو سوء أو شر بالرعية فاكتب إلي أنزل بهم ما يستحقون ".

ومن ثم يتبين لنا كيف أن هذه المحنة لم تنل من عزيمة إمامنا، ولم تفت في عضده ولم تقلل من قدره، ومكانته، وإنما زادته رفعة ومهابة وتقديراً لدى الجميع حكاماً ومحكومين، فخرج منها وهو أكثر ما يكون نقاء كالمعدن النفيس إذا طهرته النار، وهذا هو دائماً شأن المخلصين لدين الله الذائدين عن حياضه الذين لا يبالون في الحق لومة لائم.

أصول مذهبه:

يتسم مذهب الإمام مالك بأنه يجمع في رحابه الكثير من خصائص مدرسة أهل الرأي ومدرسة أهل الحديث فهو لم يكن متعصباً لمدرسة ضد الأخرى وإنما كان يأخذ بأحسن ما عند المدرستين، وذلك أنه كان فقيهاً ومحدثاً وكان ممن درس عليهم الفقه وتأثر بهم ربيعة بن عبد الرحمن الملقب بربيعة الرأي، لكثرة استعماله للرأي، فأخذ مالك عنه منهجه، أو الكثير من منهجه في هذا الشأن ومن ثم فقد اعتبره بعض العلماء من كبار فقهاء الرأي [1].

(١) انظر: المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي، ص ١٨٧ فقد جاء فيه " لم يكن الإمام مالك من مدرسة أهل الحديث التي تكره الرأي والعمل به، بل كان من مدرسة أهل الرأي المعتدلين في الأخذ به أو من مدرسة الحديث، الذين لم يقفوا جامدين على النصوص. وانظر المدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق النبهان، ص ٢٥٤. فقد جاء فيه " كان للإمام مالك منهج اجتهادي متميز يختلف عن منهج الفقهاء الآخرين، وهو وإن كان يمثل مدرسة الحديث في المدينة، ويقود تيارها ويدافع عنها، فانه كان يأخذ بالرأي أكثر مما توسع فيه فقهاء الرأي في العراق. وجاء فيه أيضاً نقلاً عن كتاب " مناهج الاجتهاد " لأستاذنا المرحوم الشيخ محمد سلام مدكور، والفروع الفقهية المأثورة عنه واضحة في الدلالة على قياسه بل وعلى توسعه في القياس حتى انه كان يقبل المسائل التي تقع على ما أجمع عليه أهل المدينة، وما أثر من فتاوى الصحابة، بل كان يقيس على الفروع الثابتة بالقياس والاستنباط ما يكون مماثلاً لها في مجموع أوصافها فيعتبر الفرع المقيس أصلاً يقاس به في مسألته ".

ثم إنه في الوقت ذاته، كان رائدا مدرسة الحديث في المدينة، وقد عرف بالدقة في طلب الحديث، ويكفي أن يعتبره الإمام البخاري من أوثق رجال الحديث الذين أخذ عنهم، بل ويكفي أن يكون ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر يمثل السلسلة الذهبية عنده.

ونظراً لأن هذا المذهب يجمع بين خصائص هاتين المدرستين كان لابد وأن تكون مصادره كثيرة ومتنوعة، ومن أهم هذه المصادر كان يتمثل في الكتاب والسنة، والإجماع، وعمل أهل المدينة، وقول الصحابي، والقياس، والمصالح المرسلة، والاستحسان، والعرف، وشرع من قبلنا.

فبالنسبة للقرآن: فهو المصدر الأول التشريع فإذا وجد نصًّا صريحًا، فيه يتعلق بحكم، أي مسالة من المسائل وجب الأخذ به دون حاجة إلى الرجوع إلى غيره من باقي المصادر الأخرى، وهذا الأمر محل اتفاق بين الفقهاء جميعاً.

وبالنسبة للسنة: فكانت تمثل عنده أحاديث الرسول ﷺ وفتاوى الصحابة وأقضيتهم، وعمل أهل المدينة [1].

وكان يشترط في الحديث ألا يخالف كتاب الله ﷻ وذلك باعتبار أن السنة هي المصدر الثاني في التشريع، ومن ثم فقد رد حديث: **«إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً إحداهن بالتراب الطاهر»** واعتبره غير ثابت لأن القرآن الكريم أباح أكل صيده في قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [2] فقال كيف يباح أكله ويكون نجساً.

وكذلك رد الحديث الذي يجيز للولد أن يحج عن أبيه أو أمه من غير وكالة بقوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [3].

وكان يرد حديث الآحاد إذا تعارض مع عمل أهل المدينة، وكان يردد في هذا الصدد مقولة شيخه ربيعة بن عبدالرحمن " ألف عن ألف خيراً

(١) انظر: كتاب الشريعة الإسلامية للمرحوم الدكتور بدران أبو العنين، ص ١٩٨.
(٢) الآية ٤ من سورة المائدة.
(٣) الآية ٣٩ من سورة النجم.

من واحدٍ عن واحد " [1]، ومن ثم فهو يعتبر أن عمل أهل المدينة بمثابة سنة عملية متواترة والسنة المتواترة أقوى من حديث الآحاد.

ومما يثير العجب والدهشة معاً انه كان يقدم أحياناً عمل الصحابي وقوله على حديث الآحاد، ومن ذلك أنه قدم عملاً لأحد الصحابة في مناسك الحج على حديث للرسول ﷺ.

وقد انتقده الإمام الشافعي في ذلك، وقال: إنه جعل الأصل - وهو حديث النبي ﷺ - فرعاً والفرع - وهو فعل الصحابي أو قوله - أصلاً.

ولم يشترط في الحديث ما اشترطه الأحناف من الشهرة فيما تعم به البلوى، ولم يرد خبر الواحد لمخالفته القياس أو لعمل الراوي بخلاف ما رواه، وكذلك لم يشترط في الحديث اتصال السند، بل يحتج بالحديث المرسل ولا يقدم قياساً على سنة أو أثر... [2].

وبالنسبة لقول الصحابي: قد كان الإمام مالك ﷺ يعتبر قول الصحابي أو فعله حديثاً وذلك في الأمور التي لا تعرف إلا بالنقل، فإن كان قوله أو فعله في غير الأمور التي لا تعرف إلا بالنص، وهي الأمور الاجتهادية فإن اتفق الصحابة على أي أمر من هذه الأمور، وجب الأخذ به وذلك من منطلق وجوب الأخذ بالإجماع، وإن اختلفوا أخذ بالقول الأقرب إلى النصوص أو إلى المبادئ العامة في الشريعة [3].

وبالنسبة للقياس: وهو إلحاق حكم الأصل الذي ورد بشأنه نص معين بالفرع الذي لم يرد بشأنه شيء لوجود علة مشتركة بينهما، فإن مالكاً وإن كان يأخذ بهذا الأمر إلا أنه لم يتوسع فيه توسع الأحناف، ولذا لم يرد به حديث الآحاد مثلهم.

وسبب عدم توسعه في العمل به هو أنه كان يوجد لديه رصيد هائل من أحاديث الرسول ﷺ، باعتبار نشأته وبقائه في المدينة طوال حياته، والمدينة كانت مهد الوحي وموطن التشريع وكان بها الجمع الغفير من

(١) انظر تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٤٢٥.
(٢) انظر كتاب مدخل الفقه الإسلامي للدكتور حامد شمروخ، ص ١٣١.
(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٤٢٧.

أعلام الصحابة الذين حفظوا أحاديث الرسول ﷺ وتعاليمه ونقلوها بدورهم إلى التابعين الذين أخذ عنهم مالك، وهذا فضلاً عن قلة الحوادث في المدينة وعدم التشدد في قبول الحديث لعدم ظهور الوضاعين هناك (١).

كل ذلك لم يجعل الإمام مالك في حاجة ملحة للتوسع في القياس؛ لأن استعماله لا يكون عند عدم النص، وما دامت النصوص متوافرة، وليس ثمة مجال للتشدد في قبولها، فبالتالي لا يكون ثمة داع للتوسع في استعماله، ولذا لم يكن يرد به حديث الآحاد كما فعل الأحناف.

وبالنسبة للاستحسان والمصلحة: فهما عنده كانا اسمين مسمى واحدًا ولم يكن ثمة اختلاف بينهما إلا من حيث اللفظ فقط، فالأخذ بالمصلحة عند عدم النص بأمر ولا بالنهي إنما من قبيل الاستحسان، لأن الشريعة لم تأت إلا لتحقيق مصالح الناس ورفع الضرر عنهم، ومن ثم فقد كان يرد القياس بالمصلحة إذا تعارضا.

---

(١) المراد بالمصلحة المرسلة التي اشتهر بها مذهب الإمام مالك وهي المصلحة التي يترتب على اعتبارها حفظ مقصود شرعي - أي حفظ الدين أو النفس أو العقل أو المرض أو المال - إلا أنها لم يرد بشأنها نص خاص في الكتاب أو السنة وسبب نسبة المصلحة إلى المالكية وأئمته واشتهارهم، بها أنهم يتوسعون في الأخذ بها أكثر من غيرهم، وذلك أنهم يعملون بها حتى وإن عارضتها مصلحة أخرى، فيرجحون بين المصلحتين، ويعملون بأقوالهما ويهدرون المصلحة الأخرى. ومثال ذلك الضرب للاستنطاق بالتهمة بالسرقة، قد قال بجوازه مالك ويخالفه غيره، لأن هذه المصلحة تعارضها أخرى، وهي مصلحة المضروب، لأنه ربما يكون بريئاً، وترك الضرب في مذهب أهون من ضرب بريء، فإن كان فيه باب يفسر معه انتزاع الأموال ففي الضرب فتح باب إلى تعذيب البريء.
ومن ذلك المفقود زوجها إذ اندرس خبر موته وحياته، وقد انتظرت سنين وتضررت بالعزوبة، والمرأة تباعد حيضها سنين وتعوقت عدتها في النكاح وبقيت ممنوعة من النكاح. أخذ مالك برأي عمر فيها فقال: تنكح زوجة المفقود بعد أربع سنين من انقطاع الخبر، وتعتد الممتد طهرها بثلاثة اشهر بعد أن يمر عليها مدة الحمل، وهي تسعة أشهر فالمجموع سنة وراعوا في الأولى مصلحة الزوجة، ولم يراعوا مصلحة الزوج الغائب، وراعوا في الثانية مصلحة الزوجة من المخالفة للنص الصريح وهو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ وهي لم تصل بعد حتى تعتد بالأشهر " انظر " : تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ الخضري، ص ١٧٧.

ولما كان الأخذ بالمصلحة عنده يعتبر من قبيل الاستحسان، فمعنى ذلك أن مفهوم الاستحسان لديه كان يختلف عن مفهومه لدى الأحناف، فهو عنده العمل بالمصلحة عند عدم النص [١]، وإما عند الأحناف فهو العدول عن مقتضى قياس جلي، والحكم بمقتضى قياس خفي، لقوة تأثيره أو العدول عن مقتضى قاعدة كلية إلى حكم استثنائي في مسألة جزئية لوجه أقوى يقتضي العدول [٢].

وإذا كان مفهوم الاستحسان عند الإمام مالك يختلف عن مفهومه عند الأحناف فإن هذا الاختلاف لم يستمر من بعده طويلاً، فإن فقهاء المذهب من بعده قد أخذوا بالاستحسان بمفهومه الأصولي، وفرقوا ما بين الاستحسان والمصلحة من حيث أن لكل منهما معنى يختلف عن الآخر [٣].

وإما عن مبدأ سد الذرائع عنده: فقد أخذ به الإمام مالك انطلاقاً من أخذه بنظرية المصلحة وتوسعه فيها واشتهار مذهبه بها، فإن اقتضى تحقيق مصالح الناس يحتم سد أبواب الذريعة عنهم.

ومعنى هذا المبدأ أن ما يؤدي إلى الحرام يكون حراماً، ولو كانت في الأصل مباحاً وما يؤدي إلى المفسدة يكون مفسدة أيضاً.

وعلى ذلك كان الحكم بتحريم بيع الأسلحة لمن يحاربون به المسلمين وتحريم بيع العنب لمن يعتقد أو يغلب على ظنه أنه يعصره خمرا، وتحريم حفر بئر في موضع يحصل منه الأذى قطعاً أو غالباً، وهكذا [٤].

هذا ومما هو جدير بالذكر هنا أن الإمام مالكًا لم يكتب أصول مذهبه وإنما قد استخلصها تلاميذه وكبار فقهاء المذاهب من بعده من مجموع أقواله[٥].

---

(١) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٣٤٧ -٤٣٨.
(٢) انظر: مدخل الفقه الإسلامي للدكتور حامد شمروخ، ص ١٧٥.
(٣) المدخل للتشريع الإسلامي، ص ٢٧٥.
(٤) تاريخ المذاهب الإسلامية ٤٢٩، مبادئ الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور يوسف قاسم ص ١٣٧.
(٥) المرجع السابق ص ٤٢٢ فقد جاء فيه: " وإن مالكاً كان له منهج في الاستنباط الفقهي

كتبه:

إن أكثر الكتب التي نسبت إلى الإمام مالك - باستثناء الموطأ - إنما هي رسائل علمية نقلها عنه تلاميذه ودونوها في كتب.

ومنها: كتاب " المجالسات " لابن وهب. وهذا الكتاب قد جمع فيه ابن وهب كل ما سمعه من أستاذه الإمام مالك في مجالسه من أحاديث وحكم وأدب.

ومنها رسالة في القدر أرسلها إلى تلميذه ابن وهب، ورواها عنه، ورسالة في الفتوى، ورسالة في الأقضية كتبها لبعض القضاة، ودونها بعض تلاميذه.

وهذه الكتب شكك البعض في نسبتها إلى الإمام مالك، ولكن الراجح صحة نسبتها إليه [1].

ومن أهم كتبه المقطوع بنسبتها إليه، وإن كان لم يكتبه بنفسه وإنما كتبه بعض تلاميذه كتابه " المدونة " الذي يتضمن السواد الأعظم من آراء الإمام مالك وفتاويه التي حفظها عنه تلميذه عبدالرحمن القاسم.

ومن أشهرها جميعاً كتابه: " الموطأ " وقد كتبه بنفسه.

وسوف نعطي نبذة موجزة عن هذين الكتابين لأهميتهما البالغة في المذهب المالكي، حيث يقوم بناؤه الشامخ على هاتين الدعامتين بالدرجة الأولى.

١ - المدونة:

كتاب المدونة هو مجموعة من الأسئلة والأجوبة الفقهية على المذهب المالكي وتتضمن نحو ست وثلاثين ألف مسألة فقهية [2].

والفضل في تدوين هذا الكتاب يرجع أولاً إلى أسد بن الفرات

لم يدونه كما دون بعض مناهجه في الرواية ولكن من ذلك صرح بكلام قد يستفاد منه بعض مناهجه وإن الفروع الفقهية التي أثرت عنه يمكن أن يستنبط منها منهاجه في الاستنباط.

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٩-٢٣٠، المدخل للتشريع الإسلامي ص ٢٦٠.

(٢) المدخل للتشريع الإسلامي، ص ٢٦٢.

التونسي، وكان قد تتلمذ على يد الإمام مالك، وسمع منه الموطأ ثم سافر إلى العراق وسمع من أبي يوسف ومحمد بن الحسن، ثم وهو في العراق عنت له فكرة أن يعرف آراء الإمام مالك في كل المسائل التي كان الإمام محمد بن الحسن قد دونها وبين آراءه وآراء أئمة مذهبه فيها، ولكن الإمام مالكًا كان قد توفي قبل أن تتحقق أمنية أسد بن الفرات، فآثر السفر إلى مصر، ليعرض فكرته هذه على أشهر تلاميذ الإمام مالك هناك، وأعلمهم بدقائق مذهبه وهما: عبدالله بن وهب وعبد الرحمن ابن القاسم، ولكن بن وهب قد تهيب من الفكرة بينما رحب بها بن القاسم، فأملى على أسد بن الفرات كل ما يعرفه من آراء الإمام مالك بشأن المسائل التي يعرضها عليه، وكان إذا شك في حفظه عنه قال: أخال أو أحب أو أظن، وإن لم يجد لمالك قولاً في مسألة قال هو برأيه فيها، إما بالقياس على ما قاله مالك في نظائر تلك المسألة، وإما بمحض اجتهاده، وفي ضوء أصوله إن لم يجد قولاً لمالك في نظير المسؤول عنها " [1].

وقد أطلق أسد بن الفرات على مجموعة الأسئلة والأجوبة التي دونها اسم " الأسدية " ثم انطلق بها إلى القيروان بعد أن ترك نسخة منها في مصر.

وفي القيروان تلقاها عنه سحنون - وهو عبدالسلام بن سعيد التنوخي - فارتحل بها إلى مصر وعرضها على عبد الرحمن بن القاسم فنقحها، وحذف منها ما كان يشك في نسبته إلى الإمام مالك، ثم ارتحل سحنون بعد ذلك إلى القيروان بما جمعه، ومن ثم رتبه وبوبه، وأضاف إلى أبوابه بعض الأحاديث والآثار وأطلق على هذا المجموع اسم المدونة [2].

٢- الموطأ:

هو كتاب يجمع بين الفقه والحديث وآثار الصحابة، وقد كتبه الإمام مالك بنفسه، واتبع في ترتيبه المنهج الفقهي، وكان في كل موضوع يعرض الأحاديث المتعلقة به " ثم يذكر عمل أهل المدينة وبعدها يعرض

(١) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان، ص ١٦٦.
(٢) المدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق البنهان، ص ٢٦٠.

لآراء الصحابة والتابعين ثم يعرض رأيه مبيناً ومرجحاً " [١].

وقد روى عن الإمام مالك، أنه قال في سبب تأليفه لهذا الكتاب: " لقيني أبو جعفر المنصور في الحج فقال لي: إنه لم يبق عالم غيري وغيرك، أما أنا فقد اشتغلت بالسياسة، وأما أنت فضع للناس كتاباً في السنة والفقه تجنب فيه رخص ابن عباس وتشديدات ابن عمر، وشواذ ابن مسعود، ووطئه توطيئاً [٢] أي اجعله سهلاً ممهداً.

وإنا لنعجب كل العجب، من أن الإمام مالكًا قد أمضى في تأليفه مدة أربعين عاماً، رغم أن الكتاب ليس كبير الحجم، ولكن لا يلبث هذا العجب إلا أن يتحول إلى إعجاب بالغ بمدى دقة هذا الإمام العظيم، وتأنيه في تنقية الأحاديث الصحيحة من غير الصحيحة، فالأمر يتعلق بالدين أولاً وأخيراً ولا بد من التحري فيما ينسب إلى الرسول ﷺ، مهما استغرق ذلك من وقت، حتى لا يدخل في الدين ما ليس منه، ولأن التهاون في هذا الأمر يترتب عليه تحليل الحرام وتحريم الحلال والإسهام في شيوع الكذب على الرسول ﷺ.

ومن ثم فإننا نرى أن الإمام مالكًا قد اختار أحاديث الموطأ، وانتقاها من بين مائة ألف حديث، وكان أول ما جمع الموطأ، أورد فيه عشرة آلاف حديث ثم ظل ينقحها ويهذبها، ويسقط الضعيف منها بحيث لم يبق إلا ١٧٢٠ حديثاً وأثر، منها ٦٠٠ حديث مرفوع لسند، ٢٢٢ حديثاً مرسلاً، ٦١٣ أثراً موقوفاً، ٢٨٥ قولاً للتابعين.

وقد تلقت الأمة الإسلامية كلها هذا الكتاب حينئذ بالحفاوة البالغة والاهتمام الزائدة، حتى أن هارون الرشيد أراد أن يجعل هذا الكتاب دستوراً للأمة يرجع إليه القضاة والولاة في أحكامهم، ومن قبله أراد أبو جعفر المنصور ذلك أيضاً ولكن لم يوافق الإمام مالك على ذلك، حتى لا يكون فيه تضييق على الناس في الأمصار الإسلامية المختلفة.

تلاميذه:

(١) المرجع السابق.
(٢) مدخل الفقه الإسلامي للدكتور حامد شمروخ.

كان لإقامة الإمام مالك في مدينة رسول الله ﷺ إقامة دائمة، حيث لم يغادرها إلى أي بلد آخر، إلا إلى مكة للحج أثره البالغ في ذيوع صيته في العالم الإسلامي كله، ومن ثم فقد تتلمذ عليه الجمع الغفير من شتى بقاع الأرض منهم من لازمه أكثر من عشرين عاماً، وأهم تلاميذه الذين كانوا لهم الفضل البالغ في نشر مذهبه كانوا من مصر والمغرب.

وكان أنجب تلاميذه في مصر يتمثلون في الآتي:

١- ابن وهب:

هو: أبو محمد عبد الله بن وهب مسلم القرشي مولاهم، وقد ولد عام ١٢٥هـ روى عن مالك والليث بن سعد وسفيان بن عينية وسفيان الثوري وكثيرون غيرهم، وتفقه بمالك والليث وكان يقول: لولا أن الله أنقذني بمالك والليث، لضللت فقيل له: فكيف ذلك؟ قال: أكثرت من الحديث فحيرني، فكنت أعرض ذلك على مالك، والليث فيقولان: خذ هذا ودع هذا. وكان هذا العالم الجليل قد رحل إلى الإمام مالك عام ١٤٨ هـ، وظل في صحبته إلى أن توفى الإمام مالك، وكانت له منزلة رفيعة لدى مالك وكان يلقبه بفقيه مصر، توفي عام ١٩٧ هـ.

٢- ابن القاسم:

هو: أبو عبد الله بن القاسم الحنفي مولاهم، وقد رحل إلى مالك بعد ابن وهب ببضع عشرة سنة، وطالت صحبته له، ولم يخلط علم مالك بغيره حتى صار أثبت الناس فيه، وسئل الإمام مالك عنه وعن ابن وهب، فقال ابن وهب عالم وابن القاسم فقيه، ومما يؤكد مدى إلمام ابن القاسم بفقه الإمام وإجادته له ووقوفه على دقائقه، أنه هو الذي أملى المدونة - التي تعتبر هي أساس المذهب - على أسد بن الفرات، أولاً ثم على سحنون ثانياً - وقد توفي بمصر سنة ١٩١هـ.

٣- أشهب:

هو أشهب بن عبدالعزيز القيسي العامري الجمدي، روى عن مالك والليث وغيرهما وانتهت إليه رئاسة المذهب، بمصر بعد ابن القاسم، وقد سئل سحنون عن ابن القاسم، وأشهب أيهما أفقه؟ فقال: كانا كفرسي رهان

وربما وفق هذا، وربما خذل هذا، وربما خذل هذا ووفق هذا.

وقد ولد عام ١٤٠هـ وتوفي بمصر عام ٢٠٤هـ.

٤- ابن الحكم:

هو أبو محمد عبدالله بن أعين بن الليث، سمع مالكاً والليث بن سعد وابن عيينة وابن لهيعة وغيرهم، وانتهت إليه رئاسة الفقه المالكي، كان صديقاً للشافعي، وكان ذا جاه كبير وثراء واسع، وقد روى عن الشافعي ودون كتبه ولد سنة ١٥٥هـ وتوفي سنة ٢٢٤هـ.

وأما تلاميذه من المغرب والأندلس فنذكر منهم الآتي:

١- أبو عبد الله زياد بن عبدالرحمن القرطبي الملقب بشبطون:

سمع من الليث بن سعد وابن عيينة ومالك وغيرهم، وهو أول من نقل موطأ الإمام مالك إلى الأندلس، وكان أهل المدينة يلقبون زيادا هذا بفقيه الأندلس، توفي سنة ١٩٣ هـ.

٢-عيسى بن دينار الأندلسي:

سمع من ابن القاسم في مصر، ومن مالك في المدينة وكان أعلم أهل الأندلس وافقههم وآلت إليه الفتيا هناك، وتوفي سنة ٢١٢ هـ.

٣- يحيى بن يحيى بن كثير الليثي:

سمع من زياد بن عبدالرحمن موطأ مالك، ثم رحل بعد ذلك إلى مالك فسمع منه في سنة ١٧٩هـ وهي السنة التي توفي فيها مالك ﷺ، ثم رحل إلى مصر فسمع من ابن القاسم وآلت إليه فتيا الأندلس بعد عيسى بن دينار وتوفي سنة ٢٣٤ هـ.

٤- أسد بن الفرات:

أصله من نيسابور ونشأ بتونس، ثم سافر إلى المدينة فسمع من مالك، ثم سافر إلى العراق، فسمع من أبي يوسف ومحمد بن الحسن، وأخذ عنه أبو يوسف موطأ الإمام مالك، وبعد ذلك ذهب إلى مصر، فألف كتاب " الأسدية " أخذاً عن ابن القاسم، ثم رجع إلى القيروان، وحصلت له رئاسة

العلم عناك وتوفي في حصار سرقوسة بصقلية سنة ٢١٣هـ وهو أمير الجيش وقاضيه.

٥- سحنون:

هو: عبد السلام بن سعيد التنوخي الملقب بسحنون أصله شامي من حمص، أخذ العلم أولا عن ابن زياد وغيره من مشايخ القيروان، ثم رحل إلى مصر فسمع من ابن القاسم وابن وهب، ثم ذهب إلى المدينة، وسمع من علمائها بعد وفاة مالك، وتلقى عن أسد بن الفرات " الأسدية "، ثم عرضها على ابن القاسم، فنقحها ابن القاسم، وحذف منها ما شك في سماعه من مالك وأعاد سحنون كتابتها وترتيبها، وأضاف عليها بعض الأحاديث والآثار وسماها " المدونة " وتوفي سنة ٢٤٠ هـ.

* * *

الإمام الشافعي:

هو: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد زيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف.

ومن ثم فنسبه يلتقي مع نسب الرسول ﷺ في عبد مناف الجد الثالث للنبي ﷺ والثامن للإمام الشافعي. وحتى لا يكون ثمة لبس فإننا نشير إلى أن هاشم المذكور هنا ليس هو هاشم الجد الثاني للنبي ﷺ [١] وإنما هو ابن عم عبدالمطلب جد النبي ﷺ، كما أن المطلب الذي هنا ليس هو عبدالمطلب جد النبي ﷺ وإنما هو عم عبدالمطلب [٢].

ولد الإمام الشافعي بغزة سنة ١٥٠ هـ، ولم تكن غزة موطن آبائه، ولكن أباه كان قد خرج إليها في عمل فمات هناك وكان ابنه محمد لم يزل في العهد.وبعد سنتين من ميلاده عادت به أمه إلى مكة [٣] - موطن آبائه

(١) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٤٣٦-٤٣٧ وتاريخ التشريع الإسلامي للشيخ الخضري، ص ١٨٤، ومبادئ الفقه الإسلامي لأستأذنا الدكتور يوسف قاسم ص ١٣٨.

(٢) يقول الإمام محمد أبو زهرة في " تاريخ المذاهب الإسلامية " ص ٤٣٧: " والمطلب هذا أحد أولاد أربعة لعبد مناف هم: المطلب، وهاشم، وعبد شمس جد الأمويين، ونوفل جد جبريل بن مطعم.
والمطلب هو الذي ربى عبدالمطلب جد النبي ﷺ، وكان بنو المطلب مع الهاشميين، وعاشوا في الشعب، ورضوا بأن يجرى عليهم ما يجرى على الهاشميين، على سواء بينما أبو لهب عم النبي ﷺ قد انضم إلى قريش في مقاطعتها.
ومن أجل ذلك كان النبي ﷺ يجعل لبني المطلب حقوقاً في الغنائم لحقوق بني هاشم على سواء، ويروى أنه عندما أعطاهم مثل ما أعطى الهاشميين، طالب بنو أمية وبني نوفل مثلهم، فقد قال جبريل بن مطعم: لما قسم رسول الله ﷺ سهم ذوى القربى من خيبر على بني هاشم وبني المطلب، مشيت أنا وعثمان بن عفان، فقلت: يا رسول الله هؤلاء إخوتك من بني هاشم لا ينكر فضلهم، لأن الله تعالى جعلك منهم إلا أنك أعطيت بني المطلب، وتركتنا وإنما نحن وهم بمنزلة واحدة، فقال ﷺ :«إنهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد» ثم شبك رسول الله ﷺ إحدى يديه في الأخرى.

(٣) هذا هو ما يتفق بشأنه السواد الأعظم من المشتغلين بتاريخ الفقه الإسلامي: كالخضري في تاريخ التشريع الإسلامي ص ١٨٤، وأستأذنا الدكتور مصطفى شلبي في كتابه " المدخل في التعريف الفقه الإسلامي ص ١٩٢، وأستاذنا الدكتور يوسف قاسم في مبادئ الفقه الإسلامي ص ١٣٩، والدكتور محمد فاروق النبهان في المدخل للتشريع

- فنشأ هناك وتربى في حجر أمه يتيماً فقيراً، ولكن رغم فقره ويتمه أبت أمه إلا أن تمضي به على طريق العلم إلى أقصى مداه، لتجعل منه عالما فذا وعبقرياً نابغاً، وكأنها توسمت فيه بفطرتها النقية الطاهرة مدى ما يتمتع به ابنها من ذكاء حاد ينفرد به على كل أقرانه رغم حداثة سنه وصدق حدثها، فكان كما توقعت وأكثر، ويبدو أن الفقر واليتم ظاهرهما العذاب وباطنهما الرحمة فكثيراً ما كان لهما الفضل الأكبر في حفز الهمم وصقل المواهب وصنع الرجال، اللهم إلا من كان من طبعه الخمول والركود والبلادة والكسل، وبالطبع لم يكن الشافعي من النوع الأخير، بل كان من خيرة النوع الأول.

حفظ الشافعي القرآن الكريم في صباه، وكان لم يتجاوز السابعة أو التاسعة من عمره [1]، ثم خرج إلى قبيلة هذيل بالبادية حيث الصفاء والنقاء ورحابة الآفاق وحيث العادات العربية الأصيلة، وحيث السليقة العربية في الشعر والأدب، التي لم يكدر صفوها الاختلاط بغير العرب، كما هو الحال في مكة وغيرها من المدن الرئيسية حينذاك.

الإسلامي، ص ٢٦٣، والمرحوم الدكتور بدران أبوالعنين في كتابه " الشريعة الإسلامية " ص ٢٠٢ والمرحوم الدكتور محمد يوسف موسى في المدخل لدراسة الفقه الإسلامي ص ١٤٩، والدكتور عبد الكريم زيدان في كتابه " المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية " ص ١٦٧.

ولكن الإمام أبا زهرة بعد أن قرر في كتابه " تاريخ المذاهب الإسلامية " ص ٤٣٦ أن الروايات اتفقت على أن الشافعي ولد سنة ١٥٠، وعلى أنه ولد بغزة تراه يعود، ويذكر رواية أخرى في نفس كتابه السابق ص ٤٣٧-٤٣٨، نقلاً من كتاب " تاريخ بغداد " بسند متصل بالشافعي أنه قال: " ولدت باليمن، فخافت أمي على الضيعة، وقالت: الحق بأهلك فتكون مثلهم، فإني أخاف أن تغلب على نسبك، فجهزتني إلى مكة، فقدمتها وأنا يومئذ ابن عشر أو شبيه ذلك ". ومن ثم فهذه الرواية، تقرر أنه ولد باليمن، وليس بغزة، وأنه قدم إلى مكة وسنه عشر سنين، أو قريب منها لا ابن سنتين كما تقرر الروايات الأخرى.

ولكن أستأذنا الدكتور يوسف قاسم، يقرر أن الرواية التي تفيد أنه ولد بغزة، وأن أمه عادت به إلى مكة وهو ابن سنتين هي المشهورة انظر: مبتدئ الفقه الإسلامي، هامش ص ١٣٩.

(١) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للمرحوم الدكتور / محمد يوسف موسى ص ١٤٩.

وكان الاختيار لقبيلة هذيل، لأنها كانت أفصح قبائل العرب، فحفظ الكثير من أشعارها، حتى صار كحجة فيها، ومن ثم يقول الأصمعي " صححت أشعار هذيل على فتى من قريش، اسمه محمد بن إدريس " كما حفظ الأنساب وأجاد الرماية حتى أنه قال لبعض تلاميذه: " كانت همتي في شيئين في الرمي، فصرت في الرمي بحيث أصيب عشر من عشر، ثم سكت عن العلم فقالوا: أنت والله في العلم أكثر منك في الرمي.

وبعد أن أخذ الشافعي بغيته من شعر البادية وآدابها وبعد أن قوي أسلوبه، وحسنت لغته عاد إلى مكة، وواصل مسيرته على درب العلم، فاتجه إلى دراسة الحديث، والفقه على علماء مكة، وكان أكثر من لازمهم متأثراً بهم هناك: سفيان بن عيينة في الحديث، ومسلم بن خالد في الفقه حيث كان الأول هو محدث مكة، وحجتها، وكان الثاني على رأس الفقهاء والمفتين فيها وشيخ الحرم بها، فتخرج به وأذن له أن يفتي وهو ابن عشرين سنة أو خمس عشر سنة [1] ونميل إلى ترجيح العشرين سنة.

وفي ذلك الوقت كانت شهرة الإمام مالك قد عمت الدنيا، وغدا اسمه على كل لسان فتاقت نفس الشافعي، أن يحظى بشرف الاستماع إلى ذلك الإمام الفذ الذي تتحدث الدنيا كلها عن علمه وفضله، فاستعار كتاب الموطأ وحفظه في تسع ليال [2]، ثم حصل على كتاب من والى مكة إلى والي المدينة ليسهل له لقاء الإمام مالك.

ويروى عن الشافعي في هذا الشأن أنه قال: دخلت على والي مكة وأخذت كتابه إلى والي المدينة، وقدمت المدينة، وأبلغت الكتاب إلى الوالي، فلما قرأه قال: إن مشيي من جوف المدينة إلى جوف مكة حافياً راجلاً أهون على من المشي، إلى باب مالك بن أنس، فلست أرى الذل حتى أقف على بابه، فقلت: أصلح الله الأمير، إن رأى الأمير أن يوجه إليه ليحضره، فقال: هيهات ليت أني إذا ركبت أنا ومن معي، وأصابنا من تراب العقيق، نلنا بعض حاجتنا، فوالله لكان كما قال: لقد أصابنا من

(١) المرجع السابق نقلاً عن تذكرة الحفاظ ٢٢٩/١، وشذرات الذهب ٩/٢.
(٢) المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور مصطفى شلبي، ص ١٩٢.

تراب العقيق، فتقدم رجل - أي بعد إن سرنا ووصلنا إلي بيت مالك - فقرع الباب، فخرجت إلينا جارية سوداء، فقال لها الأمير: قولي لمولاك أني بالباب، فدخلت فأبطأت، ثم خرجت فقالت: إن مولاي يقرئك السلام، ويقول لك: إن كان مسألة فأرفعها في رقعة يخرج إليك الجواب، وإن كان للحديث، فقد عرفت يوم المجلس فانصرف، فقال لها: إن معي كتابًا من والي مكة إليه في حاجة مهمة، فدخلت وخرجت في يدها كرسي، فوضعته ثم إذا أنا بمالك قد خرج، وعليه المهابة والوقار، وهو شيخ طويل مسنون اللحية فجلس، فرفع إليه الوالي الكتاب فقرأه، وبلغ إلى هذا: " وإن هذا الرجل من أمره وحاله فتحدثه، وتفعل وتصنع " فرمى الكتاب من يده، ثم قال: سبحان الله أو صار علم رسول الله ﷺ يؤخذ بالوسائل، فرأيت الوالي قد تهيبه أن يكلمه، فتقدمت إليه، وقلت: أصلحك الله إني رجل مطلبي، لما سمع كلامي نظر إلي - وكان لمالك فراسة – فقال: ما اسمك؟ قلت: محمد فقال: يا محمد اتق الله، واجتنب المعاصي، فإنه سيكون لك شأن من الشأن، إن الله قد ألقى في قلبك نوراً فلا تطفئه بالمعصية إذا كان الغد تجيء ويجيء من يقرأ لك " [1].

وبعد ذلك ظل الشافعي في صحبة أستاذه مالك يتزود من علمه، ويعيش في كنفه إلى أن توفى مالك ﷺ، وتقدر مدة صحبته لمالك تسع سنين عاد بعدها إلى مكة، وحين قدم والي اليمن إلى الحجاز، توسط لديه بعض القرشيين بشأن الشافعي، إذ كان الشافعي لم يزل فقيراً، فجعله هذه الوالي قاضياً على نجران.

ولكن لم تدم سعادة الشافعي بهذا العمل طويلاً، حيث وفد على نجران ظالم، فكان الشافعي يحد من ظلمه عن طريق الأحكام التي يصدرها ضد تجاوزاته، فدفعه حقده وكرهه إلى التفكير في مكيدة، يقضي بها على الشافعي فاتهمه بأنه شيعي علوي، وكانت هذه تعتبر أخطر تهمة توجه إلى أحد حينذاك، ليكون مصيره الإعدام، أو القذف به في غياهب السجن، لينال أشد أنواع العذاب، إذ كان العلويون كثيراً ما يخرجون على حكام

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٤٤٠ -٤٤١ نقلاً عن كتاب " معجم الأدباء " لياقوت.

هذه الدولة ويتربصون بهم الدوائر، وكان العباسيون على أشد الحذر منهم ويبثون عيونهم في كل مكان، يرقبون كل حركاتهن ويسجلون كل همساتهم.

بعث هذا الوالي بكتاب إلى هارون الرشيد، يقول له فيه: إن تسعة من العلوية تحركوا، وإني أخاف أن يخرجوا، وإن ها هنا رجلاً من ولد شافع المطلبي، لا أمر لي معه ولا نهي يعمل بلسانه، ما لا يقدر عليه المقاتل بسيفه.

وما إن بلغت هذه الرسالة إلى هارون الرشيد، حتى أمر بأن يساق الشافعي إليه مكبلاً بالأغلال، وكان ذلك في عام ١٨٤ من الهجرة.

ولكن الشافعي كانت تحوطه عناية الله، فأنقذته من هذه المحنة الحالكة السواد، بل شاء الله أن تتحول هذه المحنة إلى نعمة بالنسبة له، بل بالنسبة للعالم الإسلامي كله من ذاك الزمان، وإلى أن تقوم الساعة، لأنه ما إن انفرجت هذه المحنة حتى بدأ الشافعي يضع قدميه على بداية الاستقلال المذهبي، والتخلص شيئاً فشيئاً من التبعية المذهبية للإمام مالك، ولولا ذلك لظل الشافعي يتدثر بدثار المذهب المالكي، ويدور في فلكه طوال حياته.

وذلك أن الشافعي حينما حمل إلى بغداد وأدخل على هارون الرشيد قد دافع عن نفسه دفاع البريء البليغ، فأعجب به الرشيد، بعد أن كان يريد الفتك به، وأمر بالعفو عنه بعد أن لمس نبرة الصدق في حديثه، فهذه النبرة لا تخفى على من هو مثل هارون الرشيد في حنكته وفراسته وحدة ذكائه.

ومما زاده قناعة ببراءته أن أحد قضاته الأتقياء المخلصين - وهو محمد بن الحسن - الذي يثق به الرشيد كل الثقة، قد زكى الشافعي أمامه، وذلك حيث قال: " له من العلم حظ كبير وليس الذي يقع عليه من شأنه "[١].

وبعد أن أفرج عن الشافعي، نزل في ضيافة محمد بن الحسن، وتتلمذ

(١) انظر تاريخ المذاهب الإسلامية.

عليه فاطلع من خلال أستاذه هذا على أبعاد المذهب الحنفي، ووقف على طريقتهم في البحث والاستنباط، وعرف إلى أي مدى يلتقي منهجهم مع منهج الإمام مالك، وإلى أي مدى يختلف هذان المذهبان، وهل يمكن أن يكون ثمة مجال للتقريب بينهما أم لا؟

ويشير الشافعي إلى مقدار ما استفاده من علم أستاذه الجديد فيقول: حملت عن محمد بن الحسن وقر بعير ليس عليه إلا سماعي منه " [١].

وتقدر المدة التي قضاها الشافعي في ضيافة محمد بن الحسن بعامين تقريباً[٢].

وكان في خلال هذه المدة، يناظر علماء أهل الرأي، فيستفيد منهم ويستفيدون منه، وقد شد الأنظار إليه بما يتمتع به من غزارة علم وقوة حجة ورصانة أسلوب.

وبعد هذه المدة بلغ به الحنين، مداه إلى موطنه الأصلي، ومهبط الوحي ومشرق النور إلى مكة المكرمة فسافر إليها، وأقام بها يلقي دروس العلم على أربابها، وقد استفاد من طريقة أهل الرأي في الاجتهاد والاستنباط فانعكس ذلك على منهجه في دروسه، فالتف العلماء حوله " ووجدوا عنده علماً جديداً ومنهجاً اجتهاديا، يختلف عن منهج الإمام مالك، فقد استطاع أن يضع الأصول ويقعد القواعد، ويعرض لآراء الإمام مالك ناقداً ودارساً لمناهجها ومبيناً لآراء فقهاء العراق، فيها معتمداً في ذلك على أصول فقهية أصولية جديدة لم تكن معروفة من قبل [٣].

ولكنه مع ذلك لم يشأ أن يعلن عن مذهبه الجديد، فكان مجتهدا في المذهب المالكي، ولا يمنع من ذلك مخالفته لإمام هذا المذهب أحياناً.

والمدة التي قضاها الشافعي في مكة بعد قدومه إليها من العراق تقدر بتسع سنوات وبعدها سافر إلى بغداد للمرة الثانية سنة ١٩٥ هـ، وكان سنه حينذاك ٤٥ خمسة وأربعون عاما، وفي هذه المرة بدأ يعلن صراحة

(١) المرجع السابق، ص ٤٤٤.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٤٥.
(٣) المدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق البنهان، ص ٢٦٤-٢٦٥.

عن مذهبه الجديد ويدعوا إليه، ويبين محاسنه، وكيف أنه يجمع بين محاسن مذهب أهل الرأي، ومحاسن مذهب أهل الحديث، ويتحاشى الكثير من أخطاء هذا المذهب وذاك.

ثم دون الأصول وقعد القواعد التي يعتمد عليها مذهبه وأخذ يعرضها على العلماء، ويبينها للناس، وألف الكثير من كتبه التي تتضمن منهجه وفقهه وأملاها على تلاميذه، وذلك ككتاب " الرسالة " وكتاب " الأم " فأعجب به العراقيون أيما إعجاب، والتف العلماء حوله، وأخذ الكثير منهم بطريقته التي تنهج منهجاً وسطا بين مدرسة الرأي ومدرسة الحديث.

وهذه المدة التي قضاها الشافعي في بغداد للمرة الثانية، تقدر بعامين حيث عاد بعدها إلى مكة أيضا، وبقى بها سنة واحدة، عاد بعدها للمرة الثالثة إلى العراق سنة ١٩٨هـ، ولكن سرعان ما شد الرحال إلى مصر سنة ١٩٩هـ، ويلاحظ أن هذه الفترة الأخيرة التي قضاها في العراق للمرة الثالثة لم تزد على سنة.

ويعلل المؤرخون السبب في تعجيله السفر هذه المرة من العراق إلي مصر رغم المكانة العظيمة التي استطاع أن يحققها في العراق يعللون ذلك " بالتحولات السياسية التي حدثت في بغداد بعد انتقال الخلافة من الأمين إلى المأمون، وما أعقب ذلك من انتشار النفوذ الفارسي في البلاد، فضلاً عن أن المأمون كان معروفاً بميوله نحو علماء الاعتزال الذين قربهم إليه وجعلهم من أخلص مستشاريه ".

ومما ساعد على ذلك أيضاً هو وجود وال قريشي عباسي في مصر، هو العباس بن عبد الله بن عباس فاستقبله بكل حفاوة وتكرمة وأسند إليه التدريس في أعرق مسجد في مصر، ألا وهو جامع عمرو بن العاص.

وكانت سيرته العطرة وشهرته الفائقة قد سبقته إلى مصر، فأقبل عليه أهلها بكل الحب والترحاب، ونزل ضيفاً على عبدالله بن الحكم المالكي طيلة وجوده في مصر. وواصل تدريسه حسب مذهبه الجديد، وغير كثيراً من آرائه التي كان قد أفتى بها في العراق، وذلك لما شاهده في

مصر من عادات وتقاليد تختلف عما كان موجوداً في العراق، كما أعاد صياغة الكثير من كتبه التي كان قد ألفها في العراق.

استقر المقام بالشافعي في مصر حيث اتخذها وطناً دائماً، وذلك لما لمسه من أهلها من طيبة بالغة وشهامة نادرة، ومن ثم فقد استمر بها إلى أن لقي الله ﷻ راضياً مرضياً، وكان ذلك سنة ٢٠٤ هـ عن أربعة وخمسين عاما.

منزلته العلمية وثناء العلماء عليه:

كان الشافعي موسوعة علمية جمع كل آداب عصره وعلوم الشريعة فتعمق في الشعر والأدب، في مقتبل حياته وساعده على ذلك حسن الأداء وجودة التعبير، ثم انطلق بعد ذلك في رحاب علوم الشريعة من دراسة للفقه والحديث وعلوم القرآن، وجمع بين فقه أهل الرأي وفقه مدرسة الحديث ومزج بينهما ثم خرج بفقه جديد لم يألفه الناس من قبل ووضع مبادئ علم أصول الفقه، وكان له فضل السبق في هذا المضمار، وهذا التنوع في العلوم المختلفة كان ينعكس على عقله وفكره، فيبدع في إنتاجه أيما إبداع، فالعلوم هي لقاح العقل وغذاء الفكر، ومن ثم كنا نرى الشافعي ﷺ يحث على اكتساب العلوم المختلفة. وذلك حيث يقول: من تعلم القرآن عظمت قيمته، ومن نظر إلى الفقه نبل قدره، ومن نظر في اللغة رق طبعه، ومن نظر في الحساب جزل رأيه، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه " [١].

ولما كان الفضل لا يقدره إلا ذو الفضل والرجال لا يعرف قدرهم إلا الرجال، فإنه لما رأى العلماء ما يتمتع به الشافعي من عقلية فذة وما وصل إليه من مكانة علمية فائقة اعترفوا له جميعاً بذلك وقدروه كل التقدير رغم أنه جاء بآراء تخالف ما ألفوه في مذهبهم، فمثلاً: نرى أن المذهب الحنفي كان قد استقرت مبادئه في أعماق الناس في العراق واشتهر العلماء هناك بالجدل والمناظرات، فإذا بالشافعي يقتحم عليهم عقر دارهم ويناظرهم الواحد تلو الآخر ويتغلب على الكثيرين منهم ويسلمون له بذلك، رغم أنه نشأ في مدرسة الحديث التي لا تحبذ

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٤٥٢.

المناظرات، بل وتنفر كل النفور منها وعرفنا كيف كان مالك ﷺ ينهي عن ذلك كل النهي.

وكان من المتصور أن يناصبه العراقيون العداء بعد أن جاء بآراء مختلفة لما درجوا عليه وألفوه، ولكنا نرى عكس ذلك تماماً، فقد أحبوه كثيراً حتى أنه كان في الفترة الأولى كلها في ضيافة الإمام محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة.

وكما لم يحل الخلاف المذهبي دون تقدير علماء الأحناف للشافعي فكذلك لم يحل الخلاف المذهبي دون تقدير المالكية له، بل ويقرون له بالفضل كل الفضل.

فهذا محمد بن الحكم المالكي، يقول بشأن الإمام الشافعي: " لولا الشافعي ما عرفت كيف أرد على أحد، وبه عرفت ما عرفت، وهو الذي علمني القياس رحمه الله، فكان صاحب سنة، وأثر وفضل، وخبر مع لسان فصيح طويل، وعقل صحيح رصين [1].

وبلغ من تقدير هذا الفقيه العظيم للإمام الشافعي أنه حينما قدم الشافعي إلى مصر كان نزوله في بيت محمد بن الحكم هذا وفي ضيافته مدة خمس سنوات وهي المدة التي قضاها الشافعي في مصر إلى أن لقي الله تعالى.

ومما ذكره العلماء في مجال الثناء عليه ما قاله صاحب مفتاح السعادة " اتفق العلماء قاطبة من أهل الفقه والأصول والحديث واللغة والنحو وغير ذلك على أمانته وعدالته وزهده وورعه وتقواه وحسن سيرته وعلو قدره. فالمطنب في وصفه مقصر والمسهب في مدحه مقتصد [2].

ومن ذلك ما روى أن عبد الله بن أحمد بن حنبل سأل والده متعجباً: " أي رجل كان الشافعي فإني رأيتك تكثر الدعاء له؟ فقال لي: يا بني كان

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية.

(٢) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للمرحوم الدكتور / محمد يوسف موسى، ص ١٥٠-١٥١ نقلاً عن مفتاح السعادة تأليف طاش كبرى زاده ج٢ ص ٩٣.

كالشمس للنهار، وكالعافية للناس، فانظر هل لهذين خلف أو عنهما عوض[١].

وقال فيه أحمد بن حنبل أيضاً: " روي عن النبي ﷺ أنه قال:«إن الله ﷻ يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة رجلاً يقيم لها أمر دينها» فكان عمر بن عبدالعزيز على رأس المائة وأرجو أن يكون الشافعي على رأس المائة الأخرى " [٢].

وقال فيه كذلك: " لولا الشافعي ما عرفنا الحديث " [٣].

وقال داود الظاهري: " كان الشافعي رحمه الله سراجاً لحملة الآثار ونقلة الأخبار، ومن تعلق بشيء من بيانه صار محجاجاً [٤].

وقال داود فيه أيضاً: " للشافعي من الفضائل ما لم يجتمع في غيره " [٥].

وقال ابن هشام النحوي وصاحب السيرة: طالت مجالستنا للشافعي فما سمعت منه لحنة قط، ولا كلمة غيرها أحسن منها وكلامه لغة يحتج بها [٦].

وقال عنه بعض تلاميذه: إذا أخذ الشافعي في التفسير كان كأنه شاهد التنزيل[٧].

وكان في مناظراته متحلياً بآداب الإسلام وأخلاقه فكان متجرداً من شهوة التغلب على الخصم بالحق أو الباطل، وإنما كان كل ما يعنيه هو الوصول إلى الحق حتى ولو كان ذلك على يد الخصم. ومن ثم كان يقول: " ما ناظرت أحداً إلا أحببت أن يوفق ويسدد ويعان وتكون عليه رعاية من الله وحفظه، وما نظرت أحداً إلا ولم أبال بَيَّنَ الله الحق على لساني أو

(١) المرجع السابق.
(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٤٥١.
(٣) المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي ص ١٩٣.
(٤) المرجع السابق.
(٥) مبادئ الفقه الإسلامي ص ١٣٩.
(٦) المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي.
(٧) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٤٥١.

لسانه " وهذا هو التجرد التام والإخلاص الحقيقي للحق والعلم والتخلص من كل آفات الغرور والتغلب على الذات وكل نوازع الضعف البشري، ولا يمكن أن تتوافر مثل هذه الصفات النادرة إلا لمن حباه الله بالفضل وخصه بنعمة الإخلاص لدينه كإمامنا هذا.

وهذه مناظرة دارت بينه وبين إسحاق بن راهويه فقيه خراسان، وكانت المناظرة تتعلق بحكم كراء بيوت أهل مكة حيث كان إسحاق يرى عدم صحة ذلك لزعمه أن هذه البيوت ملك لجميع المسلمين، وكان الشافعي يرى صحة كرائها لأنها ملك لأربابها خاصة دون باقي المسلمين.

يقول إسحاق: إنه كان بمكة هو وأحمد بن حنبل والشافعي، وكان يرى أن يجلس إليه ويترك الجلة من الفقهاء لقرب سنه من سنه، فحثه ابن حنبل مع ذلك على الذهاب إليه والانتفاع به.

قال: فذهبت إليه وتناظرنا في كراء بيوت أهل مكة، وكان الشافعي تساهل في المناظرة، وأنا بلغت في التقرير، ولما فرغت من كلامي، وكان معي رجل من أهل مرو، التفت إليه، وقلت له بالفارسية: هذا الرجل ليس له كمال فعلم الشافعي أني قلت فيه سوءاً، فقال لي: أتناظر؟ قلت: للمناظرة جئت.

فقال الشافعي: قال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ﴾ [1] فنسب الديار إلى مالكها أو إلى غير مالكها؟

وقال النبي ﷺ: يوم فتح مكة: **«من أغلق بابه فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن»** فنسب الديار إلى أربابها أم إلى غير أربابها؟

واشترى عمر بن الخطاب دار السجن من مالك أو من غير مالك؟

قال إسحاق: الدليل على صحة قولي أن بعض التابعين قال به.

فقال الشافعي لبعض الحاضرين، من هذا؟

قيل إسحاق بن إبراهيم الحنظلي.

(١) الآية ٨ من سورة الحشر.

فقال الشافعي: أنت الذي يزعم أهل خراسان أنك فقيههم.

قال إسحاق: هكذا يزعمون.

فقال: أقول رسول الله ﷺ: وأنت تقول: قال عطاء وطاوس، والحسن وإبراهيم؟ وهل لأحد مع رسول الله ﷺ حجة؟ (١).

أصول مذهبه:

إذا كان أئمة المذاهب الفقهية - باستثناء الشافعي - لم يدونوا بأنفسهم أصول مذاهبهم وإنما استخلصها تلاميذهم من أقوالهم وفتاواهم فإن الإمام الشافعي قد انفرد من بينهم بأنه كتب أصول مذهبه بنفسه في كتابه المسمى بـ " الرسالة ".

ومما ذكره في هذا الكتاب قوله: " العلم طبقات شتى: الأولى الكتاب والسنة إذا ثبتت، ثم الثانية الإجماع، فيما ليس به كتاب ولا سنة، والثالثة أن يقول بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً ولا تعلم له مخالفا منهم، والرابعة اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، والخامسة القياس ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وإنما يؤخذ العلم من أعلى (٢).

وفي موطن آخر من نفس الكتاب يقول: " ما كان الكتاب والسنة موجودين، فالعذر عمن سمعهما مقطوع، إلا باتباعهما فإن لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب رسول الله ﷺ أو أحد منهم، ثم كان قول أبي بكر أو عمر أو عثمان - إذا صرنا فيه إلي التقليد - أحب إلينا، وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف، على اقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فنتبع القول الذي معه الدلالة (٣).

ومن مضمون هذين النصين يتبين لنا أن الإمام الشافعي ﷺ قد رتب أصول مذهبه على النحو التالي:

---

(١) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للمرحوم الدكتور: محمد يوسف موسى ص ١٥١-١٥٢.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٤٦٠ نقلاً عن الرسالة.

(٣) المرجع السابق ص ٤٦٨-٤٦٩.

أولا: الكتاب والسنة:

الكتاب والسنة لهما الصدارة في استنباط الأحكام، فإذا وجد الحكم فيهما لا ينظر إلى غيرهما من باقي المصادر الأخرى.

وشأن الإمام الشافعي في تقديم الكتاب والسنة على غيرهما من باقي المصادر الأخرى شأن جميع أئمة الفقه الإسلامي حيث لا مجال للرأي في الإسلام عند وجود النص، ولكن يلاحظ أن الشافعي قد ساوى بين هذين المصدرين في استنباط الأحكام فجعلهما هنا بدرجة واحدة وذلك إذا صحت السنة عنده.

وهذا الاتجاه قد انفرد به الإمام الشافعي عن غيره من باقي الأئمة حيث جعلوا السنة تلي القرآن في الاستدلال، فينظرون في القرآن أولاً، فإن وجدوا الحكم فيه اكتفوا به، ولا ينظرون إلى السنة، وإذا لم يجدوا الحكم فيه اتجهوا إلى السنة.

ولهم في ذلك أدلة كثيرة مقطوع بصحتها نذكر منها ما روى عن معاذ بن جبل حينما بعثه الرسول ﷺ إلى اليمن قاضياً، فقال له:كيف تحكم إن عرض إليك قضاء؟ فقال: أحكم بكتاب الله، فقال: فإن لم تجد؟ فقال: بسنة رسول الله ﷺ... " وأقره الرسول ﷺ على ذلك.

ولا شك أن رأي جمهور الفقهاء وأئمة المذاهب الإسلامية الأخرى هنا أقوى بكثير من رأي الإمام الشافعي، حيث يستندون في ذلك إلى نصوص صريحة وأدلة قطعية لا مجال للشك فيها.

ووجهة نظر الشافعي هنا أن السنة مبينة للقرآن الكريم، ومن ثم فلا يفهم كثيراً من أحكام القرآن الكريم إلا عن طريق السنة، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن تكون السنة في منزلته من حيث استنباط الأحكام فقط لا من كل الوجوه [1].

(١) يقول الإمام أبو زهرة: " ولماذا ساوى الشافعي بين السنة مع القرآن مع أنهما في حقيقتهما وذاتهما ليسا مرتبة واحدة، فالسنة عرفت حجيتها من الكتاب؟ إن الشافعي بلا ريب لا يعتبر السنة في منزلة القرآن من كل الوجوه، وعلى الأقل القرآن متواتر يتعبد بتلاوته وهو كلام الله، بل هي كلام النبي ﷺ.

فالمعروف أن القرآن هو المعجزة الكبرى الذي تحدى الله به الكفار جميعاً أن يأتوا بمثله أو بأقصر سورة منه، وأنه متواتر وأن لفظه ومعناه من عند الله تعالى، وأنه يتعبد بتلاوته، وهذا بخلاف السنة، ومن ثم تكون له المرتبة الأولى ولا يتصور أن تخفى مثل هذه الأمور البديهية على الإمام الشافعي مع ما حباه الله من عقلية فذة وعلم غزير حتى أنه كان محل إبهار الجميع وإعجابهم بينما يدركها الشخص العادي والمتواضع في معارفه وإدراكه.

وقد اهتم الإمام الشافعي بالسنة اهتماماً بالغاً، ودافع عنها دافعاً مجيداً حتى أنه كان يلقب بناصر السنة، وذلك أنه وجد فئة من الناس تتظاهر بالإسلام، وتضمر الكراهية له فأخذوا ينفثون سموم أحقادهم، ويكيدون له عن طريق التشكيك في السنة والمناداة بالاقتصار على القرآن فقط، وذلك لأنهم يعرفون قبل غيرهم أن السنة مبينة للقرآن الكريم، فإذا نجحوا في إهدارها وتعطيل وظائفها لترتب على ذلك بالتالي تعطيل وظائف القرآن نفسه والحيلولة بين الناس وبين فهم الكثير من أوامره ونواهيه. وهذا هو ما يبغونه أساساً من المناداة بإبطال السنة والأخذ بالقرآن فقط، ومن ثم فقد كشف الشافعي عن مكرهم وسوء طويتهم ويبين الآثار المدمرة لدعواهم.

ووجد الشافعي قوماً آخرين لا يحتجون بالسنة إلا إذا كانت متواترة وحجتهم أن التواتر يفيد اليقين وغير التواتر يفيد الظن وإحكام الدين لا تؤخذ بالظن لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا﴾[1].

وقد فند الشافعي ﷺ مزاعمهم وأبطل حججهم بقوله: " إن رسول الله

إنما نظر الشافعي إلى الفقه فوجد القرآن اشتمل على الكليات، وكثير من الجزئيات والسنة أتمت بيان القرآن الكريم، وفصلت ما أجمل، ووضحت بعض ما قد يشق على بعض العقول إدراكه، فإن السنة مبينة للكتاب في كل ما جاء به من مسائل كلية ومفصلة لمجمله، ولا يمكن أن يكون لها البيان، إلا إذا كانت في مرتبة المبين في العلم، وقد كان كثيرون من الصحابة ينظرون ذلك النظر. تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٤٦١.

(١) الآية ٣٦ من سورة يونس.

ﷺ في دعوته للإسلام كان يرسل رسلاً لا يبلغون حد التواتر "، ولو كان التواتر ضروريًّا لما اكتفي بذلك النبي ﷺ لأنه يكون لمن أرسل إليهم الحق في رد الرسل بدعوى أنهم لا يلزمون بأخبارهم.

واستدل أيضاً بأنه كان يقضي في الأموال والدماء بشهادة رجلين وهذا خبر لا يبلغ حد التواتر ومع ذلك ألزم به الشارع.

ويستدل ثالثاً بأن النبي ﷺ أجاز لمن سمع عنه أن ينقل ما سمع ولو كان واحداً، فقد قال عليه الصلاة والسلام: **«نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو افقه منه...»**.

واستدل رابعاً: بأن الصحابة كانوا يتناقلون أخبار رسول الله ﷺ بآحادهم ولا يشترطون جمعاً كثيراً [1].

كما وجد الشافعي الأحناف يقدمون القياس على خبر الآحاد إذا لم تتوافر فيه شروط القبول عندهم، وتشددوا في هذه الشروط تشدداً بالغاً حتى غدوا لا يقبلون من هذه الأحاديث إلا أقل القليل، وجعلوا الصدارة للقياس ولم يشترطوا إلا أن الراوي ثقة والإسناد متصلاً، ولم يشترط غير ذلك من قبول الحديث وأقام الأدلة الكثيرة على ذلك.

وكذلك وجد المالكية يشترطون لقبول حديث الآحاد عدم مخالفته لعمل أهل المدينة، فانتقدهم الشافعي في ذلك، وأفاد أن عمل أهل المدينة لا يعتبر دليلاً في الشرع على الإطلاق، ومن ثم فلا يجب العمل به وبالأولى لإيجاز تقديمه على خبر الآحاد.

وإذا كان الشافعي لم يتشدد في قبول الحديث تشدد الأحناف، ولم يشترط فيه عدم مخالفته لعمل أهل المدينة، كما فعل المالكية، فليس معنى ذلك أنه كان يتهاون في قبول الحديث، كما قد يتوهم البعض، وإنما كان دقيقاً في هذا الأمر بسبب طول خبرته، وكثرة معايشته لدراسة الحديث وتعمقه البالغ فيه ومن ثم فقد اكتفي باشتراط ما يراه محققاً لصحة الحديث دون زيادة أو نقصان.

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٤٦٤.

والشروط التي كان يراها محققة لهذا الأمر هي عدالة الراوي وضبطه، واتصال السند، ولذا لم ير ثمة داع لما شرطه الأحناف من الشهرة فيما تعم به البلوى، وكذلك لم ير ثمة داع أيضاً لما شرطه المالكية من عدم مخالفة الحديث لعمل أهل المدينة كما سبق أن ذكرنا.

ولما كان الشافعي يوجب اتصال السند كشرط أساسي من شروط صحة الحديث فإنا نراه يتوقف في قبول الحديث المرسل [1] إلا إذا كان الذي أرسله من كبار التابعين وكان قد ورد من طريق آخر ولو مرسلاً، وأن يعضد بقول صحابي أو إفتاء أكثر العلماء بمقتضاه أو كان موافقاً للقياس [2] بينما نرى الأحناف والمالكية يحتجون به دون نظر لهذه الشروط.

ثانيا: الإجماع:

المراد بالإجماع هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر من العصور بعد وفاة النبي ﷺ، والشافعي يقر بالإجماع ولا يقر إجماع أهل المدينة.

وهذا الإجماع يحتل المرتبة الثانية عند الشافعي بعد الكتاب والسنة، وذلك حيث اعتبر الكتاب والسنة في مرتبة واحدة من حيث استنباط الأحكام كما سبق أن ذكرنا.

والإجماع عنده ينقسم إلى قسمين: أحدهما إجماع على فهم المراد من بعض النصوص واستقصاء أحكام معينة منها، ومن ذلك مثلاً: الإجماع على عدد ركعات الصلاة، وهذا النوع من الإجماع قد وقع كثيراً في عهد الصحابة وغيرهم.

والثاني: إجماع على بعض الأحكام الاجتهادية التي لم يرد بشأنها نص خاص وكانت محل خلاف بين الفقهاء. وهذا النوع يرى الإمام

(١) المراد بالحديث المرسل: هو الذي سقط منه الصحابي، وذلك بأن يرويه التابعي عن رسول الله ﷺ من قوله أو فعله أو تقريره. " انظر: مصطلح الحديث ورجاله للدكتور حسن الاهدل ص ١٢٧ ".

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٨.

الشافعي فيه أنه قد وقع وتحقق كثيراً في عهد الصحابة رضي الله عنهم وإنما يشك في وقوعه في غير عهدهم لصعوبة تحققه من الناحية العملية ومن ثم فقد كان ينكر على كل من يناظره ادعاء الإجماع ويطلب إثباته حتى أن البعض قد اتهمه بإنكار الإجماع (١).

والحقيقة إن اتهامه بهذه الفرية اتهام ظالم؛ لأن الشافعي لا ينكر حجية الإجماع في ذاتها إذا وقع هذا الإجماع بالفعل، ولكنه يستبعد وقوعه وتحققه بعد عهد الصحابة نظراً لتفاوت العقول وكثرة المجتهدين وتفرقهم في البلدان الإسلامية المترامية الإطراف، وشتان ما بين إنكار الإجماع إذا وقع بالفعل وبين إنكار ادعاء وقوعه إلا ببينة، ومن ثم كان يعبر عن صعوبة وقوع الإجماع بقوله: " لست أقول ولا أحد من أهل العلم هذا مجمع عليه إلا لما تلقى عالماً أبدًا إلا قاله لك وحكاه عمن قبله كالظهر أربع وكتحريم الخمر وما أشبه ذلك (٢).

ولذا كان الشافعي يقول: هذا مجمع عليه إلا فيما علم من الدين بالضرورة، وذلك كالإجماع على الأحكام المأخوذة من النصوص الصريحة المتواترة، وما عدا ذلك من الأحكام الاجتهادية التي تتفاوت وجوه النظر فيها، فكان يقول بشأنها لا أعلم في هذا خلافاً وذلك إذا لم يقف على خلاف فيها لا يقول هذا مجمع عليه (٣).

---

(١) تاريخ المذاهب الفقهية ص ٤٦٧، والمدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق النبهان ص ٢٦٩ فقد جاء فيه " وقد أعتمد الشافعي الإجماع كمصدر تشريعي غير أنه رفض ادعاء الإجماع في كثير من المواطن إذ ليس من اليسير الادعاء بوجود الإجماع، فالإجماع لا ينعقد في نظر الشافعي، ما لم يتفق العلماء جميعاً على القول بهذا الرأي، من غير مخالفة؛ كإجماع الصحابة أن صلاة الظهر أربع ركعات، والمغرب ثلاثة ركعات، وهذا النوع من الإجماع لا يمكن أن يتم عقلا إلا عندما تتضافر النصوص على إثبات الحكم وعند ذلك يأتي الإجماع لتأكيد الحكم الثابت عن طريق النص.

أما الإجماع الذي ينبثق عن اجتهاد في القضايا المختلف فيها فمن الصعب إثبات الإجماع فيها.

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور محمد مصطفى شلبي ص ٩٦٧، وكتاب الشريعة الإسلامية للمرحوم الدكتور بدران أبوالعنين بدران ص ٢٠٤.

ثالثا: قول الصحابي:

كان الشافعي ﷺ في أخذه بأقوال الصحابة يتبع المنهج التالي:

١- إذا قال الصحابة برأي في حكم مسألة فقهية ولم يخالفه أحدهم فيه أخذ به الشافعي مباشرة لأن عدم مخالفة أحدهم يعتبر إجماعاً منهم على هذا الرأي والإجماع حجة.

٢- إذا كان ثمة خلاف بينهم اجتهد في اختيار أقرب الآراء إلى الكتاب والسنة، ولا يخرج على كل هذه الآراء برأي آخر من عنده.

٣- إذا لم يستطع الترجيح بين آرائهم عمد إلى التقليد، وهو عند التقليد إنما يختار الجانب الذي فيه أحد الخلفاء الراشدين: أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان ثم علي[١].

ويقول في ذلك: " إن قول الإمام مشهور يلزمه الناس ومن لزم قوله الناس كان أشهر من أن يفتي الرجل أو النفر وقد يأخذ بفتواه أو يدعها، وأكثر المفتين يفتون للخاصة في بيوتهم ومجالسهم، ولا تعنى العامة بما قالوا عنايتهم بما قال الإمام.

رابعا: القياس:

القياس هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه، بأمر آخر منصوص على حكمه لاشتراكه معه في علة الحكم [٢].

والقياس عند الإمام الشافعي، يحتل المرتبة الرابعة بعد الكتاب والسنة والإجماع وقول الصحابي، حيث يعتبر الكتاب والسنة في مرتبة واحدة كما سبق أن ذكرنا هي المرتبة الأولى.

---

(١) انظر: المدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق النبهان ص ٢٧٠ فقد جاء فيه: " وكان الشافعي يأخذ بقول الصحابة، لأن رأيهم لنا - كما يقول- خير من رأينا لأنفسنا ولأنهم أفضل منا وأعلم في الاجتهاد والعلم والتقى والورع، فما اتفقوا عليه فهو إجماع وما اختلفوا فيه، فإنه أخذ بأقرب الأقوال إلى الكتاب والسنة والإجماع، ونأخذ بأقوال الأئمة الراشدين لأنهم عادة لا يأخذون برأي أو اجتهاد، إلا بعد أن يسألوا عن الدليل من الكتاب والسنة ولا يأخذ بغير رأيهم ما لم يكن دليلهم أقوى ".

(٢) انظر تاريخ التشريع الإسلامي للإمام أبي زهرة ص ٤٦٩.

وإذا كان أئمة الأحناف والمالكية قد أخذوا بالقياس قبل الشافعي، واعتبروه مصدراً اصلياً من مصادر الشريعة، إلا أنهم لم يحددوا ضوابطه وشروطه، ولم يبينوا مراتبه وأقسامه، وكان الفضل في بيان ذلك، كله يرجع إلى الإمام الشافعي، فهو أول من ألف في أصول الفقه، وأول من أبرز هذا العلم إلى الوجود في كتابه المسمى بـ " الرسالة "، وقد عني فيه بالقياس عناية فائقة فقنن قواعده وأحكامه وبين مدى أهميته في استنباط الأحكام على ضوء الكتاب والسنة، فالقياس عنده لا ينبثق من فراغ، وإنما يعتمد على الكتاب والسنة بالدرجة الأولى، ومن ثم فهو يرى أن القياس لا ينشئ أحكاما جديدة، وإنما يكشف عن حكم الله في المسألة التي يعرض لها المجتهد.

وأهمية القياس عنده تأتي من أنه هو الطريق الوحيد للاجتهاد لديه فالاجتهاد عنده يتمثل في القياس فقط ولا يمكن معرفة ما لم ينص على حكمه إلا عن طريق القياس ولذا كان يقول: " كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم، وعلى سبيل الحق فيه دلالة موجودة وعليه إذا كان فيه بعينه حكم وجب اتباعه وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد والاجتهاد هو القياس [1].

ويقول أيضاً: " إذا أمر النبي ﷺ لا يكون إلا على طلب شيء وطلب الشيء لا يكون إلا بدلائل، والدلائل هي القياس ".

خامسا: موقفه من الاستحسان:

سبق أن عرفنا أن كلاً من الأحناف والمالكية كانوا يعتبرون الاستحسان مصدرا من مصادر الفقه الإسلامي، وإن كان مفهومه عند الأحناف يختلف عن مفهومه عند المالكية، ولكننا نرى الإمام الشافعي يرفض الأخذ بالاستحسان ويحمل عليه حمله شعواء، وله في ذلك مقولة مشهورة تقول: " من أستحسن فقد شرع " وقد أورد في هذا الشأن كثيرا من الأدلة نذكر منها ما يأتي:

١- إن من خصائص الشريعة الإسلامية أنها لم تترك أي أمر من

(١) المرجع السابق نقلاً عن الرسالة حتى ص ٤٧٠.

الأمور دون أن تبين حكم الله فيه، إما بالنص على ذلك صراحة أو ضمناً عن طريق القياس، ومن ثم يقول الله ﷻ: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾[1] أي هملاً دون تشريع. ولذا فليس ثمة مجال للقول بالاستحسان؛ لأن الاستحسان؛ هو قول بالهوى لا يستند إلى دليل، وقد نهى الله عن الحكم بالهوى.

٢- أن القرآن الكريم قد ورد فيه أكثر من آية تنص على أن يكون الحكم بما أنزل الله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾[2] والحكم بالاستحسان هو حكم بغير ما أنزل الله فيكون ممنوعاً.

٣- لو جاز الحكم بالاستحسان من أي أحد من الأولى حصوله من الرسول ﷺ، ولكن لم يقع ذلك منه عليه السلام حيث كان ينتظر الوحي ويحكم بمقتضاه ومن ثم يقول الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[3].

٤- النبي ﷺ استنكر على أحد الصحابة قتله لرجل نطق بالشهادة، وحين دافع الصحابي عن نفسه، بأن هذا الرجل لم ينطق بها إلا لينقذ نفسه من الموت ولم يكن ذلك منه رغبة في الإسلام، فقال له النبي ﷺ ما معناه: «**هلا فتشت عن قلبه**» فالنبي ﷺ استنكر عليه الحكم هنا بمقتضى استحسانه.

٥- الاستحسان ليس له ضوابط محددة، ومن ثم كان مجال الخلاف فيه واسعاً؛ لأن ما يستحسنه هذا قد لا يستحسنه ذاك، لتفاوت الناس في الثقافة والإدراك، والفكر وهذا بخلاف القياس الذي يعتمد بالدرجة الأولى على النص.

٦- لو جاز الحكم بالاستحسان لما كان ثمة فرق في الحكم بين العالم بالشريعة وغير العالم بها، لأن كل واحد يستطيع أن يحكم بمقتضاه، ومن

(١) الآية ٣٦ من سورة القيامة.
(٢) الآية ١٠٥ من سورة النساء.
(٣) الآيات ٣-٤ من سورة النجم.

ثم يكون جانب من أحكام الشريعة نهباً للعوام من الناس الذين لم يتعمقوا تعاليمها [1].

هذه هي أهم حجج الإمام الشافعي في رفضه الاستحسان، وكما سبق أن قلنا قبل ذلك: أن الاستحسان الذي هاجمه الإمام الشافعي ليس هو بعينه الاستحسان الذي قال به كلٌّ من الإمام أبي حنيفة والإمام مالك، فالاستحسان الذي هاجمه هو القول بالهوى، وهذا لم يقل به أحد من أئمة الشريعة، وإنما قصدوا الاستحسان الذي تتولد عنه المصالح المعتبرة في الشريعة، وهي التي لا تتعارض مع النصوص الصريحة فيها، ولا شك أن من أسمى مقاصد الشريعة الإسلامية هو تحقيق مصالح المسلمين، ورفع الحرج عنهم، فحيث توجد المصلحة، فثم شرع الله، وحتى ولو لم يكن هناك نص ولا يمكن أن يقول الشافعي بغير ذلك.

تدوين مذهبه:

سبق أن قلنا أن الإمام الشافعي قد انفرد من بين أئمة مذاهب السنة بأنه قد دون بنفسه أهم كتب مذهبه وأملاها على تلاميذه، ولكن لم يصل إلينا كل ما كتبه الشافعي أو أملاه، وإنما وصل بعضها دون بعض، والذي لم يصل إلينا منها هو ما كان يتضمن مذهبه القديم في العراق ككتابة الحجة وأهم كتب الشافعي التي وصلت إلينا: كتاب الرسالة وكتاب الأم.

١ - كتاب الرسالة:

هذا الكتاب يتضمن أصول مذهب الشافعي، وهو أول كتاب ألف في هذا الفن، ومن ثم يعتبر الشافعي هو رائد هذا العلم، استنبط قواعده وقوانينه من المقارنة بين مذهب الأحناف، ومذهب المالكية، ومعرفته لمنهج كلٍّ منهما ونمط تفكيره، ووقوفه على كل الإيجابيات والسلبيات في كلا المذهبين من وجهة نظره، فعمد إلى وضع قواعد معينة اعتبرها ركائز أساسية في استنباط الأحكام، ومنارات لكل مجتهد، يمضى على ضوئها في طريق اجتهاده، حيث كانت طريقة الاستنباط قبل ذلك غير

(١) انظر فيما تقدم: تاريخ التشريع الإسلامي ص ٤٧٤.

محددة ولا واضحة، وخلص هذه القواعد من السلبيات التي كان يراها في كلا المذهبين السابقين، فبحث في نصوص الكتاب والسنة والخاص والعام والناسخ والمنسوخ وشروط قبول الحديث والإجماع والاستحسان والقياس وغير ذلك من سائر المباحث بنفسه وجمعها في كتاب الرسالة، وهو في العراق، وأملى هذا الكتاب على تلاميذه هناك، ثم بعد أن قدم إلى مصر أعاد تصنيف هذا الكتاب، وأملاه على تلاميذه بمصر أيضاً، والنسخة التي وصلت إلينا هي التي أملاها بمصر وقد رواها عنه تلميذه الربيع المرادي.

ومن ثم يتبين لنا أن الشافعي هو المؤسس بحقٍّ لهذا العلم، وأن نسبته إليه كما يقول الفخر الرازي كنسبة أرسطوطاليس طالبي إلى علم النطق، وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض [١].

٢- كتاب الأم:

هذا الكتاب هو موسوعة كبرى في الفقه الإسلامي يشتمل على سبعة أجزاء ويتضمن كل أبواب الفقه بشكل عام، ويتسم بقوة الأسلوب وعمق الحوار، ودقة المناقشة، فكثيراً ما يعرض الشافعي فيه لآراء غيره من أئمة الفقه ثم يناقشها ويبين أوجه الضعف فيها، ثم يعرض رأيه ويؤيده بكثير من الأدلة النقلية والعقلية.

ولم يقتصر هذا الكتاب على أبواب الفقه وفقط، وإنما يجمع إلى جانب ذلك بعض الكتيبات أو الأبحاث الأخرى، وذلك ككتاب " جماع العلم " وهو يتعلق بالسنة، وبيان حجيتها، وكتاب " إبطال الاستحسان " وكتاب " اختلاف مالك والشافعي "، وكتاب " اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى "، وكتاب " سير الأوزاعي "، وغير ذلك من الكتب التي ألحقت بالجزء السابع من كتاب الأم [٢].

---

(١) انظر فيما تقدم: المدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق النبهان ص ٢٧٦، وكتاب الشريعة الإسلامية للمرحوم الدكتور محمد أبو العنين بدران ص ٢٠٤-٢٠٦، والمدخل في التعريف بالفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور محمد مصطفى شلبي ص ١٩٨، والمدخل لدراسة الفقه الإسلامي للمرحوم الدكتور محمد يوسف موسى ١٥٤.

(٢) انظر " كتاب الشريعة الإسلامية " ص ٢٠٥، والمدخل لدراسة الفقه الإسلامي

كما يوجد للشافعي بهامش كتاب الأم أيضاً كتاب " اختلاف الحديث " وكتاب " المسند "، وهو يحوي الأحاديث الواردة من كتاب الأم [١].

وهذا الكتاب قد شكك البعض في نسبته إلى الإمام الشافعي، ومن هؤلاء، الإمام الغزالي، فقد قال في كتابه " إحياء علوم الدين ": أن الأم صنفه أحد تلاميذ الشافعي أبو يعقوب البويطي، ثم زاد عليه الربيع بن سليمان وتصرف فيه وأظهره [٢].

وكذلك يقول المكي في " قوت القلوب ": أن البويطي اعتزل الناس بعد موت الشافعي، وصنف كتاب الأم ثم جاء الربيع فزاد فيه وأظهره [٣].

وممن يؤيدون هذا الرأي الأستاذ أحمد أمين في كتاب " ضحى الإسلام " ويستشهد على ذلك بأن مطلع كثير من فصول هذا الكتاب يتمثل في هذه العبارة: " أخبرنا الربيع، قال: قال الشافعي " وهي عبارة لا يمكن أن يكتبها الشافعي وهو يؤلف الكتاب ".

ويقول أيضا: أحيانا نجد عبارة تفيد رجوع الشافعي عن هذا الرأي والعبارة منسوبة إلى تلميذه الربيع، كقوله: " قال الربيع قد رجع الشافعي عن خيار الرؤية وقال لا يجوز خيار الرؤية " ويعلق أحمد أمين على ذلك بقوله " ومحال أن تصدر عن الشافعي هذه العبارة وأمثالها، فالظاهر أنها آمال أملاها في حلقته كتبها عنه تلاميذه وأدخلوا عليها تعليقات من عندهم واختلف روايتهم بعض الاختلاف، والذي بين أيدينا منها رواية الربيع المرادي عن الشافعي [٤].

ويمكننا القول: إنه حتى لو صح ما يقوله الغزالي ومن نحا نحوه، فإن هذا لا يمنع من نسبة الكتاب إلى الشافعي عن حيث ما يتضمنه من أفكار ومعان فجميع معانيه وأحكامه، قد أملاها الشافعي على تلاميذه، فدونوها

للمرحوم محمد يوسف موسى ص ١٥٤

(١) انظر: كتاب " الشريعة الإسلامية " ص ٢٠٦.

(٢) هامش المرجع السابق.

(٣) المدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق البنهان ص ٢٧٨.

(٤) المرجع السابق نقلاً عن ضحى الإسلام ص ٢/٢٣٠-٢٣١.

في حياته أو بعد مماته، وكانوا متأثرين بأسلوبه غاية التأثر، فخرج الكتاب يحمل طابع الشافعي لفظاً ومعنى، وإن كانوا قد مزجوا بعبارات من عندهم، فهذا لا يؤثر في نسبته إلى الشافعي، لأن العبرة دائما بالمقاصد والمباني لا بالألفاظ والمعاني.

وإذا كان المرحوم أحمد أمين ينفي تأليف الشافعي لكتاب الأم استناداً إلى هذه العبارة التي ترد في مطلع كثير من فصول هذا الكتاب، والتي تقول: " أخبرنا الربيع، قال: قال الشافعي: حيث يعلق على ذلك بقوله: " وهي عبارة لا يمكن أن يكتبها الشافعي وهو يؤلف الكتاب " فإنا نقول له: إنه بنفس هذا المنطق لا يمكن أيضا أن يكتب الربيع المرادي هذه العبارة، وهو يؤلف هذا الكتاب حيث لا يتصور أن يقول عن نفسه: " أخبرنا الربيع " وإلا فكيف يخبر الشخص نفسه بينما نجد المرحوم أحمد أمين يقرر أن الكتاب للربيع المرادي، وذلك حيث يقول: " والذي بين أيدينا رواية الربيع المرادي عن الشافعي " ولو تمسكنا بحرفية العبارة التي يستند إليها المرحوم أحمد أمين أن الذي دونه شخص ثالث مجهول الهوية، وقد رواه عن الربيع المرادي عن الشافعي، وذلك حسب ظاهر العبارة، ولكن لم يقل بذلك أي أحد حتى الذين نفوا صدور الكتاب عن الشافعي، ونحن بدورنا أيضا نستبعد أن يكون مؤلف مثل هذا الكتاب الذي يعتبر هو العمود الفقري للمذهب، ومرجع المراجع فيه مجهول الهوية.

تلاميذه:

تتلمذ على الشافعي أعداد غفيرة في العراق ومصر وغيرهما، وإن كان أشهرهم من العراق ومصر وذلك من حيث الرواية عنه وخدمه مذهبه:

أ- أشهر تلاميذه بالعراق:

١ - أبو ثور إبراهيم بن خالد اليمان الكلبي البغدادي المتوفى سنة ٢٤٠هـ.

كان من فقهاء الرأي بالعراق، التقى بالشافعي وأخذ عنه، ولكن لا يعتبر من المقلدين له، فكثيراً ما كان يخالفه متى ظهر له الدليل وغدا

مستقلاً في اجتهاده، حتى صار له مذهب خاص وأصبح له اتباع ولكن لم يبق مذهبه طويلاً.

٢- **الإمام أحمد بن حنبل**: وسوف نعرض له بالتفصيل في ترجمة خاصة به فيما بعد إن شاء الله تعالى.

٣- **الحسن بن محمد الزعفراني البغدادي** المتوفى سنة ٢٦٠هـ، كان من أشهر الرواة عن الشافعي بالعراق، وكان فصيحاً بليغاً، حتى كان الشافعي يتعجب من فصاحته، ومن ثم فقد عهد إليه بأن يتولى القراءة في مجلسه.

٤- **أبو الحسن علي بن الكرابيسي**، كان من فقهاء الرأي، ثم أعجب بالشافعي، وتأثر به وتتلمذ عليه، وروى عنه وقد توفي سنة ٢٤٥هـ [١].

ب- أشهر تلاميذه في مصر:

أما تلاميذه فأشهرهم ثلاثة: البويطي، والمزني، والربيع المرادي.

١- **البويطي**:

هو أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي - نسبة إلى بويط وهي قرية من قري مصر بالوجه القبلي [٢]، وهو من أكبر تلاميذ الشافعي وأفقههم وكان الشافعي يقدر مدى ما يتمتع به البويطي من علم وفضل حتى إنه كان يعتمد عليه في الفتوى، ويحيل عليه الكثير من المسائل الفقهية التي كانت تعرض عليه، واستخلفه الشافعي على أصحابه بعد موته فتخرج على يديه الكثيرون ممن غدوا بعد ذلك من أئمة المذهب وأعلامه، وسبق أن عرضنا ما يقوله البعض من أن الإمام البويطي هو الذي صنف كتاب الأم، ثم أظهره الربيع المرادي بعد أن أجرى عليه بعض التعديلات.

وتوفي هذا العالم الجليل بالسجن عام ٢٣١ في بغداد وذلك بسبب فتنة

(١) انظر فيما تقدم: تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ الخضري ص ١٨٧، والمدخل للتشريع الإسلامي للدكتور فاروق النبهان ص ٢٧٩، والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٧٠، والمدخل لدراسة الفقه الإسلامي للمرحوم محمد يوسف موسى ص ١٥٤-١٥٥ بالهامش.

(٢) انظر فيما تقدم كتاب " الشريعة الإسلامية " ص ٢٠٦.

القول بخلق القرآن والتي آثارها المأمون.

٢- المزني:

هو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، ولد سنة ١٧٥، ودرج منذ صغره على طريق العلم، وظل كذلك إلى أن قدم الشافعي إلى مصر، واستقر بها فلازمه المزني، حتى غدا عالماً مجتهداً، واشتهر بقوة المناظرة ودقته في استنباط الأحكام، حتى قال الشافعي فيه: " المزني ناصر مذهبي "، وقد ألف كتباً في المذهب الشافعي، كان لها أثر بالغ في نشر المذهب، وتتلمذ عليه كثيرون من مصر والعراق والشام وتوفي سنة ٢٦٤ هـ.

٣- الربيع المرادي:

هو الربيع بن سليمان بن عبدالجبار المرادي، ولد سنة ١٧٤هـ وكان مؤذناً بجامع عمرو بن العاص، ولما قدم الشافعي إلى مصر لازمه الربيع حتى كان هو أكثر أصحاب الشافعي، رواية عنه، وله الفضل الأكبر في رواية، كتبه وكان ثقة دقيقا عنه، ولم يكن ثمة من ينازعه دقة الرواية في عصره حتى ولو تعارضت روايته مع غيره قدمت روايته وتوفي سنة ٢٧٠ هـ [١].

* * *

(١) انظر: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للمرحوم محمد يوسف موسى ص ١٥٥.

الإمام أحمد بن حنبل

١٦٤-٢٤١ هـ

هو أبو عبد الله أحمد بن هلال بن حنبل بن أسد الذهلي الشيباني المروزي، ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ ونشأ بها يتيماً حيث مات أبوه وهو لم يزل في باكورة الصبا فقامت أمه على تربيته تحت رعاية عمه [١] فمضت به على أقوم طريق ألا وهو طريق العلم، فحفظ القرآن أولا ثم أخذ يتردد على حلقات العلم ويواظب على دروس العلماء يتزود منها خير زاد، ورغم أن اليتم أمر من العلقم والحنظل، حيث يجمع على نفس الطفل كل هموم الدنيا، ويجعل الحياة أمامه مظلمة كئيبة، إلا إنه كثيراً ما يطبع الشخص بطابع الجدية، ويكسبه الرزانة والهدوء، ويجعله يتصرف في حياته، وهو طفل كما لو كان شيخا كبيرا يقدر العواقب، ويوازن بين الأمور، ويعرف ما فيها من خير وشر، ومن ضرر، و نفع، فيتقي ما يضره ويجتهد في تحصيل ما ينفعه، ويتعامل مع من حوله بالحسنى ليكتسب عطفهم وحنانهم، عسى أن يعوضوه شيئا، ولو نذرا يسيرا، مما افتقده من كنوز عطف الأب وحنانه، ففي بوتقة اليتم تنصهر الطفولة ليخرج منها أنقى معادن الرجولة.

وكان هذا هو شأن اليتيم، الذي غدا فيما بعد إماما للمسلمين، حيث مضى على ذلك الدرب مثابراً جاداً لا ينشغل بشيء مما ينشغل به أقرانه من لعب الطفولة أو لهو الشباب، فكان نهمه العلمي يجعله لا يستسيغ مذاق أي لهو يشغله عن هدفه الأسمى، وكانت طموحاته في هذا المضمار، لا تدع لديه لحظة واحدة ينفقها في أي مجال آخر "، وقد استرعت هذا الحال نظر العلماء الذين اتصل بهم صغيراً، حتى قال فيه الهيثم بن جميل: إن عاش هذا الفتى فسيكون حجة أهل زمانه [٢].

(١) انظر: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للمرحوم الدكتور محمد يوسف موسى ص١٦٦، والمدخل في التعريف الإسلامي لأستاذنا الدكتور محمد مصطفى شلبي ص ٢٠٠.
(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٤٨٦.

بعد أن حفظ القرآن الكريم اتجه إلى طلب الحديث، وكان أول من أخذ عنه الحديث الإمام أبو يوسف وبعد ذلك كان لابد له أن يتردد على المدن والأقطار الإسلامية التي كانت تعتبر منارات للحديث حينذاك، فقد كان ذلك هو شأن طلاب الحديث، وقتئذ حيث كانوا يحرصون كل الحرص على أن يلتقوا برواة الحديث، ليسمعوا منهم شفاهة، لا يكتفون بالنقل من الكتب وذلك بغرض التثبت من الرواية.

ومن ثم فقد رحل إلى البصرة خمس مرات، والى الحجاز خمس مرات، منها ثلاث مرات راجلاً، وكان في كل مرة يذهب فيها إلى الحجاز، يؤدي مناسك الحج، ويلتقي بعلماء مكة والمدينة، يأخذ الحديث عنهم، ثم يرحل إلى صنعاء يأخذ الحديث عن عبد الرازق بن همام الصنعاني.

ورغم أن السفر قطعة من العذاب، إلا أنه كان يستعذب هذا العذاب ما دام ذلك في سبيل العلم، وطاعة الله، ولا أدل على استهانته بأي مشقة في هذا الصدد بل وسعادته بها أنه كان يلتقي في الحج أحيانا بالإمام عبد الرزاق الصنعاني، ثم لا يطلب منه ما يريد معرفته من أحاديث، وإنما يؤجل ذلك إلى أن ينتهي من الحج، مكتفياً بما تلقاه من علماء الحجاز، ثم بعد ذلك ينطلق إلى صنعاء حيث يلتقي بإمامها الذي كان بالأمس القريب معه، ويلقى من وعثاء السفر ما يلقى حتى أنه كان ينفد منه الزاد، فيكري أحياناً نفسه حمالاً، ليحصل على ما يسد رمقه إلى غايته، ولا يمد يده إلى أحد من الناس، وحتى لو حاول أحد أن يمد له يد العون، فإنه يعتذر إليه ولا يقبل ذلك منه، وهو إذ يفعل ذلك، فإنما يفعله محتسباً الأجر والثواب عند الله تعالى.

اتجاهه إلى الفقه:

لما كانت العلاقة جد وثيقة بين السنة والفقه، لأن الفقه هو استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، والسنة هي ينبوع الكثير من الأحكام، بل تتضمن السواد الأعظم منها لذا، كان من اللازم على المتعمق في السنة أن يتجه بعد ذلك إلى الفقه، حتى لا يردد كلاما يجهل معناه، ولا يعرف المقصود منه، ومن ثم فإنا نجد الإمام أحمد بن حنبل،

قد اهتم بالفقه اهتماما بالغا بعد أن سير أغوار السنة، وجمع عشرات الألوف من أحاديث الرسول ﷺ، وعرف الصحيح من الضعيف فيها، والناسخ من المنسوخ، والأحاديث المتعارضة وكيفية التوفيق بينها... إلخ، والشخص الذي يحيط بكل هذه الأمور لابد أن يتوصل عن طريقها إلى استنباط كثير من الأحكام، وهذا ما انتهى إليه أمر الإمام أحمد بن حنبل بعد تعمقه في دراسة الحديث.

وهو في البداية كان قد أخذ قدراً يسيرا من الفقه مع السنة على أبي يوسف، ثم بعد ذلك أخذ عن الشافعي وغيره، ولكنه كان أكثر تأثراً بالشافعي من أي أحد آخر، حتى أنه كان يقول عنه: " ما رأت عيناي مثله "، وكان قد التقى به في بغداد بعد أن سافر الشافعي إليها في المرة الثانية، ولازم الشافعي في هذه المرة، وكان لا يفارقه إلا للسفر من أجل الحديث إلى صنعاء وغيرها.

وقد جمع الإمام أحمد بن حنبل إلى فقه أبي يوسف وفقه الشافعي فقه صحابة رسول الله ﷺ من أفضية وفتاوى، وذلك كفقه أبي بكر وعمر وعلي وعبدالله بن عمر وابن عباس وابن مسعود، وغيرهم، ودرس كذلك فقه التابعين ووازن بين فقه هؤلاء جميعاً، ولا بد أن يكون لهذه الحصيلة الفقهية المتنوعة والشاملة مردود إيجابي على عقلية الإمام وكيفية استنباطه للأحكام.

جلوسه للتدريس والفتوى:

استمر ابن حنبل ينهل من ينابيع الحديث والفقه، كطالب علم مدة أربعين عاما قبل أن يجلس للتدريس في مسجد بغداد، ولم يحاول اقتحام هذا الميدان طيلة هذه الفترة الماضية، رغم أنه كان جديراً بهذا الأمر من زمن بعيد، وقد سئل في ذلك فقال: " أنه لا يحدث وبعض شيوخه حي "، وحين نلاحظ أن بداية جلوسه للتدريس كان في عام ٢٠٤هـ وهو نفس العلم الذي توفي فيه أستاذه الشافعي نرى أن هذا التوقيت لم يأت مصادفة وإنما كان ذلك لأنه رأى انه لم يعد هناك إمام ينهض بعبء هذه الرسالة، فأصبح واجبا عليه أن يقوم هو بحملها مادام هو أكفأ الموجودين جميعاً والشريعة تلزمه بذلك وليس هو بالذي يخالف حكم الشريعة.

وكان ابن حنبل قبل أن يتصدى لمهمة التدريس في مسجد بغداد قد ذاع صيته بين الناس في العلم والورع والصلاح، ومن ثم فانه ما إن جلس لهذا الأمر حتى غص المسجد بحشود بالغة من الناس جاؤوا من كل فج عميق ليقتبسوا من فيض علمه، ويروى في هذا الشأن " أن عدة من كانوا يستمعون إلى دروسه نحو خمسة آلاف وإنه كان يكتب منهم نحو خمسمائة ".

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على مدى ما كان يتمتع به هذا الإمام من علم وفضل وصلاح وتقوى، ومن ثم فقد قال فيه الشافعي حين ارتحل إلى مصر: " خرجت من بغداد وما خلفت بها اتقى ولا أفقه من ابن حنبل " وقال فيه ابن العماد إنه كان: " إماماً في الحديث وضروبه، إماماً في الفقه ودقائقه... إماما في الورع وغوامضه، إماما في الزهد وحقائقه [1].

وكان الإمام أحمد لا يتعرض في دروسه للقضايا المتعلقة بعلم الكلام، وذلك لأن الاشتغال بمثل هذه القضايا يترتب عليه أحياناً ضرر بالغ بالعقيدة وخاصة بالنسبة لغير المتعمقين في الدين، ولأن هذا العلم لم ينشغل به أحد من السلف الصالح كالصحابة والتابعين، ولو كان نافعاً لتعلموه وعلموه لغيرهم.

وقد قال الإمام أحمد بن حنبل في ذلك: " الذي كنا نسمع من أدركنا أنهم كانوا يكرهون الكلام والجلوس مع أهل الزيغ، وإنما الأمر في التسليم والانتهاء إلى ما في كتاب الله لا نعدو ذلك ".

ومن ثم فقد كانت دروسه تمضى في نطاق بيان كتاب الله ﷻ وسنة رسوله وتعريف الناس بأمور دينهم بشكل عام بعيداً عن الخوض في علم الكلام، وما يثيره من شبهات تثلم العقيدة، وهذا منهج السلف الصالح أجمعين.

محنته:

كثيراً ما ابتلى المسلمون على امتداد تاريخهم، بمن يشغلونهم عن

(١) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للمرحوم الدكتور محمد يوسف موسى ص ١٦٦.

قضايا الإسلام الأساسية بقضايا، هي أبعد ما تكون عن حقيقة دينهم وعمّا يأمرهم به دينهم ويعتبرون هذه القضايا من صميم الدين وجوهره وتتأجج نار الفتنة بين المسلمين حول هذه القضايا، وينقسمون إلى شيع وأحزاب يتهم بعضهم بعضا بأشنع الاتهامات كالفسق والمروق من الدين، فتتمزق وحدة الأمة كل ممزق ويلحقها الهوان والضعف، وتكون فريسة سهلة للعدو الذي يتربص بها الدوائر.

ومن هذه القضايا التي شغل المسلمون بها في عهد الإمام أحمد بن حنبل قضية كون القرآن مخلوقاً أو غير مخلوق، فهذه القضية خطط أعداء الإسلام لها بخبث بالغ، ومكر خبيث، حتى جندوا لها أكبر رأس في الدولة الإسلامية حينذاك، وهو الخليفة المأمون بن هارون الرشيد، فقد تبنى فكر المعتزلة في القول بخلق القرآن الكريم، وأخذ يدعو العلماء إلى مجلسه، ويجادلهم في ذلك، ويعمل على إقناعهم باعتبار أن العلماء هم لسان الأمة وعقلها المفكر ولأنهم يستطيعون وحدهم إقناع العامة أو السواد الأعظم منهم.

وكانت بداية التعصب لهذه الدعوة من جانب المأمون في سنة ٢١٢ إلا أن التعصب كان في البداية هينا حيث لم يجبر أحد على اعتناق هذا المبدأ ثم أخذ يتشدد في دعوته شيئا فشيئا، حتى استبد به التعصب في النهاية وبلغ مداه، ففي سنة ٢١٨هـ - وهي السنة التي توفي فيها - كان قد خرج إلى الجهاد في طوسون، فكتب إلى ولاته في جميع الأمصار الإسلامية، وكذلك إلى نائبه في بغداد: " وأعلمهم أن أمير المؤمنين غير مستعين في عمله، ولا واثق فيمن قلده واستحفظه من رعيته، بمن لا يوثق بدينه، وخلوص توحيده ويقينه، فإذا أقروا بذلك ووافقوا أمير المؤمنين فيه وكانوا على سبيل الهدى والنجاة، فأمرهم بنص من يحضرهم من الشهود على الناس ومسألتهم عن عملهم في القرآن الكريم وترك شهادة من يقر بأنه مخلوق من محدث ".

وتمادى المأمون في تعنته إلى أبعد من ذلك، حيث أمر الولاة بامتحان الفقهاء في هذه المسألة، فمن امتنع منهم عن القول بخلق القرآن حمل إليه مكبلاً بالأغلال، ومن أقر منهم ترك يفتي ويحدث وهو معزز مكرم.

وما إن وصل كتاب الخليفة المأمون إلى نائبه ببغداد، حتى استدعى الفقهاء جميعاً وطلب منهم النزول على أمر الخليفة، وإن يعلنوا إيمانهم بأن القرآن مخلوق وحذرهم من مغبة المخالفة، وتوعدهم بالعذاب الأليم، فرضخوا تحت وطأة هذا التهديد، وأظهروا موافقتهم وقناعتهم بهذا المبدأ، إلا أربعة منهم ظلوا عند رأيهم، بأن القرآن كلام الله، وكلام الله قديم، وليس بمخلوق، وكان على رأس هؤلاء الأربعة الإمام أحمد ابن حنبل، فحبسهم هذا الحاكم، وفي اليوم التالي عرض عليهم، إما أن يعدلوا عن رأيهم، هذا أو أن ينكل بهم أبشع تنكيل، وإن خلاصهم ونجاتهم من المصير الحالك الذي ينتظرهم رهن بموافقتهم على رأي الخليفة، فعدل أحد الأربعة عن رأيه، فأطلقوا سراحه وتحفظوا على الثلاثة الباقين، ثم في اليوم الثالث أعادوا عليهم أمر العدول عن موقفهم كإنذار أخير فعدل أحد الثلاثة ويسمى " القوريري "، وبقى اثنان عند رأيهما أحمد بن حنبل وابن نوح.

ولما رأو تهديداتهم لأحمد بن حنبل وصاحبه قد ذهبت بل زاداتهما إصراراً أرسلوهما مصفدين بالأغلال إلى المأمون في طرسون، فاستشهد ابن نوح في الطريق، وبقي أحمد يلقى مصيره وحده، ولكن قبل أن يصل أحمد إلى المأمون كان المأمون قد توفاه الله [١].

ولم تنته محنة ابن حنبل بموت المأمون حيث كان المأمون قد أوصى حين شعر بدنو أجله إلى أخيه، وولى عهده " المعتصم " أن ينكل بأي فقيه لا يعلن إيمانه بخلق القرآن، ونفذ المعتصم الوصية بحذافيرها على أحمد بن حنبل ومن على شاكلته، فألقى بهم في السجن وأمر بضربه بالسياط، فكانوا يضربونه حتى يفقد الوعي، وينخس بالسيف فلا يحس، واستمر في سجنه مدة ٢٨ ثمانية وعشرين شهراً [٢]، يصلى نارا تلظى

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٤٩٦-٤٩٩.

(٢) مما يدل على ثباته ورباطة جأشه وعدم مبالاته بما يلاقيه من عنت هذه الرواية، يروى في ذلك أنه في أيام المحنة دخل عليه الخليفة يستجوبه، ويهدده بالقتل لينطلق بما يريدون ومن ثم فقد ضربوا عنق رجلين أمامه ليرهبوه، ولكنه في وسط ذلك المنظر المروع، وقع نظره على بعض أصحاب الشافعي، فسأله: أي شيء تحفظ عن الإمام

في سبيل مبدئه، وعقيدته، وهو كالطود الشامخ لا يلين[1]، وفي النهاية لم يجدوا بدا من إطلاق صراحه وإخلاء سبيله بعد أن يئسوا منه.

وبعد المعتصم جاء " الواثق بالله " فأعاد المحاولة مع أحمد بن حنبل، ولم يصل معه إلا إلى حائط مسدود، فعمد إلى الحيلولة بينه وبين طلابه ومريديه، وهو يعلم أن هذا أقسى على نفس ابن حنبل من أي تعذيب آخر، ومن ثم فقد قال له الواثق، لا تجمعن إليك أحدا، ولا تساكني في بلد أنا فيه " فاختفي أحمد عن الناس إلى أن توفى الواثق، وتقدر مدة الاختفاء هذه بأكثر من خمس سنوات، كما تقدر مدة المحنة بخمسة عشر عاما، حيث استمرت من سنة ٢١٨ هـ إلى سنة ٢٣٣هـ.

وكان أحمد طوال هذه الفترة مثلاً أعلى في الثبات واليقين والصبر فجزاه الله على صبره خيراً، وأنقذه من وطأة هذه المحنة، وأزاح عنه شبحها الكئيب، وذلك أنه بعد أن توفى الواثق بالله، وتولى الحكم بعده المتوكل لم يشغل نفسه بمثل هذه القضايا، ومن ثم فقد أصدر عفواً عاماً على كل الفقهاء والمحدثين الذين واجهوا هذه المحنة القاسية وطرد المعتزلة الذين كان لهم دور بالغ في إثارة هذه الفتنة حيث كان المأمون قد قربهم إليه، فعاد أحمد إلى دروسه وطلابه [2] وأنزله المتوكل المنزلة اللائقة به بعد أن عانى الكثير والكثير في سبيل عقيدته، ولكنه خرج في النهاية من المحنة ظافراً منتصراً، وهو أكثر ما يكون إيمانا وأشد ما يكون ثقة بالله تعالى.

وكما قلنا من قبل أن الانشغال بمثل هذه القضية يعتبر مضيعة للوقت وتبديداً للجهد فيما لا يعود بأي فائدة تذكر على الإسلام والمسلمين، ولو كان لهذه القضية وما شاكلها أي منفعة لما تركها القرآن ولا السنة دون بيان وإلا كان الدين ناقصاً وقد قال الله تعالى:﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ

الشافعي في المسح على الخفين، فأثار ذلك دهشة الحاضرين، وراعهم ذلك الجنان الثابت، حتى لقد قال خصمه العنيد أحمد بن أبي داود، انظروا رجلا هو ذا يقدم ليضرب عنقه، فيناظر في الفقه " تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٥١٣.

(١) المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور محمد مصطفى شلبي ص ٢٠٢.

(٢) تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ الخضري ص ١٩١.

وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[1] ومما يؤكد ذلك أيضا إننا لم نجد أي أحد من الصحابة ولا التابعين، قد أضاع لحظة واحدة من عمره في مثل هذه الأمور، ومن ثم فقد روى أنه كان عند " الواثق " شيخ كان يعذب في مثل هذه القضايا، وكان عنده أحمد بن أبي دواد - وكان أحمد هذا من أكبر شيوخ المعتزلة - فجرت مناظرة بينهما وكان مما جاء فيها قول هذا الشيخ لأبن أبي دواد: " شيء لم يدع إليه رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر، ولا عثمان ولا علي تدعو إليه أنت؟ ليس يخلو أن تقول علموه أو جهلوه، فإن قلت: علموه وسكتوا عنه، وسعني وإياك من السكوت ما وسع القوم، وإن قلت: جهلوه وعلمته أنت... فيا لكع بن لكع " يخاطب ابن أبي دواد " يجهل النبي ﷺ والخلفاء الراشدون شيئا وتعلمه أنت " [2].

كبرياؤه وعزة نفسه:

كان من أعظم ما يتحلى به الإمام أحمد بن حنبل من صفات بعد الورع والصلاح هي صفة الكبرياء إلا الكبر، وشتان ما بين الصفتين، رغم تقارب حروفها، فالكبرياء صفة محببة ومطلوبة في الإسلام، فالشأن في المؤمن دائما أن يكون ذا كبرياء أي عزيز النفس لا يذل ولا يخضع لغير الله، ومن ثم لا يعرف إلى التملق ولا إلى النفاق سبيلا، ولا يتزلف إلى ذوي سلطان من أجل منصب أو مغنم دنيوي، لأنه أكبر من أي منصب، بل أكبر من الدنيا وما فيها ومن فيها فهو لا يأبه بها، جاءت إليه أو أدبرت عنه، لأنه يدرك حقيقتها كل الإدراك، ويعرف كنهها كل المعرفة، يعرف أنها فانية، وإن ما عند الله خير وأبقى، ومن يكون هذا من شأنه يعتبر شجاعا في الحق ولا يخشى في الله لومة لائم.

أما الكبر فهو صفة مذمومة بل من أبغض الصفات في الإسلام، لأن صاحبها يتعالى على خلق الله، ولا يخضع للحق أبدا، ولذا كان الفرق شاسعًا جدا بين الكبرياء والكبر.

---

(١) الآية ٣ من سورة المائدة.

(٢) تاريخ التشريع الإسلامي ص ٥٠٠.

ولكن كيف كانت صفة الكبرياء من أبرز صفات الإمام أحمد بن حنبل بعد الصلاح والتقوى؟، الذي يدلنا على هذا هو أن الإمام قضى حياته حليف الفقر المدقع وقرينه الذي ظل يلازمه كظله، لا يفارقه قيد أنملة في أي لحظة من لحظات حياته، ومع ذلك كان يرد عطايا الحكام وهباتهم، ولا يمد يده إليها أبدا مهما كانت حاجته الملحة إلى المال [١] ولا يجد أي غضاضة في أن يزاول أعمالاً متواضعة بل في غاية التواضع، ويأنف منها الكثير من الناس حتى ولو كانوا فقراء وذلك كان يكري نفسه حمالا مثلا [٢]، أو يلتقط سنابل القمح المتبقية في حقول الناس، بعد أن يجمعوا حصادهم، ويحملوه منها، ولا يفعل ذلك إلا بعد أن يستأذن أربابها حيث لم يكن يستحل ذلك لنفسه دون أذن [٣].

ويكفي للدلالة على كبريائه مع شدة فاقته هذه الرواية التي جاءت في تاريخ الذهبي، ونصها كالآتي: " كان لنا جار فأخرج كتاباً فقال: تعرفون هذا الخط؟ قلنا: هذا خط أحمد بن حبل، فكيف كتب لك قال: كنا بمكة مقيمين عند سفيان بن عيينة، فافتقدنا أحمد أياماً، ثم جئنا لنسأل، فإذا الباب مردود عليه فقلت: ما خبرك؟ قال - سرقت ثيابي، فقلت: معي دنانير، فإن شئت صلة، وإن شئت قرضاً، فأبى، فقلت تكتب لي بأجره؟ قال نعم، فأخرجت دينارا، فقال: اشتر لي ثوبا واقطعه نصفين - يعني إزارا ورداء - وجئني بورق، ففعلت، وجئت بورق فكتب لي هذا [٤].

وكذلك ما روى عن إسحاق بن راهوية أنه قال: " كنت أنا وأحمد باليمن عند عبد الرازق، فاطلعت على أن نفقة أحمد فنيت، فعرضت عليه فامتنع فقلت: إن شئت قرضا وإن شئت صلة فأبى فنظرت إليه، فإذا هو

(١) المرجع السابق - ص٥، ٨ وما بعدها.
(٢) جاء في المرجع السابق ص ٤٨٨ " وقد سار فعلا إلى صنعاء وناله العيش الحسن والمركب الصعب، إذ انقطعت به النفقة في الطريق فأكرى نفسه من بعض الحمالين، إلى أن وافى صنعاء، وقد كان رفقاؤه يحاولون أن يمدوا له يد المعونة، فكان يردها شاكراً حامداً لله أن أعطاه القوة التي تمكنه من أن يحصل على نفقات سفره بقوة بدنه ".
(٣) المرجع السابق، ص ٥٠٧.
(٤) المرجع السابق.

ينسج التكك ويبيع وينفق [١].

وهذه هي أخلاق الإسلام الحقة فليس ثمة عيب في أي عمل يباشره الإنسان إذا لم يكن محرماً بل إن الشريعة تحث أبنائها على ذلك، كل الحث حتى لا يكونوا بحاجة إلى غيرهم، فعزة النفس لا تنبثق من فراغ، وإنما من عدم الحاجة إلى الغير، والذي يمد يده إلى الناس لا يمكن أن يكون عزيز النفس أبدا حتى، وإن ادعى ذلك فهو ادعاء غير صادق لأن الواقع يكذبه.

ولما كان الإمام أحمد يفهم الإسلام حق الفهم، ويؤمن بتعاليمه كل الإيمان، فإنه كان ينفذها بحذافيرها، ولا يبالي بعد ذلك رضي الناس، أم سخطوا، لأنه يتعامل مع الله ﷻ ولا يعنيه شيء في الدنيا سوى رضائه ﷻ.

ولأن كثيراً من الناس لا يفهمون الإسلام حق الفهم وحتى ولو كانوا يفهمونه إلا أنهم لا يلتزمون التزاماً حرفيا بكل تعاليمه، لذا نراهم ينظرون إلى تصرفات هذا الإمام المتمثلة في رد عطايا الملوك - وهي ثمينة وغالية القيمة وتكفي واحدة منها للقضاء على كل معالم الفقر من حياته إلى الأبد - ومزاولة الأعمال المتواضعة التي لا تقوى على دفع وطأة الفقر عنه -، نظرة استغراب بل واستهجان أحيانا، ولو كنا نفهم الإسلام جيدا ونلتزم بكل تعاليمه، لكانت نظرتنا إلى هذه التصرفات عادية، لأنها لا تكون مختلفة في شيء عن تصرفاتنا، ولو كنا نحن المسلمين قد أخذنا بمنهج الإسلام في حثه على العمل وعدم التكاسل ومنع الإهمال فيه لما تقدم علينا غيرنا أبدا.

أصول مذهبه:

تتمثل أصول المذهب الحنبلي في الآتي:

١- **الأخذ بالكتاب والسنة** أولا فإن وجد الحكم في أي منهما لم ينظر إلى غيرهما من باقي المصادر الأخرى [٢].

(١) تاريخ التشريع الإسلامي.

(٢) انظر: المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور محمد مصطفى شلبي ص

وهو في مجال الأخذ بالسنة يتساهل في شروط قبول الحديث أكثر من باقي الأئمة فهو مثلا: يأخذ بالحديث الضعيف ويقدمه على القياس بشرط ألا يعارضه غيره من نص أو قول صحابي أو إجماع، وألا يكون الراوي متهما بالكذب أو الفسق[١].

والإمام أحمد لا يفرق بين القرآن والسنة من حيث المنزلة، وذلك باعتبار أن السنة تمثل المصدر الثاني المكمل للقرآن الكريم [٢]. وهو هنا متأثر بالإمام الشافعي ﷺ.

٢- **الأخذ بقول الصحابي** إذا لم يكن له مخالف، فإن كان ثمة خلاف بين الصحابة أخذ بأقرب الآراء إلى الكتاب والسنة، وذلك إذا أمكن الترجيح، فإذا لم يستطع الترجيح، وكان الخلاف بين صحابيين متفاوتين في العلم أخذ برأي الجانب الأقوى، وذلك كترجيح فتاوى الخلفاء الراشدين على غيرهم، وإذا لم يستطع الترجيح ذكر الخلاف مجردا [٣].

٣- الإجماع:

الإجماع ثلاثة أنواع:

٢٠٢، وكتاب الشريعة الإسلامية للمرحوم الدكتور بدران أبو العنين ص ٢٠٩ والمدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق النبهان ص ٢٨٦-٢٨٧، فقد جاء فيه: " كان الإمام أحمد يعتمد على النص ويقدمه على ما عداه، ولهذا فقد ترك فتاوى الصحابة، إذا ثبت لديه نص يخالفها، فكان إذا ثبت لديه نص عن الرسول فعندئذ يتجاوز خلاف الصحابة، ويفتي بمقتضى ما يثبت لديه وقد ساعده على هذا معرفته بالحديث ورجاله.

ومن المسائل التي أفتي فيها بما يخالف فيها فتاوى الصحابة، فتواه في قضية عدة الحامل بوضع الحمل ولم يأخذ بقول ابن عباس بأن الحامل تعتد بأبعد الأجلين اعتمادا على حديث سبيعة الاسلمية التي توفى عنها زوجها وهي حامل فسمح لها الرسول ﷺ بالزواج بعد ولادتها مباشرة.

(١) مبادئ الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور يوسف قاسم ص ١٤٢، والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٧١-١٧٢، والمدخل لدراسة الفقه الإسلامي للمرحوم الدكتور محمد يوسف موسى ص ١٦٨، والشريعة الإسلامية للمرحوم الدكتور بدران أبو العنين ص ٢٠٩.

(٢) المدخل للتشريع الإسلامي للدكتور محمد فاروق النبهان ص ٢٨٧.

(٣) المرجع السابق.

أحدها: ما كان متعلقا بأصول الفرائض: كعدد ركعات الصلاة، ومشروعية الزكاة والصوم والحج، أي ما كان مأخوذا من النصوص الصريحة القطعية، فحجية هذا الإجماع محل اتفاق بين الفقهاء جميعاً ومنكره كافر.

والثاني: إجماع الصحابة على حكم شرعي لم يرد بشأنه نص معين، ولكنه يحقق مصلحة للإسلام والمسلمين، ولا يتعارض مع نص صريح في الكتاب أو السنة، فحجية هذا الإجماع تعتبر محل اتفاق بين الفقهاء أيضاً بما في ذلك المذهب الحنبلي.

والثالث: إجماع ما بعد الصحابة على حكم شرعي، فهذا النوع من الإجماع يرى الإمام أحمد بن حنبل استبعاد حصوله، وإن مدعي حصوله كاذب [١] ومن ثم يقول عبد الله بن أحمد بن حنبل: " سمعت أبي يقول: ما يدعى فيه الرجل الإجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا ولم يدر به ولم ينبه إليه فليقل: لا نعلم مخالفاً " [٢]. ويلاحظ أن الإمام أحمد بن حنبل متأثر هنا أيضا بالإمام الشافعي ﷺ.

٤ – القياس:

إذا كان الإمام أحمد يعتبر القياس مصدرا من مصادر الفقه الإسلامي فإنه لم يكن يلجأ إليه إلا عند الضرورة، ومن ثم كان يقدم عليه الحديث الضعيف، والمراد بالحديث الضعيف هنا الحديث الذي يعرف راويه بعدم الضبط؛ كالغفلة والنسيان وسوء الحفظ لا المتهم بالكذب أو الفسق [٣].

وهذا يبين لنا رغم نشأة الإمام أحمد بالعراق موطن مدرسة الرأي إلا أنه كان أكثر تأثراً بمدرسة الحديث، وذلك بحكم تعمقه في دراسة الحديث وقضاء الجانب الأكبر من حياته في رحاب هذا العلم، ومن ثم فقد عده البعض رجل حديث لا رجل فقه [٤].

---

(١) المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي: لأستاذنا الدكتور محمد مصطفى شلبي، ص٢٠٣.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٥٣١.

(٣) المدخل للتشريع الإسلامي ص ٢٨٨.

(٤) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي للمرحوم الدكتور محمد يوسف موسى ص ١٦٨،

" ومن هؤلاء: " ابن النديم، فقد وضع أحمد بن حنبل مع البخاري وباقي المحدثين... ومنهم أيضاً ابن عبد البر فإنه لم يذكر ترجمة هذا الإمام في كتابه " الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء " وكذلك الطبري في كتابه " اختلاف الفقهاء " وابن قتيبة في " كتاب المعارف " لم يذكر شيئاً عن ابن حنبل ولا مذهبه [1].

٥- المصالح المرسلة.

كان الإمام أحمد بن حنبل يأخذ بالمصالح المرسلة باعتبارها نوعا من القياس " لأنها قياس على المصالح العامة المستقاه من مجموع النصوص القرآنية والنبوية، وإن لم تكن قياساً على نص خاص بعينه ".

فالمتتبع لنصوص الشريعة يجدها تدور في نطاق تحقيق مصالح الناس ورفع الحرج عنهم، إذن فالغاية المثلى للشريعة هي هذا الأمر بشكل عام، ومن ثم فقد استنبط أحمد من ذلك أن كل ما لم يرد فيه نص خاص من كتاب أو سنة لا بالحظر ولا بالنهي، فإن كان يحقق مصلحة ولا يتعارض مع نصوص الشريعة أو يدرأ مفسدة وجب الأخذ به قياسا على هذا الأصل العام في الشريعة.

والحنابلة يتوسعون في تطبيق هذا المبدأ - وهو تطبيق مبدأ الأخذ بالمصلحة - في مجال السياسة والحكم على وجه الخصوص، وهذا لا يمنع من أخذهم بهذا المبدأ في أي مجال آخر، ولكن لم يكن ذلك بنفس الدرجة التي يأخذون بها في مجال الحكم، وهذا شيء طبيعي، فساحة القضاء والحكم هي المرآة الناصعة التي ينعكس عليها كل ما يطرأ على المجتمع من قضايا وأحداث وهي دائمة التجدد بشكل عام، ولا بد من مواجهتها وبيان حكم الشريعة فيها، وإذا لم يكن ثمة نص صريح يحكمها وجب الاتجاه إلى روح الشريعة المتمثلة في تحقيق المصالح ودفع المضار.

وانطلاقا من مبدأ الأخذ بالمصلحة في مجال السياسة والحكم، نرى

وكتاب " الشريعة الإسلامية " للمرحوم الدكتور بدران أبو العنين ص ٢٠٩.

(١) انظر: كتاب " الشريعة الإسلامية " للمرحوم الدكتور بدران أبو العينين ص ٢٠٩.

الحنابلة قد بنوا على ذلك كثيرا من الأحكام نذكر منها ما يأتي:

١- نفي أهل الفساد والدعارة إلى بلد يؤمن فيه شرهم.

٢- تغليظ الحد على شرب الخمر في نهار رمضان.

٣- عقوبة من طعن في الصحابة، وقال أحمد: أن ذلك واجب.

٤- جواز إجبار المالك لدار على أن يسكن فيها من لا مأوى له إذا كان فيها فراغ، يتسع له، ويكون ذلك بأجر المثل دون زيادة.

٥- إذا احتاج الناس إلى أرباب الصناعات كالفلاحين وغيرهم أجبروا عليها بأجرة المثل.

ولما كان الحكم بمقتضى المصلحة المرسلة يعتبر من باب القياس عند الحنابلة على نحو ما ذكرنا، وكان القياس مؤخرا في الاستدلال به عن الحديث الضعيف فمقتضى هذا أن تكون المصلحة المرسلة مؤخرة في الاستدلال بها عن الحديث الضعيف عندهم أيضا.

٦- الاستحسان:

لا تخلو فروع الحنابلة وتطبيقاتهم من الحكم بمقتضى الاستحسان، فقد كانوا يضطرون إليه أحيانا، وذلك باعتبار أن الاستحسان لا يخلو إما أن يكون نوعا من المصلحة كما يقول المالكية فهو حينئذ يعتبر من أصول الحنابلة أيضا، إذ يقولون بالمصلحة، وإما أن يكون أخذا بمقتضى قياس خفي وترك لقياس جلي لضرورة، اقتضت ذلك كما يقول الأحناف، وهذا يعتبر من باب القياس العام عند الحنابلة أيضا [١].

٧- الذرائع:

الذرائع هي الوسائل والأسباب المؤدية إلى فعل شيء مأمور به أو منهي عنه. والإمام أحمد بن حنبل يعتبر الذرائع أصلا من أصول الفقه الإسلامي، فما لا يتم الواجب إلا به كان واجباً وإن لم يكن في الأصل

(١) المرجع السابق. ومبادئ الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور يوسف قاسم ص ١٤٣. والمدخل في التعريف بالفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور محمد مصطفى شلبي ص ٢٠٣.

كذلك، وما يؤدي إلى الحرام كان حراماً، وإن كان في الأصل مباحاً، وذلك سدًّا لذريعة الحرام.

وليس الإمام أحمد بن حنبل بدعاً من الفقهاء في الأخذ بالذرائع واعتبارها أصلاً شرعياً يرجع إليه في استنباط كثير من الأحكام الفقهية، وإنما يعتبر هذا الأصل مرجعاً عاماً للفقهاء جميعاً، وذلك حيث ورد بشأنه كثير من النصوص في الكتاب والسنة.

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ ﴾ (١).

فهذه الآية الكريمة قد نهت عن سب المشركين، وليس ذلك من أجل حماية أعرضهم وإنما ذلك سد لذريعة سبهم لله تعالى إذا سبوا.

ومن السنة ما روى عن النعمان بن بشير ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن أتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام**» أي حيث لا يأمن على نفسه بعد ذلك الوقوع في الحرام حيث لم يعد ثمة سياج يقيه من الحرام.

ومن ثم فالحنابلة وباقي الفقهاء حينما أخذوا بمبدأ الذرائع، فإنما كان أخذهم به انطلاقا من وجوب الأخذ بنصوص الشريعة الغراء المتمثلة في الكتاب والسنة.

٨- الاستصحاب:

الاستصحاب معناه: بقاء الحكم الثابت على ما هو عليه حتى يكون ثمة دليل يغيره، وهذا المبدأ قد أخذ به الحنابلة، واعتبروه مصدرا من المصادر التي يعتمدون عليها في استنباط كثير من الأحكام الفقهية.

وإذا كان جمهور الفقهاء يأخذون بهذا الأصل أيضا، إلا أن الحنابلة كانوا أكثر توسعا من غيرهم في تطبيق هذا المبدأ، وخاصة في مجال العقود والشروط حيث قالوا: الأصل فيها هو الإباحة إلا ما قام الدليل على

(١) الآية ١٠٨ من سورة الأنعام.

منعه[1].

تدوين مذهبه:

كان من رأي الإمام أحمد أنه ليس ثمة ما هو جدير بالتدوين، سوى الكتاب والسنة، لأن ما عداهما مجرد أقوال لأصحابها، قد يعدلون عنها، ومن ثم فلا يجوز الانشغال بها عن الكتاب والسنة، ولذا كان ينهي تلاميذه على تدوين آرائه الفقهية، وقد مات ﷺ دون أن يكون له فقه مدون، والفضل في تدوين مذهبه يرجع لتلاميذه من بعده.

ومن أشهر تلاميذه الذين كان لهم دور بالغ في نشر مذهبه وتدوينه:

١- **ابنه صالح**، وقد تلقى الفقه والحديث عن أبيه وغيره، وتولى القضاء وكان دوره كبيرا في نشر فقه أبيه عن طريق الرسائل، التي كانت ترد إليه فيجيب عليها مبينًا رأي أبيه فيها، كما كان لفقه أبيه أثر واضح على الأحكام التي كان يصدرها في مجال القضاء، وقد توفي صالح هذا في سنة ٢٦٦ هـ.

٢- **ابنه عبد الله**: وإليه ينسب الفضل في نقل المسند، كما نقل جانبا من فقه أبيه أيضا، ولكن كان نقله للحديث أكثر، وقد توفي سنة ٢٩٠ هـ.

٣- **أبو بكر محمد بن هاني الخراساني البغدادي**، له كتاب السنن في الفقه على مذهب الإمام أحمد، توفي سنة ٢٧٣ هـ.

٤- **أحمد بن محمد الحجاج المروزي**، كان إماما في الفقه والحديث وهو كثير التصانيف وتوفي سنة ٢٧٥ هـ.

٥- **عبد الملك بن عبدالحميد بن مهران الميموني**، المتوفى سنة ٢٧٤ هـ وقد صحب أحمد نحو اثنتين وعشرين سنة وقد كتب عن أحمد الكثير من المسائل الفقهية.

٦- **إبراهيم بن إسحاق الحربي** المتوفى سنة ٢٨٥.

هؤلاء هم أشهر تلاميذ أحمد الذين صحبوه طويلا ونقلوا عنه الكثير من الأحاديث والمسائل الفقهية، ومن ثم كان لهم دور بارز في نشر

(١) المصدر السابق ص ٥٣٧.

مذهبه.

ولكن يبدوا أن نقل هؤلاء عن أحمد لم يكن في صورة كتب منسقة ومرتبة على ترتيب أبواب الفقه، وإنما كان في صورة تجميع لمسائل وفتاوى متفرقة وغير مرتبة ترتيبًا فقهيًا.

وإذا كان هؤلاء لم يدونوا مذهب إمامهم على هيئة كتب، ومراجع فقهية متكاملة، فلهم عذرهم في ذلك حيث، كان الإمام أحمد ينهاهم عن تدوين كتب فقهية عنه، ومن ثم فقد كان عمل هؤلاء بمثابة عمل مذكرات لأنفسهم يستعينون بها على حفظ فتاويه والرجوع إليها عند الحاجة.

وإذا كان هؤلاء لم يدونوا مذهبه في صورة كتب كما ذكرنا فإنهم حملوا علمه في صدورهم غضا نديا مع بعض المذكرات المتعلقة بفتاويه المختلفة ونقلوا هذا، وذاك إلى الجيل الذي يليهم وتربى على أيديهم، ثم تولى هذا الجيل بعد ذلك تدوين المذهب متكاملاً في صورة مراجع فقهية ضخمة تجمع شتاته.

وكان على رأس هؤلاء الذين دونوا المذهب تدوينا متكاملا:

١- **أبو بكر أحمد بن محمد الخلال** المتوفى سنة ٣١١هـ فقد دون كتاب " الجامع " ويقع في عشرين جزءًا.

٢- **أبو القاسم عمر بن أبي على الحسين الخرقي البغدادي** المتوفى سنة ٣٢٤ هـ وقد ألف كتبا كثيرة في المذهب ومنها مختصره المشهور بمختصر الخرقي.

ثم تتابع التأليف بعد ذلك في المذهب وظهر الكثير من الكتب القيمة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- **كتاب المغني** لابن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ، وقد طبع في اثني عشر جزءًا وهو من أحسن الكتب الفقهية لسلاسة أسلوبه مع الدراسة الفقهية المتعمقة والتي تجمع إلى جانب المذهب الحنبلي آراء المذاهب الأخرى.

٢- **والفتاوى الكبرى** لابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، وكان لهذا الإمام العظيم فضل بالغ في تجديد المذهب، وهو وإن كان ينسب إلى هذا

المذهب إلا أنه يعتبر مجتهدا اجتهادا مطلقا.

٤- وكتب ابن القيم بشكل عام، ومن أشهرها: **إعلام الموقعين، والطرق الحكمية، وزاد المعاد.** وهذا الإمام كان قد تتلمذ على يد ابن تيمية وتأثر به تأثرا بالغا وتوفي سنة ٧٥١ هـ.

وبفضل ابن تيمية وابن القيم تجدد المذهب، وتطور تطورا كبيرا وانتشر انتشارا واسعا عن ذي قبل.

ثم جاء بعد ذلك محمد بن عبدالوهاب النجدي المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ فعمل على نشر هذا المذهب بنجد والحجاز وصار هذا المذهب بفضله المذهب الرسمي للدولة السعودية [١].

أهم كتب الإمام أحمد:

يعتبر كتاب المسند هو أهم كتب الإمام أحمد، فهذا الكتاب قد اهتم به إمامنا هذا اهتماما بالغا، وبذل فيه جهدا خارقا حتى أخرجه في موسوعة كبرى تضم بين دفتيها أكثر من ثلاثين ألف حديث، وقد انتقاها من نحو سبعمائة وخمسين ألف حديث.

وروى أحمد هذه الأحاديث عن سبعمائة صحابي، وست وسبعين صحابية، فجمع فيه مرويات كل صحابي على حدة ولم يرتبه على نسق التبويب الفقهي [٢].

وهذا الكتاب يعتبر أوسع كتب السنة، وتوجد به كثير من الأحاديث لا توجد في أي كتاب من الكتب الستة.

ولأهمية هذا الكتاب نرى الكثير من شراح الحديث قد أولوه الكثير من عنايتهم ورعايتهم " فمنهم من شرحه ومنهم من اختصره ومنهم من رتب أحاديثه على حروف المعجم، أو على أبواب الفقه، ومنهم من علق

(١) انظر فيما تقدم: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٥٣٨ والمدخل للتشريع الإسلامي ص ٢٩٢، والمدخل لدراسة الفقه الإسلامي للمرحوم الدكتور محمد يوسف موسى ص ١٦٩-١٧٠ والمدخل في التعريف بالفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور محمد مصطفى شلبي ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) انظر: مصطلح الحديث ورجاله للدكتور حسن الأهدل ص ٧٢.

عليه ومنهم من تكلم عن رجال السند ".

وقد أخرج أحاديثه وعلق، عليها الأستاذ أحمد شاكر فأصدر منه ثمانية عشر جزءا، ولكنه مات قبل إتمامه.

* * *

obeikandl.com

الإمام جعفر الصادق

هو: ابن محمد الباقر بن على زين العابدين ابن الإمام الحسين بن الإمام على رضي الله عنهم جميعا. وأمه هي أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر رضي الله عنهم.

وقد ولد ﷺ عام ثمانين للهجرة وتوفي عام ثمان وأربعين ومائة.

ونشأ ﷺ في بيت علم وفضل وصلاح وتقوى ولم يكن ثمة بيت انتهى إليه الشرف والفضل كالبيت الذي نشأ في رحابه الإمام جعفر الصادق. ويكفي أن جده من جهة أبيه هو الإمام على زين العابدين ابن الإمام الحسين وإن جده من جهة أمه هو القاسم بن محمد بن أبي بكر من أكابر التابعين وأحد الفقهاء السبعة المشهورين في المدينة حينذاك.

بل ويكفى أن يكون والده هو الإمام محمد الباقر، الذي كان فقيه الفقهاء ومحدث المحدثين وإمام المفسرين حتى إنه قد تتلمذ عليه الكثيرون من أعلام الفقه والحديث والتفسير في عصره كالإمام الثوري وأبي حنيفة ومالك وغيرهم.

في هذه البيئة النقية الطاهرة نشأ الإمام جعفر الصادق ﷺ وفي رحاب المدينة النبوية المطهرة، تلقى العلوم والمعارف الإسلامية على يد أفذاذ العلماء حينذاك وعلى رأسهم والده محمد الباقر.

وظل يتزود من ينابيع العلم بشغف بالغ، حتى غدا إماما يشار إليه بالبنان في كل علوم الشريعة خاصة الفقه و الحديث والتفسير، وكان في الوقت ذاته قمة في الورع والزهد.

وقد ترك الإمام جعفر السياسة جانبا، ولم يشغل نفسه بها رغم أنه استدرج إليها كثيرا من جانب الشيعة الإمامية، ولكنه لم يستجب لهم، لأنها قد ألحقت بأهله الكثير من الكوارث والنكبات، ولأنه كان بطبيعته عزوفا على المظاهر الدنيوية بشكل عام، ويتضح ذلك من هذا الحوار الذي دار بين أبي جعفر المنصور وبينه عن طريق المكاتبة فقد كتب إليه أبو جعفر المنصور قائلا: لما لا تغشانا كما يغشانا الناس؟ فأجابه: ليس لنا

من نخافك من أجله ولا عندك من الآخرة ما نرجوك له، ولا أنت في نعمة فنهنئك ولا نراك في نقمة فنعزيك ".

فكتب إليه أبو جعفر المنصور: " تصحبنا لتنصحنا ".

فأجاب: " من أراد الدنيا لا ينصحك، ومن أراد الآخرة لا يصحبك ".

وكان الشيعة الإمامية أو الاثنا عشرية يعتبرون الإمام جعفر الصادق هو الإمام السادس لهم، وقد سموا بالشيعة الجعفرية نسبة إليه.

وكان شأن الإمام جعفر الصادق شأن غيره من باقي أئمة أهل البيت في استقامة الفكر وقوة العقيدة وعدم مجاراة المغالين والمنحرفين من الشيعة الذين خرجوا بآراء تتعارض كل التعارض مع مبادئ هذا الدين وتعاليمه.

ومن ثم نرى الإمام جعفرًا يهاجم هؤلاء المنحرفين وينـدد بهم كل التنديد، ويتبرأ منهم ومن أفكارهم الزائفة كل البراءة.

وقد بلغ من ضلال هؤلاء المنحرفين أنهم أدعوا الألوهية للإمام جعفر الصادق.

وقد ظهرت هذه الفرية بالعراق في عصر الإمام جعفر الصادق، وكان الذي تولى كبر هذه الفرية رجل منهم يدعى أبو الخطاب محمد بن أبي زينب الأجدع وهو من أصل فارسي.

وكان هذا الرجل من أجلّ دعاة الإمام جعفر الصادق " فكفر وادعى النبوة... وأحل المحارم كلها ورخص فيها، وكان أصحابه كلما ثقل عليهم أداء فريضة، قالوا له: يا أبا الخطاب خفف علينا، فيأمرهم بتركها حتى تركوا جميع الفرائض واستحلوا جميع المحارم وارتكبوا المحظورات وأباح لهم أن يشهد بعضهم لبعض بالزور، وقال: من عرف الإمام فقد حل كل شيء حرم عليه. فبلغ أمره جعفر بن محمد، فلم يقدر عليه بأكثر من انه لعنه وتبرأ منه، وجمع أصحابه، فعرفهم بذلك وكتب إلى البلدان بالبراءة منه واللعنة عليه ".

ومما روي في هذا الصدد أيضا أن أحد أولياء الإمام جعفر الصداق قد كتب إليه في شأن قوم ممن انتحلوا الدعوة فقد تعدوا الحدود استحلوا

المحارم وتركوا الظاهر.

فكتب إليه الإمام جعفر: " ذكرت أنه بلغك أنهم يزعمون أن الصلاة والزكاة وصوم رمضان والحج والعمرة والمسجد الحرام، والمشاعر العظام إنما هي رجل، والاغتسال من الجنابة رجل، وكل فريضة فرضها الله ﷻ على عباده فهي رجل، وإنهم ذكروا أن من عرف ذلك الرجل فقد اكتفى بعلمه عن ذلك من غير عمل يعتبر فقد صلى وأدى الزكاة وصام وحج واعتمر واغتسل من الجنابة وتتطهر وعظم حرمات الله والشهر الحرام والمسجد الحرام. وأنهم زعموا أن من عرف ذلك الرجل، وثبت في قلبه جاز له أن يتهاون وليس عليه أن يجهد نفسه وإن من عرف ذلك فقد قبلت منه هذه الحدود لوقتها وإن هو لم يعملها، وأنه بلغك أنهم يزعمون أن الفواحش التي نهى الله ﷻ عنها الخمر والميسر والربا والميتة والدم ولحم الخنزير أشخاص، وذكروا أن الله ﷻ لم يحرم نكاح الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخالات، وإن ما حرم على المؤمنين من النساء يعني نكاح نساء النبي ﷺ وما سوى ذلك مباح.

وبلغك أنهم يترادفون على المرأة الواحدة، ويتشاهدون بعضهم البعض بالزور، ويزعمون أن لهذا ظاهرا وباطنا يعرفونه، وأن الباطن هو الذي يطالبون به. ومن قال به فهو عندي مشرك بين الشرك، فلا يسع أحدا أن يشك فيه ".

ومن ثم يتبين لنا أن كل الأفكار الشاذة التي تتعارض مع مبادئ الشريعة ويعتنقها الشيعة أو غيرهم إنما هي دخيلة على أهل البيت، ولم يقولوا بها على الإطلاق، ولا يمكن أن يقولها أي واحد منهم، لأنهم أعرف الناس جميعا بالعقيدة الصحيحة التي لا يشوبها أي شائبة من إفك أو ضلال وذلك باعتبار نشأتهم في هذه البيئة النقية الطاهرة، فتشرب كل واحد منهم منذ نعومة أظفاره هدي رسول الله ﷺ وتعاليمه.

* * *

الإمام زيـد

هو: زيد بن علي زين العابدين ابن الإمام الحسين بن الإمام علي رضي الله عنهم أجمعين.

نشأته وحياته:

نشأ الإمام زيد في ظلال دوحة كريمة يعبق جوها بأريج الطهر والنقاء والورع والصلاح ونهل من كل القيم الفاضلة والمعاني السامية حتى غدا هو الفضيلة ذاتها في قوله وفعله وسلوكه ومنهجه في الحياة.

وفي باكورة الصبا، وحتى قبيل ولوجه مرحلة الشباب، كان تعليمه على يد والده، فحفظه القرآن الكريم في الصغر ثم زوده بقدر كبير من الحديث والفقه، وبث في نفسه روح الجد والمثابرة في تحصيل العلم، ثم وافته منيته عام ٩٤هـ أربعة وتسعين من الهجرة، وكان زيد حينذاك في سن الرابعة عشر فتولى أخوه الإمام محمد الباقر، بعد ذلك كفالته ورعايته وتعليمه، إذ كان يكبره بكثير، فقد كان ابنه جعفر الصادق في سن الإمام زيد تقريبا.

وكان الإمام محمد الباقر هذا قد بلغت شهرته الآفاق في العلم والصلاح وتتلمذ على يديه الكثير، من رواد الفقه والحديث، ويكفى أن يكون من بين تلاميذه الإمام أبو حنيفة والإمام مالك رضي الله عنهما.

وكان مما ورثه الإمام الباقر عن أبيه علي زين العابدين الاتزان في الفكر وعدم الجنوح إلى التعصب والجمود والشطط، ولهذا لم يذهب إلى ما ذهب إليه الغلاة من الشيعة في الهجوم على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وإنما كان يجلّهما غاية الإجلال وفي هذا كأبيه تماما.

ومن ثم فقد روي عن عروة بن عبد الله قال: " سألت أبا جعفر محمد بن علي عن حلية السيف، وقال: لا بأس بها فقد حلى أبو بكر سيفه، قال: قلت: وتقول الصديق، فوثب وثبة، واستقبل القبلة، ثم قال: نعم الصديق، نعم الصديق فمن لم يقل الصديق، فلا صدق الله له قولا في الدنيا و الآخرة.

وقال لأحد المتشيعين وهو جابر الجعفي: يا جابر، بلغني أن قوما بالعراق يزعمون أنهم يحبوننا، ويتناولون أبا بكر وعمر، ويزعمون أني أمرتهم بذلك فأبلغهم عني أني إلى الله منهم بريء، والذي نفس محمد بيده لو وليت لتقربت إلى الله بدمائهم، لا نالتني شفاعة محمد ﷺ، إن لم أكن أستغفر لهما، وأترحم عليهما، إن أعداء الله لغافلون عن فضلهما وسابقتهما، فأبلغهم أني بريء منهم وممن تبرئ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

وقال: " من لم يعرف فضل أبي بكر وعمر فقد جهل السنة ".

وكان هذا أيضا هو موقف الإمام زيد تجاه الصحابة، فلم يكن متعصبا تعصبا بغيضاً أعمى كبعض الغلاة من الشيعة، حيث كانوا يحملون على الصحابة حملة شعواء، ويكفرون بعضهم خاصة أبا بكر وعمر.

فهذا الإمام العظيم، وكذا أخوه محمد الباقر، وأبوهما الإمام على زين العابدين، بل وآل البيت النبوي عموما كانوا براءة كل البراءة من هذه الأفكار الزائفة المنحرفة التي أشاعها وروج لها بعض المنافقين الذين تظاهروا بالدخول في الإسلام من أمثال عبد الله ابن سلول وكان غرضهم الحقيقي هو الكيد له بإحداث الوقيعة والشقاق بين المسلمين، وإدخال أفكار آثمة ضالة بغرض تمزيق المسلمين وتوهين عقيدتهم.

ولننظر إلى الإمام زيد، ومدى استقامة فكره في تحليله لتولي أبي بكر وعمر الخلافة، قبل الإمام على، إذ يقول: " كان على بن أبي طالب أفضل الصحابة إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها وقاعدة دينية راعوها من تسكين ثائرة الفتنة، وتطييب قلوب العامة، فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة، كان قريبا، وسيف أمير المؤمنين علي ﷺ لم يجف بعد، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر، كما هي فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد، وكانت المصلحة أن يكون القيام بهذا الشأن، لمن عرفوا باللين والتودد والتقدم في السن والسبق في الإسلام، والقرب من رسول الله ﷺ، ألا ترى أنه لما أراد أبو بكر في مرضه الذي مات فيه تقليد الأمر عمر بن الخطاب، قال الناس: لقد وليت علينا فظا غليظا، فما كانوا يرضون بأمير

المؤمنين عمر، لشدة صلابته في الدين وفظاظته على الأعداء، حتى سكنهم أبو بكر ﷺ، وكذلك يجوز أن يكون المفضول إماما، والأفضل قائمًا يرجع إليه في الأحكام ويحكم بحكمه في القضايا ".

فهذا التحليل الدقيق إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ما كان يتمتع به هذا الإمام العظيم من تعمق فكري ووعي سياسي، وإحاطة تامة لكل القضايا الإسلامية، وتجرد مطلق عن كل نوازع التعصب وشوائبه، وهذا هو شأن المؤمن دائما، فلا ينبغي مطلقا إلى أن يكون متجرداً كل التجرد إزاء كل ما يواجهه من قضايا فكرية، وأن ينشد الحق ليس إلا فحينئذ يوفقه الله يأخذ بيده إلى الصواب.

رحلته في طلب العلم:

كان الإمام زيد ﷺ طموحاً وذا همة عالية في طلب العلم، فلم تقف به همته عند القدر الذي تلقاه من والده في مرحلة الصغر، ولا من أخيه الأكبر في ريعان الشباب، ولا من أفذاذ المدينة في الفقه والحديث وعلوم القرآن، وإنما طاقت نفسه الراغبة دائما في التزود من العلم إلى السفر تجاه العراق، حيث المدارس الكلامية الكثيرة، وحيث الفرق السياسية المتعددة، وحيث الحياة الفكرية التي تموج لمختلف الآراء المتصارعة من أمثال الشيعة والخوارج والمعتزلة والأشاعرة والمرجئة والماتريدية، وغيرهم من أجل الوقوف على أفكار هؤلاء وهؤلاء جميعا خرج الإمام زيد من المدينة، ذات السكون والوقار والدعة، والعيش في رحاب الكتاب والسنة، وسيرة السلف الصالح مع البعد التام عن الانشغال بمثل هذه الأفكار التي لا تخلو من شذوذ وانحراف.

وهناك التقى الإمام زيد ﷺ بأرباب هذه المدارس الفكرية، ولمس على الطبيعة الواقع مدى شطط الكثيرين منه.

وكان من بين الذين التقى به منهم واصل بن عطاء مؤسس مذهب الاعتزال، فتتلمذ عليه الإمام زيد وتأثر به وتشبع بالكثير من أفكاره.

ولكن هناك بعض الأئمة ينفون عن الإمام زيد تلمذته لواصل بن عطاء كالإمام أبي زهرة رحمه الله حيث يقول: وما كان لقاؤه بواصل بن

عطاء كبير المعتزلة إلا لقاء مذاكرة، وليس لقاء تلقي علم، لم يكن له به عهد من قبل ".

ونحن نميل إلى الرأي الأول الذي يقرر تلمذته لواصل بن عطاء، لأنه لا مجال للخلاف في أن واصل ابن عطاء هو مؤسس مذهب الاعتزال، ومعنى ذلك أن كل من قال بفكر الاعتزال بعد ذلك لابد وأن يكون قد تأثر بواصل واخذ عنه خاصة إذا كان قد التقى به كالإمام زيد ﷺ.

غير أن تلمذة زيد لواصل لم تكن تلمذة المقلد التابع الذي يسلم بكل ما يلقى إليه دون مناقشة، وإنما كانت تلمذة الطالب النجيب الأريب الذي يتعمق كل الآراء، ويوازن بينها في غير تعصب، فما أطمأنت إليه نفسه منها أخذ بها، وما رآه غير صواب من وجهة نظر رده على قائله. ومن ثم نجد أنه قد خالف واصل في كثير من القضايا.

وإذا كان الإمام زيد قد استفاد بالكثير من المعارف والعلوم بسفره إلى العراق، وخاصة فيما يتعلق بعلم الكلام، فإنه قد استفاد أكثر وأكثر باختلاطاته الكثيرة المتعددة بفئات المجتمع العراقي، فدرس طباع الناس وأخلاقهم، وعرف عاداتهم وتقاليدهم، واطلع على مظالم الدولة الأموية هناك وما أنزلته من الخسف والتنكيل بالمعارضين لها، كما لمس عن كثب أيضا مدى نفور العراقيين من الدولة الأموية، ومدى حصرتهم ولوعتهم على الإمام الحسين وكذلك مدى تعلقهم بآل البيت النبوي عامة، وبه هو خاصة حيث وجدوا فيه المنقذ لهم من استبداد الأمويين بهم.

مكانته العلمية:

عرفنا أن الإمام زيدًا ﷺ تلقى علومه الأولى على يد أبيه، ثم على يد أخيه الأكبر محمد الباقر بعد وفاة أبيه، وكذلك تلقى الكثير من علوم الشريعة على يد الأفذاذ في المدينة من كبار الفقهاء والمحدثين وعلماء التفسير والقراءات والعقائد.

وعرفنا أن طموحاته العلمية لم تقف به عند هذا الحد، وإنما حفزته على السفر إلى العراق، ليقف على ما عندهم من علوم ومعارف إسلامية،

خاصة ما يتعلق منها بالعقيدة وعلم الكلام.

فتكون لديه رصيد علمي هائل في شتى الفروع الشريعة، حتى كان مثار إعجاب كل علماء عصره، لما يتمتع به من ذكاء فطري حاد وعبقرية فذة ونبوغ فائق، وتعمق بالغ في كل مجالات الشريعة، ومن ثم فقد قال عنه الإمام أبو حنيفة: " شاهدت زيد بن علي، فما رأيت في زمانه أفقه منه، ولا أعلم ولا أسرع جوابا، ولا أبين قولا، لقد كان منقطع القرين ". ص ٧٠ أبو زهرة.

وقال عنه الإمام محمد - النفس الزكية - ابن عبدالله بن الحسن بن الحسن: " أما والله لقد أحيا زيد بن على ما دثر من سنن المرسلين، وأقام عمود الدين إذا اعوج، ولن نقتبس إلا من نوره " التحف شرح الزلف ص ١٢٨ ".

وقال هو عن نفسه: " سلوني فوالله ما تسألوني عن حلال وحرام ومحكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ وأمثال وقصص إلا أنبأتكم به والله ما وقفت هذا الموقف إلا وأنا أعلم أهل بيتي بما تحتاج إليه هذه الأمة " التحف ٢٩.

وقد تتلمذ عليه الكثيرون من عمالقة الفقه والحديث في عصره، حتى أن الإمام أبا حنيفة قد تتلمذ عليه سنتين كما ورد في كثير من الروايات، وذلك رغم انه كان في نفس سنه.

أبرز صفاته:

كان من أبرز صفات الإمام زيد ﷺ الشجاعة والإخلاص والورع، والفصاحة والذكاء.

أولاً – شجاعته:

أما بالنسبة لشجاعة الإمام زيد، فالمعروف عنه أنه لم يكن يخشى في الله لومة لائم أبدا، ومن ثم كان من مبدئه عدم الأخذ بالتقية، وهي أن يضمر الشخص عدائه للحاكم، ولا يظهره مخافة البطش به، بينما يتظاهر بالولاء والإخلاص له، حتى إذا سنحت أمامه أي فرصة للانقضاض على الحكم لم يتركها، وهذا المبدأ هو ما يأخذ به الشيعة الإمامية، ولكن الإمام

زيدًا كان يرفض هذا الأمر كل الرفض، لأنه يرى أن المؤمن يجب أن يكون واضحا وصريحا، ولا يبالي بأي شيء في سبيل الحق، مهما ترتب على ذلك من مخاطر ومن ثم كان يرفض الخضوع والاستكانة والذل، ويأبى إلا أن يجابه الظلم والإرهاب والبطش مهما كانت قوة مخالب هذا الظلم ومضاء أنيابه.

ولذا كان يتمثل هذين البيتين:

متى تجمع القلب الذكي ومصارما ::: وأنفاً حمياً تجتنبك المظالم
وكنت إذا أقوم غزوني غزوتهم ::: فهل أنا في هذا يا آل عمدان ظالم
بكرت تخوفني المنون كأنني ::: أصبحت عن عرض الحياة بمعزل
فأجبتها أن المنية منهل ::: لابد أن أسقى بكأس المنهل

ولم تكن شجاعته في الحق مجرد مواقف كلامية أو تشنجات خطابية، وإنما كانت ثباتاً على المبدأ مقرونا دائما بالعمل مهما حاقت به الأخطار والمحن.

ومما يدل على ذلك أنه لما حاصره جنود الدولة الأموية أوفد إليه غلاة الشيعة نفرا منهم يسألونه عن رأيه في أبي بكر وعمر، فأثنى عليهما خيراً فأغضبهم ذلك وتخلوا عنه، وكان يمكن أن يجاريهم في الحملة على هذين الصحابيين الجليلين ليكسب ودهم ورضاهم، ويقفوا معه في محنته، ولكنه لم يفعل لأن ذلك يتنافى مع قيمه وأخلاقه.

ومن ذلك أيضا أنه بعدد قليل من رجاله لا يزيدون عن ثلاثمائة رجل جابه أكثر من خمسة عشر ألف من جنود الدولة الأموية، وكان يمكنه أن يسلم نفسه أو يهرب، ولكنه لم يفعل أي شيء من ذلك وإنما أقبل عليهم غير هياب ولا وجل، وظل يعمل فيهم سيفه، ويصرع الكثيرين من أبطالهم وصناديدهم، حتى أنهم لم يتغلبوا عليه إلا بضربه على بعد بالنبال.

ب- إخلاصه وورعه:

كانت كل أقوال الإمام زيد وأفعاله لا يبغي بها رياء ولا سمعة، وإنما إحقاق الحق وإبطال الباطل لوجه الله تعالى، ولا يعنيه بعد ذلك ما إذا رضي

الناس أو سخطوا، ومن ثم كان يقول: " الله ما يسرني أني لقيت محمدا ﷺ ولم آمر في أمته بمعروف، ولم أنههم عن منكر، والله ما أبالي إذا قمت بكتاب الله وسنة نبيه أنه تؤجج لي نار ثم قذفت فيها، ثم صرت بعد ذلك إلى رحمة الله " [١].

وكان ﷺ مضرب الأمثال في الورع والتقوى منذ حداثة سنه، وقد حدث عن نفسه قائلاً: " إن زيد بن علي لم يهتك لله محرما، منذ عرف يمينه من شماله " وقال بعض معاصريه: " قدمت المدينة، فجعلت كلما سألت عن زيد بن علي قيل لي: ذاك حليف القرآن " [٢].

جـ- فصاحته وذكاؤه:

أما عن فصاحته فحدث عنها ولا حرج، فقد كانت عنده سليقة وبالفطرة حيث ورثها عن جده الإمام علي ﷺ، وقد كان لشدة فصاحته مثار إعجاب كل الناس به، حتى إنهم كانوا يتلقون أقواله ويتعلمونها كما يتعلمون الواجب من الفرض النادر من الشعر [٣].

وقديما قالوا: الفضل ما شهدت به الأعداء، وأن ألد أعداء الإمام زيد - وهو الخليفة هشام بن عبدالملك - قد شهد للإمام زيد بأنه أعجوبة عصره في الفصاحة، وأن لسانه أشد عليه من وقع السهام، ومن ثم فقد كتب إلى والي العراق " امنع أهل الكوفة من حضور مجلس زيد بن علي، فإن له لسانا أقطع من ظبة السيف، وأشد من شبا الأسنة، وأبلغ من السحر والكهانة " [٤].

وكان مع فصاحته يتمتع بذكاء خارق وذهن حاد وقاد، وقريحة صافية شفافة وفكر عميق متزن، ومن ثم فقد ساعده على ذلك كله في الإحاطة بكل علوم الشريعة والموازنة بين الآراء المختلفة والاستنباطات الدقيقة، حتى استحق عن جدارة أن يكون إمام أهل البيت في عصره،

(١) " التحف شرح الزلف تأليف مجد الدين بن محمد بن منصور الحسني المؤيدي ص ٢٩.
(٢) الإمام زيد للشيخ أبي زهرة ص ٧٦.
(٣) المرجع السابق ص ٨٢.
(٤) المرجع السابق ص ٨٣.

ومن أعظم فقهائهم ومحدثيهم على الإطلاق، رغم أنه كان من بينهم من تضرب من أجلهم أكباد الإبل للتزود من علمهم وفضائلهم.

كتبه:

يقول الزيدية: إن الإمام زيدًا قد ألف الكتب التالية:

١- كتاب تفسير الغريب. ٢- كتاب الحقوق.

٣- كتاب المجموع في الحديث. ٤- كتاب المجموع في الفقه.

وأشهر هذه الكتب هما: المجموع في الحديث، والمجموع في الفقه، فعليهما يرتكز بناء المذهب الزيدى.

وقد جمع أبو خالد عمرو بن خالد الواسطى هذين الكتابين في كتاب واحد سماه المجموع الكبير.

وأبو خالد هذا كان من أخلص تلاميذ الإمام، زيد ومن أشدهم تأثرا به وأكثرهم ملازمه له، وقد روى عنه كل كتبه.

وقد شكك بعض العلماء في نسبة هذين الكتابين إلى الإمام زيد، واحتجوا على ذلك بالآتي:

أولاً- أن الكثير من أئمة الحديث قد طعنوا في أبى خالد، واتهموه بوضع الأحاديث مما يقتضى رد رواياته، فقد قال فيه وكيع: " أنه كان في جوارنا رجل يضع الحديث، وهو عمرو بن خالد " وقال فيه أحمد بن حنبل ويحيي بن معين: كذاب غير ثقة ولا مأمون " وقال فيه الطبراني: كذاب ليس بشيء "، وقال إسحاق بن راهويه وأبو زرعه: " كان يضع الحديث "، وقال أبو حاتم: " متروك الحديث لا يشتغل به "، وقال عنه النسائي: " ليس بثقة ولا يكتب عنه حديث ".

ثانياً: قالوا: إن أبا خالد كان يشترى الصحف من الصيادلة ويحدث وينسب ما فيها إلى رسول الله ﷺ عن طريق آل البيت.

ثالثاً: قالوا: إن هذا المجموع به أحاديث، قد ثبت أنها موضوعة ومن ثبت عليه الوضع والكذب لا تقبل روايته.

رابعاً: مبالغته في الثناء على أهل البيت تجعله محل اتهام بالتشيع

والتعصب مما يوحى بعدم الاطمئنان إلى أحاديثه.

خامساً: أنه تفرد برواية المجموع ولو كانت نسبة هذا المجموع إلى الإمام زيد صحيحة لاشتهر عنه ولرواه أكثر من واحد.

هذا وقد أجيب على الحجة الأولى: بأنه إذا كان هناك من جرح أبا خالد فهناك أيضا من العلماء من عدله كابن ماجه، والدار قطني، ومن ثم فقد قبلا أحاديثه.

والقاعدة انه إذا تعارض الجرح مع التعديل، وكان الجرح غير مفسر قدم التعديل على الجرح، خاصة إذا كان الجارح ينتمي إلى مذهب مختلف والى نحله مختلفة عن تخله من يجرحه.

يلاحظ أن كل الذين طعنوا في أبى خالد، لا ينتمون إلى المذهب الزيدى بينما نجد أن كل الزيدية - بما فيهم أبناء الإمام زيد أنفسهم قد تلقوا كل كتابات أبى خالد بالقبول ولم ينكروا نسبة كتاب المجموع إلى الإمام زيد، ولو كان ثمة شك في أبى خالد لديهم لما قبلوا شيئا منه. ولأنكروا نسبة هذا الكتاب إلى إمامهم، فالشأن في المؤمن ألا يقبل إلا ما يعتقد أنه حق وصدق.

وأما اتهامه بأخذ الصحف من الصيادلة، وصياغة الأحاديث النبوية منها، فيجاب على ذلك بان تدوين العلوم الطبية كالصيدلة، وغيرها لم يحدث في زمن أبى خالد، وإنما كان ابتداؤه في زمن الرشيد وبلغ أوجه في زمن المأمون.

وأما عن اتهامه بالمبالغة في الثناء على أهل البيت، فهذا أعجب اتهام في الوجود، وإلا فأي عيب على أي إنسان إذا رأى في فئة من الناس شرفا وفضلا وورعا وتقى وكثيراً من الصفات الحميدة الأخرى التي لم يعهدها في غيره ممن حوله، فبهرته أيما إبهار، وأثنى عليها بما هي جديرة به أيكون ذلك سببا في تجريح هذا الشخص، والطعن في عدالته، لا شك أن التجني هنا واضح كل الوضوح.

وأما الادعاء بأن المجموع اشتمل على بعض الأحاديث الموضوعة مما يوجب الطعن في أبى خالد، ورد جميع أحاديثه، فيجاب عن ذلك بأن

الأحاديث التي ادعى وضعها في المجموع، قد وردت في كتب السنة المعتمدة عند جمهور المسلمين كالبخاري ومسلم وأبى داود والترمذي والنسائي وابن ماجه مما ينفى تهمة الوضع عنها [١].

وحتى لو فرض أن هذا في هذا الكتاب بعض الأحاديث الموضوعة، فهذا لا يقتضى رد كل ما به من أحاديث، وألا يكون ثمة تعسف بالغ، فكل كتب السنة لم تخل من الطعن في بعض الأحاديث التي وردت بها ولم يقل احد بوجوب ردها [٢].

آراؤه في السياسة والحكم

كانت آراء الإمام زيد في السياسة والحكم تتمثل في الآتي:

١- كان يرى أن يجوز تولى المفضول مع وجود الفاضل، وذلك إذا كان مصلحة للمسلمين تقتضى أن يتقدم عليه غيره في الخلافة، ولا مانع من ذلك شرعا ما دام المسلمون قد رأوا ذلك فهم أدرى بمصلحتهم.

٢- كان يرى أن الخلافة ليست بالوراثة، ولا بالوصية ومن ثم فالنبي ﷺ لم يوص بها لعلي ﷺ كما يزعم الإمامية.

٣- كان يرى أن الأفضل أن يكون الإمام عدلا فاطمياً - أي من ذرية الإمام على من فاطمة - ولا فرق في ذلك بين أبناء الحسن وأبناء الحسين ولكن لا مانع عنده من توليه احد آخر من غير هؤلاء، إذا اقتضت المصلحة ذلك كما سبق أن ذكرنا.

٤- اشترط الإمام زيد لاستحقاق الإمام من آل البيت الخلافة أن يخرج داعياً لنفسه، فإن لم يفعل ذلك لا يستحق الإمامة، وهذا المبدأ على النقيض تماما من منهج الإمامية في الأخذ بمبدأ التقية المتمثل في التظاهر بالولاء لنظام الحكم القائم، مع إخفاء معتقداتهم التي يخالفون فيها عامة الناس، اتقاء بطش الحكام بهم، ثم العمل على نشر هذه المعتقدات سراً

(١) انظر: كتاب الإمام زيد للمرحوم الشيخ أبي زهرة ص ٢٤٤، وما بعدها فقد ذكر الأحاديث التي اعترض عليها بالوضع في كتاب المجموع وبين محل ورودها في كتب السنة المعتمدة بلفظها أو بمعناها.

(٢) انظر في كل ما تقدم المرجع السابق من ص ٢٢٣- ٢٥٨.

لتزداد كثرتهم دون أن يعلم بهم أحد، حتى إذا تأكدوا من قوتهم وضعف الحاكم خرجوا عليه واستولوا على السلطة والحكم.

٥- تقدير الصحابة والاعتراف بفضلهم، والتحذير من تجريحهم والإساءة إليهم خاصة أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.

٦- الأئمة عنده غير معصومين من الخطأ؛ لأنهم ليسوا بأنبياء ولا بمرسلين، وإنما هم كسائر الناس في ذلك وهو هنا يخالف الشيعة الإمامية الذين يعتقدون أن أئمتهم معصومون من الخطأ، كالأنبياء تماما، وإن أقوالهم حجة في الدين ولا تجوز مخالفتها.

وبالنظر إلى هذه المبادئ يتبين لنا أن الإمام زيدًا ﷺ كان متزناً في فكره السياسي كل الاتزان فلا تعصب لديه ولا شطط ولا مغالاة وإنما كانت أفكاره تتفق كل الاتفاق مع روح الشريعة السمحة، ومبادئها السمحة ومبادئها العامة، ونصوصها الخالدة، وكيف لا تتفق مع الشريعة وهي التي انبثقت منها وتربت في أكنافها.

ومما يؤكد لنا مدى اعتدال فكره، واستقامة منهجه، والتزامه التام بمبادئ الدين وتعاليمه، أنه لم يجنح إلى ما جنح إليه الغلاة من الشيعة، حينذاك حيث أسبغوا على أئمة آل البيت الكثير من الصفات، التي تجعلهم في درجة الأنبياء كالعصمة من الخطأ، واعتبار أقوالهم نصوصا في الدين كأحاديث الرسول ﷺ، بل اشتط بعضهم وخرج عن ربقة الإسلام، باعتقادهم ألوهية الإمام علي ﷺ، وكفر بعضهم أعلام الصحابة رضي الله عنهم، كأبي بكر، وعمر، وعثمان، بزعم اغتصابهم الخلافة من الإمام علي ﷺ، بزعمهم أن الرسول ﷺ أوصى بها إليه بالاسم، فيكونون قد خالفوا وصية الرسول ﷺ ومخالفة وصيته وأمره ﷺ كفر إلى غير ذلك كثيراً من الآراء الشاذة التي ما أنزل بها من سلطان كاعتقادهم بعدم موت بعض أئمة أهل البيت، وإنهم فقط قد اختفوا وسيعودون ليملؤوا الأرض عدلاً، بعد أن ملئت جورا، وكل فئة من هؤلاء تؤمن بعودة إمام معين.

ولو كان الإمام زيد رجل زعامة مزيفة، يبغي الحكم لمظاهر دنيوية كاذبة لاستغل هذه السذاجة الفكرية، التي كانت سائدة لدى الكثير من فرق

الشيعة حينذاك لصالحه، والعمل على ترويج مثل هذه الآراء الضالة، فإن أربابها لابد وأن يكونوا أكثر التفافاً حوله وأشد تمسكاً به.

ولكنه لم يكن كذلك، لم يكن يريد الحكم لذات الحكم، ولكن يريده من أجل إحقاق الحق وإرساء قواعد العدل والقضاء على كل معالم الظلم وتقويم انحرافات الفكر وترسيخ مبادئ العقيدة السليمة في النفوس.

ولهذا لم يجار هؤلاء الغلاة من الشيعة، وإنما كان يناقشهم ويحاول جهد المستطاع تصحيح مفاهيمهم الخاطئة التي لا تتفق مع منهج الإسلام وتعاليمه.

وانظروا إليه وهو يبرر موقف الصحابة، رضي الله عنهم من توليتهم أبا بكر وعمر دون الإمام عمر، رغم أنه كان من وجهة نظره أفضل منهما، ثم هو يحلل موقفهم هذا تحليلا دقيقاً يدل على مدى تعمقه، وفهمه لكل القضايا السياسية، ولذا كان يقول: كان على بن أبي طالب أفضل الصحابة إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها قاعدة دينية، رعوها من تسكين ثائرة الفتنة، وتطييب قلوب العامة، فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة كان قريبا وسيف أمير المؤمنين علي ﷺ، لم يجف بعد، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد، وكانت المصلحة أن يكون القيام بهذا الشأن لمن عرفوا باللين والتودد والتقدم في السن، والسبق في الإسلام، والقرب من رسول الله ﷺ ألا ترى أنه لما أراد أبو بكر في مرضه الذي مات فيه تقليد الأمر لعمر بن الخطاب، قال الناس: لقد وليت علينا فظا غليظا، فما كانوا يرضون بأمير المؤمنين عمر لشدة صلابته في الدين وفظاظته على الأعداء، حتى سكنهم أبو بكر ﷺ، وكذلك يجوز أن يكون المفضول إماما، والأفضل قائما يرجع إليه في الأحكام ويحكم بحكمه في القضايا ".

وانظروا إليه، وهو يناقش فلاسفة الشيعة حينما جاؤوه ليسألوه عن رأيه في أبو بكر وعمر، بينما جيوش هشام بن عبد الملك تحاصره من كل جانب وكان في استطاعته حينذاك، أن يتظاهر بمجاراتهم، فيما يذهبون إليه من تأثيم لهذين الصحابيين الجليلين، حتى لا يتخلوا عنه في

محنته هذه.

ولكن أرباب المبادئ القويمة أقوى بمبادئهم من كل الأنواء والمحن، ولهذا فلا يمكن أن تكون مبادئهم محل مساومة على الإطلاق، مهما نالهم بسبب ذلك من أذى، بل وحتى لو ضحوا بحياتهم في سبيل هذه المبادئ.

ولذا نرى الإمام زيدا ﷺ يأبى كل الإباء أن يجاري هؤلاء الغلاة، من الشيعة في الإساءة إلى هذين الصحابيين الجليلين.

وهذا هو الحوار الذي دار بينه وبينهم:

قالو له: ما قولك يرحمك الله في أبي بكر وعمر؟

فقال: غفر الله لهما، ما سمعت أحد من أهل بيتي تبرأ منهما، وأنا لا أقول فيهما إلا خيرا.

فقالوا: فقال: إن أشد ما أقول فيمن ذكرتم، إنا كنا أحق الناس بهذا الأمر، ولكن القوم استأثروا به علينا، ودفعونا عنه ولم يبلغ ذلك عندنا كفرا، وقد ولوا وعدلوا وعملوا بالكتاب والسنة.

قالوا: فلم تقاتل إذاً؟

قال: إن هؤلاء ليسوا كأولئك، إن هؤلاء ظلموا الناس، وظلموا أنفسهم وإني أدعو إلى كتاب الله وسنة نبيه، وإحياء السنن، وإماتة البدع، فإن تسمعوا يكن خيرا لي ولكم، وإن تأبوا فلست عليكم بوكيل.

فرفضوا وانصرفوا ونقضوا بيعته وأعلنوا أن الإمام هو جعفر الصادق.

تعرضه للظلم والاضطهاد:

كان الإمام زيد كما عرفنا قوياً شجاعاً مهاباً فقيهاً محدثاً شاعراً فصيحاً يبغض الظلم، ولا يرضخ له، ويحتقر الظالمين ولا يتملقهم، فكان بحق شخصية فذة تتوافر فيه جميع صفات الزعامة الحقيقية لا الزعامة المزيفة، إن فيه ملامح جده الحسين، وفيه عزيمته وإصراره وتسري فيه روحه، وكأنه هو الحسين بعينه قد بعث من جديد ليأخذ بثأره من الدولة الأموية.

ولذا فقد لفت كل الأنظار إليه خاصة أنظار الحكام الأمويين، فتوجسوا خيفة منه، وأخذوا يبثون العيون حوله، يعدون حركاته، وسكناته، ويحصون أقواله وأفعاله ويصحبونه في تجواله وترحاله دون أن يدري بهم، وانخرطوا في عداد تلاميذه، ومريديه، يسجلون عليه كل من يصدر عنه، ويراقبون كل من يقابلهم ويلتقي بهم من ذوى النزعات السياسية المختلفة، وعلى وجه الخصوص ذوي الميول الشيعية.

وأجمعت التقارير إلى وجوب التخلص منه قبل أن يزلزل الأرض تحت أقدامهم، ولكنهم من الذكاء والفطنة بحيث لا يقدمون على هذا الأمر، دون أن يهيئوا له أسبابه ومبرراته المشروعة من حيث الظاهر حتى لا يتعرضوا إلى سخط العامة وثورتهم.

ولكن هل يعدمون الوسيلة للإيقاع به، وجعله يسعى بنفسه إلى حتفه؟ إن لديهم من سبل الخبث والمكر والدهاء من يجعلهم مطمئنين إلى ذلك كل الاطمئنان، فمثل هذا الأمر بالنسبة لهم جد يسير، وما عليهم إلا أن يعملوا على تنفيذه.

وهنا صدرت الأوامر من الخليفة هشام بن عبد الملك إلى واليه في المدينة خالد بن عبد الملك بن الحارث، أن يعمد إلى استدراج الإمام زيد، وافتعال الخلاف معه، لإهانته والإساءة إليه، وتكرار هذا الأمر بشكل عام حتى يشعر في قرارة نفسه بفداحة الظلم الذي يقع عليه.

وقد فعل هشام بن عبد الملك ذلك لأنه خبر نفسية الإمام زيد، ودرس طباعه وعرف جيدا، أن زيداً ليس من النوع الذي يرضخ للظلم، أو يخشى بأس الظالمين، ومن ثم فهذا الظلم لابد أن يدفعه للخروج على السلطة ومجابهتها وحينئذ تكون الفرصة مواتية للقضاء عليه، دونما لوم من أحد أو تثريب ﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ [1]. لقد نجحوا فيما أرادوا، وتحقق لهم ما كانوا يبغونه، فها هو ذا خالد بن عبدالملك والى المدينة، يحتال للإيقاع بالإمام زيد، وقبل أن ينتهي من تفكيره الآثم يجد الفرصة ماثلة أمام

(١) الآية ٤٦ من سورة إبراهيم.

عينيه، إنها تتمثل في هذا الخلاف الذي وقع بين الإمام زيد وبين أحد أبناء عمومته، وهو عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب، حول النظارة على بعض أوقاف الإمام علي، ومن يكون أحق بها من الآخر، وكان عبد الله بن الحسن قد أساء إلى الإمام زيد أثناء حواره معه، فتظاهر خالد بأنه يرغب في الإصلاح بينهما، بينما هو في الحقيقة يريد أن يزيد في حدة هذا الخلاف، وأن يشعل بينهما نارا، بغرض التشهير بهما، خاصة وبآل البيت النبوي عامة، وحتى يقول الناس عليهم: أنهم يتقاتلون من أجل متاع الدنيا، بينما يدعون الزهد فيها.

ومما يؤكد أن غرضه هو التشهير بأهل البيت أنه لم يجعل الصلح بينهم في مكان بعيد عن الناس، وإنما عمد إلى جعله في مكان عام يرتاده الناس جميعاً وهو مسجد المدينة ولم يكتف بذلك، وإنما بعث منادياً ينادي في الناس أن يحضروا مجلس الصلح بين الإمام زيد والإمام عبد الله بن الحسن غداً في المسجد.

وحينئذ تنبه الإمام زيد، لمكر خالد، فأراد أن يفسد مكره، وأن يفوت عليه غرضه ولهذا: " لما كان الغد جلس خالد في المسجد واجتمع الناس فمن شامت ومن مهموم، فدعا بهما خالد، وهو يحب أن يتشاتما، فذهب عبدالله يتكلم، فقال زيد الكريم: لا تعجل يا أبا محمد، أعتق زيد ما يملك إن خاصمك إلى خالد أبدا - ثم أقبل على خالد، فقال: أجمعت ذرية رسول الله ﷺ لأمر ما كان يجمعهم عليه أبو بكر ولا عمر...

وكان حقاً على خالد أن ينهي الخصومة لأحد الخصمين، تنازل عن حقه لصاحبه، ولكن ما كان خالد يريد حكما ولا فصلا، إنما كان يريد فتح باب قاله السوء عن آل النبي ﷺ، ولذلك أسفه هذا الإنهاء، وقال يحرض الجالسين على زيد لإحراجه وإيذائه: أما لهذا السفيه أحد؟ فتكلم رجل من ذرية الأنصار، فقال: يا ابن أبي تراب وابن حسين السفيه أما ترى للوالي عليك حقا ولا طاعة؟ فقال: زيد اسكت فإنا لا نجيب مثلك، قال: ولم ترغب عني فوالله أني لخير منك وأبي خير من أبيك وأمي خير من أمك، فتضاحك زيد وقال: يا معشر قريش، هذا الدين قد ذهب، أفذهبت الأحساب فوالله إنه ليذهب دين القوم وما تذهب أحسابهم، فقال عبد الله بن

واقد بن عمر بن الخطاب: كذبت والله لهو خير منك نفساً وأباً وأماً ومحتداً، ثم أخذ كفاً من حصباء، فضرب به الأرض وهو يقول للوالي: والله ما لنا على هذا من صبر [١].

وبعد هذه الحادثة، ضاقت نفسه ذرعا بهذا الظلم، الذي وقع عليه، فانطلق إلى العراق، ومعه بعض آل البيت ليسري عن نفسه بعض ما ألم بها من آثار هذا الظلم، فأحسن واليها - وهو خالد بن عبد الله القسري - استقبالهم وأكرمهم غاية الإكرام، ثم عادوا بعد ذلك إلى المدينة، فلما علم هشام بن عبدالملك بإكرام والي العراق لهم عزله وعين بدلاً منه يوسف بن عمر الثقفي، ولم يكتف هشام بذلك، وإنما أمر هذا الوالي الجديد أن يقذف بخالد بن عبدالله القسري في غياهب السجن، وأن يذيقه من العذاب وأن يلفق التهم والجرائم للإمام زيد، مع تهديد خالد القسري، بأنه لن يكشف عنه العذاب ولن يغادر السجن، إن لم يشارك في تلفيق هذه التهم للإمام زيد.

ومن بين هذه التهم اتهامه بأن خالدًا قد أودعه مالا ولم يرده.

واستدعى هشام بن عبدالملك زيداً من المدينة، وسيره إلى يوسف الثقفي والي العراق، فقال له يوسف إن خالد بن عبدالله القسري ادعى انه أودعك أموالا، فلم تردها، فقال له زيد: كيف يودعني مالا، وهو يشتم آبائي على المنبر؟ فأمر بإحضار خالد من السجن، ثم قال له: هذا زيد قد أنكر أنك أودعته شيئا، وهنا كشف خالد حقيقة ادعائه الكاذب، حيث قال له: أتريد أن تجمع مع إثمك إثماً في هذا؟ كيف أودعه وأنا أشتمه وأشتم آبائه على المنبر؟ [٢].

هذه الاتهامات الفاجرة الكاذبة، لابد وأن تترك بصماتها القاتمة على نفس الإمام زيد تجاه الحكم الأموي، فماذا يفعل ولم يعد في جراب الصبر منزع؟

بث لوعته وشكواه إلى الله تعالى، وسلم أمره إليه، وعاد أدراجه إلى

(١) الإمام زيد للشيخ أبو زهرة، ص ٤٦ - ٤٧.
(٢) المرجع السابق.

المدينة فتلقفه واليها، وأوسعه فيضاً لا ينتهي من الإهانات والإساءات البالغة.

ازدادت وطأة الظلم عليه، ولم يعد لديه أي قدرة على حملها، وليس ثمة من البشر من يستطيع أن يرفع عنه كابوس الظلم، سوى الخليفة فهو المسؤول الأول، عن كل ما ينزل، بأي فرد من الرعية من أذى أو أعنات، فشد الرحال إليه دون أن يدري أن كل المصائب منه، شد الرحال إليه، وهو لا يتوقع أن حاله معه لا يختلف عن حال من يستجير من الرمضاء بالنار.

وكانت البداية مع هذا الخليفة تنبئ بسوء النهاية، وذلك أنه حينما استأذن في الدخول عليه لم يأذن له فعاود الاستئذان في اليوم التالي، فلم يأذن له أيضا، وهكذا تكرر منه الاستئذان، وتكرر عدم السماح بالدخول إمعانا في إهانته وإذلاله.

وكان في كل مرة يبعث إليه الخليفة أمرا بالعودة إلى المدينة، فيقول الإمام زيد: والله لا أرجع إلى خالد أبدا.

وفي النهاية سمح له الخليفة بالدخول، وبينما هو يعرض شكواه قال له الخليفة – متحديا: بلغني يا زيد أنك تذكر الخلافة، وتتمناها، ولست لها بأهل لأنك ابن أمة، قال زيد: إن لك جوابا، قال: فتكلم، قال: أنه ليس أحد أولى بالله و أرفع درجة عنده من نبي ابتعثه وقد كان إسماعيل ابن أمة وأخوه ابن صريحة، فآثره الله تعالى وأخرج منه خير البشر، وما على أحد من ذلك إذا كان جده رسول الله ﷺ، وأبوه علي بن أبي طالب، فقال له هشام: أخرج، فقال: أخرج ثم لا أكون إلا حيث تكره.

وفي رواية أخرى، ذكرها المسعودي في مروج الذهب أنه: " دخل زيد على هشام بن عبد الملك بالرصافة، فلما مثل بين يديه، لم ير موضعا يجلس فيه فجلس، حيث انتهى به المجلس، وقال: يا أمير المؤمنين ليس أحد يكبر عن تقوى الله، ولا يصغر دون تقوى الله، فقال هشام: أسكت لا أم لك أنت الذي تنازعك نفسك في الخلافة، وأنت ابن أمة.

قال: يا أمير المؤمنين إن لك جوابا، إن أحببت أجبتك به، وإن أحببت

أمسكت، فقال: أجب، فقال إن الأمهات لا يقعدن بالرجال عن الغايات، وقد كانت أم إسماعيل أمة لأم إسحاق، فلم يمنعه ذلك أن يبعثه الله نبيًّا وجعله للعرب، فأخرج من صلبه خير البشر محمدا، فتقول لي هذا، وأنا ابن فاطمة وابن علي...؟، ثم أنشده شعراً يعبر عن حمية الإمام زيد، وأنفته وكبريائه، ورفضه الظلم واستهانته في الموت في سبيل الحق، فأمره الخليفة بالخروج، فقال له: زيد هذه العبارة التي تعبر عن مدى جرأته ومدى تحديه للخليفة، وهي قوله: اخرج ثم لا أكون إلا حيث تكره.

جهاده واستشهاده:

خرج الإمام زيد من مجلس هشام بن عبد الملك، وكله عزيمة وإصرار على مجابهة هذا الظلم، وعدم مهادنته، حتى لا يستفحل أمره، ويعم بلدان المسلمين جميعا، ولكن ما السبيل إلى ذلك؟ إن أهل المدينة يميلون إلى المسالمة والموادعة وعدم الانشغال بالسياسة كثيراً، ولن يستجيبوا له في مواجهة السلطة، وإنما سيعملون على تهدئته وحثه على أن يلوذ بالصبر، وأن يجنح إلى المهاونة، وإذا كان ثمة ظلم، فيمكن التغاضي عنه في سبيل هذه الانتصارات الباهرة التي تحققها الجيوش الإسلامية في شتى بقاع الأرض، ولأن ثورة على هذه الدولة لابد وأن يكون لها مردود عكسي على هذه الانتصارات، وإن رفع رايات الإسلام في بلاد الكفر أهم من ضياع حقوق بعض الناس أو حتى كلهم.

هذا هو منهج أهل المدينة ومنطلقهم تجاه سياسة الدولة بشكل عام، ولا يغيب مثل هذا المنهج عن الإمام زيد بحكم نشأته بينهم وبحكم حنكته وخبرته السياسية.

إذن لا أمل يرجى من نصرة أهل المدينة له، وما دام الأمر كذلك فليس أمامه حينئذ سوى أهل العراق خاصة، وإنهم قد طلبوا منه هذا الأمر، أكثر من مرة، لأن الظلم الذي لحقهم بسبب تشيعهم، كان أكثر من غيرهم، ولا طبيعتهم تجنح إلى الثورة بشكل عام.

إذن لابد من الاتجاه إلى العراق، وإعلان الثورة، من هناك بعد أن يعد العدة، وبعد أن يأخذ عليهم كل العهود والمواثيق.

وحين كشف عن وجهته لبعض أهله وخلانه، نصحوه كل النصح بأن يعدل عن ذلك، وألا يأمن جانب أهل العراق.

فهذا أحدهم وهو داود بن علي بن عبدالله بن عباس، يذكره بمواقف هؤلاء تجاه آبائه وأجداده، وكيف أنهم خذلوهم، وغدروا بهم أبشع أنواع الغدر، فيقول له هذا الكلام الذي يقطر شفقة ورحمة، وخوفا عليه من مصير حالك محتوم لو أحسن الظن بأولئك العراقيين.

ومن كلام داود في هذا الشأن: " ابن عم إن هؤلاء يغرونك من نفسك، أليس قد خذلوا من كان أعز عليهم، منك جدك علي بن أبي طالب حتى قتل، والحسن من بعده بايعوه، ثم وثبوا عليه، فانتزعوا رداؤه وجرحوه، أو ليس قد أخرجوا جدك الحين، وحلفوا له وأسلموه، ولم يرضوا بذلك حتى قتلوه، فلا ترجع إليهم، وإني خائف إن رجعت إليهم، ألا يكون أحد أشد عليك منهم، وأنت أعلم، ومضى إلى المدينة وذهب زيد إلى الكوفة " (١).

مكث زيد بالكوفة شهراً يتابع الناس ويشحذهم ضد الطغيان والظلم، ويتربص بهم ليوم موعود، هو يوم المعركة الذي سيكون قريباً بإذن الله تعالى.

وكان الإمام زيد طوال هذه الفترة مستخفياً يتنقل من بيت إلى آخر وتأتيه الوفود تحت جنح الظلام تبايعه في سرية تامة.

وكان نص المبايعة يتمثل في الآتي: إنا ندعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه وجهاد الظالمين والدفع عن المستضعفين، وإعطاء المحرومين، وقسم هذا الفيء بين أهله على السواء، ورد المظالم ونصرة أهل الحق، أتبايعون على ذلك؟ فإذا قالوا: نعم وضع يده على أيديهم، ويقول لكل واحد منهم: عليك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسول الله ﷺ لتفين ببيعتي، ولتقاتلن عدوي ولتنصحن لي في السر والعلانية، فإذا قال المبايع: نعم مسح يده، على يده وقال: " اللهم أشهد ".

ويروى أنه بايعه من أهل الكوفة وحدها خمسة عشر ألفا، وقيل:

(١) الإمام زيد للمرحوم الشيخ أبي زهرة، ص ٥٧.

أربعون ألفا، وهذه هي الرواية الأرجح من وجهة نظرنا، حيث ورد ما يؤيدها وهو الحوار الذي دار بين الإمام زيد وبين أحد أصدقائه حيث ذكر فيه الإمام زيد أن من بايعه أربعون ألفا، وسيأتي هذا الحوار بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

وبعد ذلك اتجه الإمام زيد إلى البصرة حيث مكث بها مدة شهرين ثم عاد بعدها إلى الكوفة ثانيا. ومن الكوفة كان يبعث أعوانه ورسله إلى باقي بلاد العراق يدعون له.

ورغم كثرة من بايعه إلا أن أصدقاءه المخلصين والمدركين لحقائق الأمور وأبعادها من أهله وذويه لم ينخدعوا بذلك أبدا، وإنما كانوا في قلق دائم وتخوف بالغ من المصير القاتم الذي ينتظر هذا الإمام العظيم على يد هؤلاء الذين سيخذلونه وينفضون من حوله ويسلمونه لأعدائه عند اشتداد المحنة لأن الخديعة والغدر طبع أصيل فيهم، والطبع لا يتغير أبداً مهما طالت الأيام.

ولذا فقد استمروا في نصحهم له أن يرجع إلى المدينة ولا ينخدع بهؤلاء الذين يبايعونه، حتى وإن كثر جمعهم وازداد حماسهم فقد انكوى أهل البيت بخداعهم أكثر من مرة، وتجرعوا المر، والظلم من غدرهم أكثر من مرة أيضاً وفقدوا السواد الأعظم من خيرة رجالهم وأحسن شبابهم بسبب نقض هؤلاء لكل العهود والمواثيق.

ومن ثم فقد كتب إليه عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب قائلاً بعد أن حمد الله وأثني عليه " أما بعد، فإن أهل الكوفة نفخ في العلانية خور السريرة، هرج في الرخاء، جزع في اللقاء، تتقدمهم ألسنتهم، ولا تشايعهم قلوبهم، ولقد تواترت إلي كتبهم بدعوتهم، فصممت عن ندائهم، وألبست قلبي غشاء عن ذكرهم يأساً منهم واطراحًا لهم وما لهم مثل إلا كما قال علي ابن أبي طالب " إن أهملتم خضتم وإن حوربتم خزتم، وإن اجتمع الناس على إمامة طعنتم، وإن أجبتم إلى مشقة نكثتم ".

وقال له أحد أصدقائه المقربين إليه: نشدتك بالله كم بايعك؟ قال زيد أربعون ألفا، فقال الرجل: فكم بايع جدك الحسين؟ قال زيد ثمانون ألفا،

فسأله الرجل عن عدة من ثبت مع جدك؟ فقال زيد ثلاثمائة. فقال الرجل: إن الزمن الذي بويع فيه جدك الحسين، كان أفضل من هذا الزمن، وأن جدك الحسين كان خيرا منك، ومع ذلك خذله أهل الكوفة.

ثم نصحه صاحبه، هذا أن يعود إلى المدينة، فيلزمها، فلن يفي له هؤلاء بعد أن غدروا بجده، فقال له زيد " قد بايعوني ووجبت البيعة في عنقي وأعناقهم ".

لا شك إن الإمام زيد كان قد بذل جهدا خارقاً في استخفائه عن أعين الحاكم طوال هذه المدة التي قضاها في الكوفة والبصرة، ولا شك أيضاً أن جميع من كانوا حوله قد بذلوا نفس الجهد أيضاً في تكتم أخباره، ولكن لابد في يوم ما أن يظهر المستور خاصة إذا طال به المدى وكثر إتباعه ومريديه.

وهذا هو ما حدث بشأن استخفاء الإمام زيد بدعوته، فقد وصل أمره إلى الخليفة هشام بن عبدالملك فأرسل كتابا من فوره إلى واليه في العراق يوسف بن عمر الثقفي يؤنبه فيه قائلا: " إنك لغافل، وإن زيداً بن علي بالكوفة يبايع له، فألح في طلبه وأعطه الأمان فإن لم يقبل فقاتله ".

وما إن وصل كتاب الخليفة هشام بن عبد الملك إلى والي العراق حتى تفاقم غضبه، واندلعت ثورته، فانطلق بجنوده، يقتحم البيوت على من فيها دون مراعاة أي حرمة، لأهلها بغية الظفر بالإمام زيد، ولكن دون جدوى فقد أمعنوا في إخفائه والتمويه على هذا الوالي.

ولما يئس من العثور عليه حانت له فكرة شيطانية سوداء، لأنها تفرض من الناحية الأدبية والأخلاقية على الإمام زيد أن يعلن عن نفسه.

وهذه الفكرة تتمثل في قيامه بالقبض على زعماء المبايعين للإمام زيد والتنكيل بهم على ملأ من الناس وحبسهم، وذلك لأنه يعلم بداية أن من هو في مثل شهامة الإمام زيد وقوة أخلاقه يأبى على نفسه، أن يظل مستخفياً بينما المخلصون من أتباعه وأنصاره يلاقون أشد ألوان العذاب.

وقد نجحت بالفعل هذه الحيلة الشيطانية في ظهور الإمام زيد، وإعلانه عن مكان وجوده، ولكن القبض عليه لم يكن بالشيء الهين أو

اليسير، بل فيه مخاطرة بالغة لأنه يعلم مدى بسالته وشجاعته ومدى بسالة الفئة المخلصة من جنوده والتي تقف سدا منيعا دون تسليمه لهم.

إذن فعليه الآن أن يدع الإمام زيدًا قليلاً رغم إعلانه عن مكان وجوده وأن يواصل القبض على أعيان شيعته ووجهائهم ويوسعهم عذاباً وتنكيلاً وذلك بغرض أن يبث الرعب والفزع في قلوب الباقين فيتخلوا عن الإمام زيد.

ومن العجيب أنه قد نجح أيضاً في هذه الفكرة الأخرى، فهاهم هؤلاء المتفلسفون قد ظهروا على حقيقتهم، وذلك أنهم قد عقدوا اجتماعاً فيما بينهم انتهوا فيه إلى إرسال وفد منهم إلى الإمام زيد، يسألونه ويناقشونه في أمور ليس لها أي مجال الآن للنقاش، وإنما كان مجالها قبل ذلك بكثير، وعلى وجه التحديد قبل أن يبايعوه، وإلا فعلى أي أساس بايعوه؟

قالو له: ما قولك يرحمك الله في أبي بكر وعمر؟ فقال زيد: رحمهما الله وغفر لهما ما سمعت أحدًا من أهل بيتي يتبرأ منهما، ولا يقول فيهما إلا خيرا. قالوا: فلم تطالب إذاً بدم أهل البيت، إلا أن يكونا وثبا على سلطانكم فنزعاه من أيديكم؟ قال لهم زيد: إن أشد ما أقوله فيما ذكرتم، إنا كنا أحق بسلطان رسول الله ﷺ من الناس أجمعين، وإن القوم استأثروا علينا به ودفعونا عنه، ولم يصل ذلك عندنا بهم كفرا، وقد ولوا فعدلوا في الناس وحكموا بالكتاب والسنة.

قالوا: فلم يظلمك هؤلاء؟ وإذا كان أولئك لم يظلموك فلم تدع إلى قتال قوم ليسوا لك بظالمين؟

فقال: إن هؤلاء ليسوا كأولئك، إن هؤلاء ظالمون لي ولكم ولأنفسهم، وإنما ندعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وإلى السنن أن تحيا وإلى البدع أن تطفأ، فإن أجبتمونا سعدتم، وإن أنتم أبيتم فلست عليكم بوكيل ".

ففارقوه ونقضوا البيعة ودعوا الآخرين إلى الانصراف عنه.

وهذا أعجب موقف في التاريخ، أنهم يريدون ثمن تأييدهم، له أن يسب هذين الصحابيين الجليلين، وإلا فلا يستحق مناصرتهم، وهو ثمن فادح لا يقوى عليه من هو في مثل الإمام زيد ورعا وإيمانا وتقوى، ولأن

يمزق جسمه إرباً، أو يلقى به من جبل شاهق، لهو أهون عليه من أن ينال أيا من هذين الشيخين بسوء.

ولا شك أنهم كانوا يعرفون ذلك عنه من زمن بعيد، لأن فكره ومنهجه في هذا الأمر وغيره كان واضحاً للجميع كل الوضوح ولا يتصور أبدا أن يكون قد خالطهم وخالطوه طوال هذه الفترات، التي كان يتردد فيها على الكوفة دون أن يتطرقوا معه إلى مثل هذه القضايا التي تعتبر من صميم الدين وجوهر العقيدة عندهم.

ولكنه تَمَحكٌ وتمحل للتخلص من تبعات هذه البيعة، ولم يحملهم على ذلك إلا الندالة والجبن والخسة والغدر ليس إلا.

وبعد أن اطمأن يوسف بن عمر الثقفي والي العراق، إلى انصراف السواد الأعظم ممن بايعوا الإمام زيدًا عنه أسرع بتنفيذ خطته، التي وضعها لقتال الإمام زيد، وذلك قبل أن يؤثر عليهم المخلصون، من أنصار الإمام زيد ويحثوهم على العودة إليه مرة أخرى، فحاصر المنطقة التي يوجد بها الإمام زيد بما فيها من أسواق، وكذلك أغلق أبواب المسجد الكبير بالكوفة على من فيه، ثم أخذ أحد كبار أعوان الإمام زيد فقتله، وعلق رأسه على باب القصر فلم يجد الإمام زيد بدا من خوض غمار هذه المعركة التي فرضت نفسها عليه قبل الموعد الذي حدده لها بشهر، وكلف بعض رجاله أن ينادي في الناس بشعار الحرب وهو: " يا منصور يا منصور إلى القتال يا منصور ".

واأسفاه فقد ظل المنادي ينادي، ولا حياة لمن ينادي وكأنه ينادي في أطلال بالية خربة ليس بها إلا عظام نخرة، وجثث خامدة نتنة، وذهب النداء أدراج الرياح. وصدق فيهم قول الشاعر:

وأنت تسمع لو ناديت حيا ::: ولكن لا حياة لمن تنادي

وإلا فمن ذا الذي يتصور ألا يخرج معه من بين الآلاف المؤلفة الذين بايعوه سوى مائتين وثمانية عشر رجلاً، من ذا يتصور أن أربعين ألف رجل تتبخر رجولتهم في وقت المحنة، ولا يثبت منهم معه إلا هذا النذر اليسير.

ولذا لما رأى الإمام زيد هذا التخاذل منهم، قال هذه العبارة التي تثير الحسرة واللوعة والأسى والألم وتحرك في النفس كل معاني الاشمئزاز والاحتقار لهؤلاء، وذلك حيث قال: " أخاف أن يجعلوها حسينية " وصدق حدسه وظنه، وجعلوها أبشع من حسينية وأثبتوا بكل جدارة أنهم في الخسة كأسلافهم بل أسوأ وأسوأ.

ومما يلفت النظر لكل هؤلاء الذين خرجوا مع الإمام زيد، أو معظمهم كانوا من الفقهاء والقراء بشكل عام، وأمثال هؤلاء لا يخرجون معه من فراغ، وإنما لابد من وقوفهم على أدلة تجعل الحق معه دون الأمويين.

ورغم قلة عدد جنود الإمام زيد، فإنهم قد ثبتوا في مواجهة الجيش الأموي الذي يفوقهم عدة وعددا، ويزيد عليهم بمراحل شتى، ولم يكن موقفهم دفاعيا فقط، وإنما كان هجومياً بالدرجة الأولى فكسروا جناح هذا الجيش وقتلوا منهم أكثر من سبعين واحدًا، ولم يجد الأمويين من الاستعانة بُدًّا من الاستعانة بالرماة، لما عجزوا عن الثبات أمامهم وجهاً لوجه.

فأمطرهم الرماة بوابل منهمر من السهام، وهذه السهام، لا قبل لأحد بها حيث لا يملك لها رداً، ولذا فقد كانت هي السبب المباشر في استشهاد أكثرهم حتى إن الإمام زيدًا قد أصابه سهم في جبهته، وعند انتزاعه منها فاضت روحه إلى بارئها وباستشهاده، كتب التاريخ صفحة بل صفحات داكنة السواد ومكللة بالعار الذي يوصم به هؤلاء على مدى الأيام.

وحين استشهد الإمام العظيم توقع ابنه يحيى ما يمكن أن يحدث لجثمان أبيه من أولئك الأمويين، لو علموا مكان قبره، فعمد إلى دفنه في ساقية وردمها، وغرس عليها بعض النبات زيادة في التمويه، ولكن لم يهدأ بال الأمويين حتى عرفوا مدفنه عن طريق جواسيسهم، فأخرجوا جثمانه منه ومثلوا به، وصلبوا، ثم أحرقوه وذروا رماده في الهواء، وكان ذلك كله بأمر هشام بن عبدالملك زيادة منه في التشفي، وإطفاء لنار الحقد المتقدة في قلبه تجاه البيت النبوي عامة وهذا الإمام العظيم على وجه

الخصوص.

أصول المذهب الزيدي:

المتتبع للمذهب الزيدي يجد أنه لا يختلف كثيراً في مصادره التي اعتمد عليها من غيره من مذاهب جمهور أهل السنة.

فأرباب هذا المذهب يتفقون مع جمهور أهل السنة في الأخذ بالكتاب والسنة [١] والإجماع [٢] والقياس [٣]. كما يتفقون مع الكثيرين من أرباب أهل السنة أيضاً في الأخذ بالمصالح المرسلة [٤] والاستحسان [١]

---

(١) يلاحظ أن الزيدية في الأخذ بالسنة لم يكونوا متعصبين تعصب الإمامية، وإنما كانوا متزنين غاية الاتزان، حيث لم يشترطوا في قبول الحديث أن يكون عن طريق أئمتهم كما فعل الإمامية، بل كانوا يأخذون به إذا كان الراوي معروفا بالعدالة، والضبط حتى وإن كان من غير أئمتهم، ولهذا كثيرا ما نراهم يستشهدون بالعديد من الأحاديث الواردة في كتب أهل السنة، كصحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ومسند الإمام أحمد، وصحيح ابن حبان وغير ذلك، وهذه هي الروح الإسلامية الحقيقية التي لا تعرف الجمود ولا التعصب في غير الحق.
يقول المرحوم الإمام أبو زهرة في كتابه: " تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٦٧٨ " : وإنه بالموازنة الدقيقة بين الأحاديث المروية في المجموع عن طريق الإمام زيد، والأحاديث الثابتة في السنة لا نجد في المجموع شاذا من الأحاديث المروية في صحاح السنة، فلا يكاد يجد القارئ حديثا في المجموع ليس له عدة شواهد من كتب السنة المعروفة عند جمهور المسلمين.
وأن الزيدية لذلك يصححون ما يصح من كتب السنة، ويحتجون لما فيها، ويقتبسون منها، ولم يضعوا محاجزات بينهم وبين علماء السنة، فهم يقبلون روايات المخالفين لهم إذا كانوا عدولا كما يقبلون العدول من الزيدية على سواء، فلم يقيموا شقة فارقة بين رواتهم ورواة غيرهم، كما فعل الإمامية إذ لا يقبلون رواية العدول من مخالفيهم، وربما يقبلون رواية الفساق منهم.

(٢) انظر كتاب " الكاشف لذوي العقول " تأليف الإمام أحمد بن محمد بن لقمان ص ٧٠، وما بعدها. وكتاب " الزيدية نظرية وتطبيق " تأليف علي بن عبدالكريم الفضيل ص ٢٩.

(٣) " الكاشف لذوي العقول " ص ٨٥ وما بعدها، وكتاب " الزيدية نظرية وتطبيق ص ٣٠.

(٤) يأخذ الزيدية بالمصلحة المرسلة، ولكنهم يدخلونها في القياس، ويسمونها بالمناسب المرسل: وهو الذي لا يشهد له نص خاص، ولكنه ملائم لمقاصد الشريعة " انظر: كتاب " الإمام زيد " للمرحوم الإمام أبي زهرة ص ٤٤٥ وما بعدها، وكتاب الزيدية نظرية وتطبيق

والاستصحاب [٢] ومفهوم المخالفة وشرع من قبلنا [١].

ص ٣٢-٣٣.

(١) جاء في كتاب " هداية العقول " ج٢ ص ٦٣٧ تأليف الإمام الحسين بن المنصور بالله القاسم ابن محمد، الاستحسان مختلف في تحقيق معناه وكونه دليلا معمول به، فقال به بعض أصحابنا الحنفية والحنابلة وأنكره غيرهم حتى قال الشافعي: من استحسن فقد شرع " أي أثبت حكما من تلقاء نفسه لا من قبل الشارع.
وقد قيل في معناه: " هو العدول بحكم المسألة عن حكم نظائرها إلى خلاف النظير بوجه أقوى ".
جاء في صفحة ٦٣٨: " والذي استقر عليه رأي المتأخرين من الحنفية، أن الاستحسان دليل يقع في مقابله القياس الظاهر سواء كان أثرا كالسلم والإيجارة، وبقاء الصوم مع المنافي في حق الناس، أو إجماعا كالاستصناع ودخول الحمام، وتخصيص أثر السلم وإجماع الاستصناع عموم حديث " لا تبع ما ليس عندك أو ضرورة كطهارة الحياض والآبار أو قياسا خفيا وأمثلته كثيرة.
وهذه الأقوال تنفي تحقق استحسان مختلف، فيه لرجوعها إلى الترجيح بين الأدلة الشرعية وهو أمر متفق عليه.
وانظر كتاب: " الزيدية نظرية وتطبيق " ص ٣٣، فقد جاء فيه: " المصدر السادس - أي من مصادر الزيدية - الاستحسان " وهو عبارة عن دليل يقابل القياس الواضح "، ويثبت بالأثر كما في خبر المصراة، وبالإجماع كأجرة دخول الحمام مثلا، وبالضرورة كما في طهارة الحياض والآبار ".

(٢) جاء في المرجع السابق ص ٦٣٠-٦٣١ " الاستصحاب، ومعناه إبقاء التمسك بالدليل حتى يرد ما يغيره بأن يجعل الأمر الثابت في الماضي باقيا في الحال لعدم العلم بالمغير.
وقد يكون استصحابا لحكم عقلي كاستصحاب البراءة الأصلية حتى يرد ناقل، وقد يكون لشرعي كاستصحاب الملك والنكاح والطلاق حتى يرد مغير كالعلم بالبيع والطلاق والاسترجاع.
وهو معمول به عند الأكثر من أصحابنا الشافعية خلافا للمعتزلة وجمهور الحنفية والقرشي من أصحابنا ".
قد شرحوا وجهة نظرهم في وجود الأخذ بالاستصحاب، حيث قالوا: إن تحقق الشيء في حال بلا ظن معارض طارئ عليه يستلزم ظن البقاء، لذلك الشيء المتحقق ضرورة، ولولا هذا الظن لما حسن من العاقل مراسلة من فارقه.. وإرسال الهدية والوديعة إلى بعد، والظن متبع شرعا.. ".
وناقشوا المعارضين للاستصحاب وردوا عليهم ردودا قوية نذكر منها:
" وقال الآخرون: " انحصار أدلة الشرع في النص من الكتاب والسنة والإجماع والقياس يقتضي ألا يثبت حكم شرعي في النص من الكتاب والسنة والإجماع والقياس

ولكنهم يختلفون عن مذاهب أهل السنة جميعاً في الأخذ بإجماع العترة وقول الإمام علي ﷺ " والعقل - أي ما يقتضيه من حسن وقبح - ومن ثم فهذا يقتضينا أن نعرض بإيجاز لهذه **الأدلة الثلاث عندهم:**

أولا: إجماع العترة ومدى حجيته عند الزيدية:

المراد بإجماع العترة عند الزيدية هو إجماع أهل بيت رسول الله ﷺ المتمثلين في كل من الإمام علي ﷺ والسيدة فاطمة الزهراء والإمام الحسن والإمام الحسين.

فإذا اتفق هؤلاء الأربعة على رأى معين يتعلق بمسالة شرعية فإن هذا الرأي يصير حجة شرعية ويجب العمل به، مادام قد حاز إجماع هذه العترة الطاهرة [٢].

وقد استدل الزيدية على حجية هذا الإجماع بأدلة كثيرة، نذكر منها ما

يقتضي أن لا يثبت حكم شرعي لغيرها، والاستصحاب ليس منها فلا يحتج به في الشرعيات.

وأجيب بأن ذلك مسلم في ابتداء الحكم الشرعي فلا يثبت الحكم ابتداء إلا بها، وأما في الحكم ببقائه، فممنوع بل يكفي في الاستصحاب.

وقالوا ثانياً: " لو ظن به البقاء لوقع لزوم تقدم بينة النفي على بينة الإثبات لتأييدها باستصحاب البراءة الأصلية.

قلنا: مسلم لو حصل الظن بها.... ولكن الظن منتف في بينة النفي لأنه لا يبعد غلطها في ظن الموجود معدوما لعدم العلم به. بخلاف النفي ولان إنكار الحق أكثر من دعوى الباطل فتعارض الغلبة أصالته فلا يحصل به الظن عند وجود المعارض.

وانظر كتاب " الزيدية نظرية وتطبيق " ص ٣٠. انظر: كتاب هداية العقول ج ٢ ص ٣٨٢ وما بعدها، وكتاب " الزيدية، نظرية وتطبيق ص ٣٥.

(١) انظر المرجع السابق ص ٦٣٤ فقد جاء فيه:

والخلاف في تعبده وتعبد من قبله من الأنبياء عليهم السلام بعد البعثة واقع كذلك أي كما وقع الخلاف في تعبده بشرع من قبله قبلها.

فذهب الأكثر من أصحابنا والحنفيه والشافعية انه كان متعبدا بما صح له وعلمه من شرائع من قبله بطريق الوحي أو التواتر لا من جهة كتبهم وتقل أربابها لأنهم حرفوا أو ظهروا العداوة فلا يعتبر نقلهم ولا نقل من اسلم منهم لعبد الله بن سلام وكعب الأخبار لأنه عن كتبهم..وانظر كتاب " الزيدية نظرية وتطبيق " ص ٣٣ - ٣٤.

(٢) انظر كتاب " هداية العقول " ج٢ ص ٥٠٩، و " كتاب الزيدية نظرية وتطبيق " ص ٢٩.

يأتي:

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (١).

فقالوا: إن وجه الاستدلال من الآية أنه تعالى أخبر مؤكداً بالحصر بإرادته إذهاب الرجس عن أهل البيت، وتطهيرهم تطهيراً تاماً، وأن ما يريده الله تعالى من أفعاله واقع قطعا، فثبت إذهاب الرجس عنهم وطهارتهم عنه الطهارة التامة.

وقالوا: المراد بالرجس المطهرون عنه إنما هو ما يستخبث من الأقوال والأفعال، ويستحق عليه الدم والعقاب، وليس المراد من ذلك إزالة الخبث الحقيقي عنهم إذ لا يخلو عنه أحد.

وكذلك قالوا: ليس المراد هنا بإذهاب الرجس - الذي هو بمعنى الخطأ - عن كل فرد منهم وإنما المراد إذهابه عن جماعتهم، وإذا ذهب الخطأ عن جماعتهم وجب إن يكون إجماعهم حجة.

وقالوا أيضا: أن سبب نزول هذه الآية يفيد حصر عترة الرسول ﷺ فيما سبق وعدم دخول أزواجه عليهن السلام ولا أي احد آخر من أقاربه في عترته ﷺ.

وذلك أنه قد ورد في الترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: " نزلت هذه الآية وأنا جالسة على باب بيت النبي ﷺ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾(٢)، وفي البيت رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين، رضي الله عنهم فجللهم بكساء، وقال: " اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب الرجس عنهم وطهرهم تطهيرا ".

فقلت: يا رسول الله، ألست من أهل البيت؟ فقال: **«إنك على خير، إنك من أزواج النبي»** وفى رواية أنه قال: **«اللهم هؤلاء أهل بيتي وعترتى»**.

(١) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.
(٢) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

الدليل الثاني:

قوله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ ﴾ (١).

فقالوا: إن هذه الآية دلت على أن مودتهم طاعة بل واجبة، فيكونون على الحق، وإلا حرمت مودتهم لقوله تعالى: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ (٢).

وكونهم على الحق يقتضي وجوب متابعتهم لعدم الواسطة بين الحق والضلال بدليل قوله تعالى: ﴿ فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ ﴾ (٣).

والمراد بالقربى أهل البيت لما روي عن الإمام علي ﷺ، أنه قال: فينا آل محمد آية لا يحفظ مودتنا إلا كل مؤمن ثم قرأ: ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ ﴾(٤). قالوا: يا رسول الله، ومن قرابتك الذين وجبت علينا مودتهم قال: " علي وفاطمة وأبنائهما " (٥).

الدليل الثالث:

قول الرسول ﷺ: **«إني تارك فيكم الثقلين، ما إن تمسكتم بهما، لن تضلوا من بعدي أبدا. كتاب الله وعترتي أهل بيتي ألا وإنهما لن يفترقا، حتى يردا على الحوض»** (٦).

وفي رواية: **«إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبدا كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض»** (٧).

ووجه الدلالة من هاتين الروايتين، وما في معناهما أن حكم التمسك بالعترة كالتمسك بالكتاب، فإذا كان التمسك بالكتاب واجبا، لكونه حجة لا تجوز مخالفتها فكذلك التمسك بجماعتهم.

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الشورى.
(٢) الآية ٢٢ من سورة المجادلة.
(٣) الآية ٣٢ من سورة يونس.
(٤) الآية ٢٣ من سورة الشورى.
(٥) هداية العقول جـ ١ ص ٥٢٤.
(٦) المرجع السابق ص ٥٢٥.
(٧) المرجع السابق.

الدليل الرابع:

قوله ﷺ: «**مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك**» أخرجه الحاكم في مستدركه عن أبي ذر الغفاري.

وفي رواية عن الإمام أبي عبدالله الجرجاني بلفظ: «**ومن تخلف عنها غرق**» (١).

فقالوا: إن هذا الحديث وما معناه صريح في نجاة المتبع لهم وهلكة المخالف لهم، ولو لم تكن جماعتهم معصومة عن الخطأ لما كان كذلك.

الدليل الخامس:

قوله ﷺ: «**أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء فقالوا لو كان متبعهم مخطئا لكان غير آمن**».

موقف الجمهور من هذه الأدلة:

يرى جمهور الفقهاء أن هذه الأدلة إذا أفادت مدى ما يتميز به أهل بيت الرسول ﷺ من ورع وفضل، وتقوى، فإنها لا تدل بحال على حجية، ما اتفقوا عليه من أقوال تتعلق بالأحكام الشرعية، ولا على عصمتهم من الخطأ في الرأي.

ثانيا: مدى حجية قول الإمام علي عند الزيدية.

للزيدية هنا أربعة آراء:

الرأي الأول: أنه حجة، وهذا قول القليل منهم.

الرأي الثاني: أنه مرجح على غيره، وليس بحجة في نفسه وهذا رأي الكثير منهم.

الرأي الثالث: الوقف في كونه حجة مع القطع بترجيحه على غيره

---

(١) هداية العقول ص ٥٢٧.

ومما ورد في هذا الشأن أيضا انه ﷺ قال: «عليكم بأهل بيتي فأنهم لن يدخلوها في ضلالة ولن يخرجوكم من هداية».

قال: «أهل بيتي أئمة المهدي فقدموهم ولا تقدموا عليهم وأمروهم ولا تأمروا عليهم وتعلموا منهم ولا تعلموهم فأنهم أعلم منكم» انظر: كتاب سيرة الهادي إلى الحق تأليف علي بن محمد بن عبيدالله العباس. تحقيق الدكتور سهيل زكار ص ٢٦-٢٧.

من أقوال أصحابه.

الرأي الرابع: أنه لا يعتبر حجة إلا بوجهين: أحدهما أن يقول بقول ويجمع عليه أهل البيت، وثانيهما أن يحصل إجماع من أهل البيت أن كل ما قاله حجة، ولكن بدون هذين الوجهين لا يكون قوله حجة.

هذا وقد احتج القائلون بأن رأيه حجة بالاتي:

١- بما روى عن النبي ﷺ أنه قال:«**أنا دار الحكمة وعلي بابها**» أخرجه الترمذي عن علي رضي الله عنه.

وفي رواية أخرى أنه ﷺ قال:«**أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب**» أخرجه الطبراني.

فقالوا: إذا لم يكن الحق معه لم يكن للحكمة والعلم النبوي باباً.

٢- بما أخرجه الحاكم والطبراني أن النبي ﷺ قال:«**علي مع القرآن، والقرآن مع علي ولن يفترقا حتى يردا على الحوض**».

٣- بما أخرجه الطبراني والحاكم عن زيد بن أرقم أن النبي ﷺ قال:«**من أحب أن يحيى حياتي ويموت موتي ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي... فليتولى علي بن أبي طالب فإنه لن يخرجكم من هدي ولا يدخلكم في ضلال**».

٤- بما أخرجه الديلمي أن النبي ﷺ قال:«**يا علي أنت تبين للناس ما اختلفوا فيه من بعدي**».

٥- وبما أخرجه الديلمي أيضا أن النبي ﷺ قال:«**أعلم أمتي من بعدي علي بن أبي طالب**».

٦- وكذلك بما أخرجه الديلمي أن النبي ﷺ قال:«**يا عمار، إذ رأيت علي قد سلك وادياً وسلك الناس وادياً غيره فأسلك مع علي ودع الناس إنه لن يدلك على ردي ولن يخرجك عن هدى**».

٧- وبما أخرجه ابن عساكر عن عمار بن ياسر أن النبي ﷺ قال:«**يا علي ستقاتلك الفئة الباغية وأنت على الحق فمن لم ينصرك يومئذ فليس مني**».

٨- بما أخرجه الحاكم عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال:«**من فارق علياً فقد**

فارقني، ومن فارقني فقد فارق الله».

٩- بما أخرجه أبو داود في الحلية عن حذيفة أن النبي ﷺ قال: «إن تولوا علياً تجدوه هاديا مهديا يسلك بكم الطريق المستقيم».

موقف الجمهور من هذه الأدلة:

لم يأخذ فقهاء أهل السنة بهذه الأدلة، وكذلك لم يأخذ بها جمهور الزيدية وذلك إما لأنها ضعيفة عندهم، أو لأنها في غير محل النزاع، حيث لا تفيد عصمة الإمام على عن الخطأ، وبالتالي لا تفيد حجية أقواله، وإن أفادت مدى ما يتمتع به الإمام علي من علم وفضل، وهذا لا يختلف عليه أحد من فقهاء أهل السنة ولكن هذا شيء واعتبار أقواله حجة في التشريع شيء آخر.

ونعتقد أن المغالاة في التشيع، هي التي حملت الفريق الأول من الزيدية على القول بحجية أقوال الإمام علي رضي الله عنه.

كما نشك في صحة الكثير من هذه الأحاديث، ونعتقد أن المغالاة في التشيع وراء وضع الكثير منها، وهذا لا يتنافى بحال مع حبنا وإجلالنا للإمام علي رضي الله عنه، وكل أهل بيت رسول الله ﷺ وكل الصحابة رضي الله عنهم ولكن الحق أحق أن يتبع.

ثالثا: العقل كمصدر من مصادر التشريع عند الزيدية[1].

مما انفرد به المذهب الزيدى وخالف فيه مذاهب أهل السنة جميعا أنه اعتبر العقل احد مصادر التشريع الإسلامي، وذلك باعتبار أن الله قد أودع ملكة إدراك ما في الأشياء والأقوال والأفعال وسائر التصرفات من حسن أو قبح.

ومن ثم قالوا: أنه إذا حكم العقل على قول أو فعل، بأنه قبيح كان منهيا عنه من قبل الشرع، وإن لم يكن ثمة أي دليل آخر يفيد ذلك، وكذلك إذا حكم العقل بحسن أي قول أو فعل كان مطلوبا من قبل الشارع، وإن لم يكن هناك أي دليل آخر يفيد ذلك.

(١) انظر فيما تقدم: كتاب هداية العقول ج٢ ص ٢٧٠ وما بعدها، وكتاب تاريخ المذاهب الإسلامية للإمام أبي زهرة ص٦٨٠.

وهذا ما حداهم إلى القول باعتبار العقل دليلا شرعيا، ولكنهم حين جعلوا العقل أحد مصادر التشريع الإسلامي، فإنهم قد أخروا مرتبته عن سائر الأدلة الأخرى - من الكتاب والسنة والإجماع والقياس والمصالح المرسلة والاستصحاب والاستحسان ومفهوم المخالفة وشرع من قبلنا بل وأخروا الأخذ به عن مقاصد الشريعة كلها سواء كانت ضرورية أو حاجية أو تحسينية.

وعلى ذلك فإنه إذا وجدنا أي دليل من أدلة الشريعة أو أي مقصد من مقاصدها، فلا يكون ثمة مجال لتحكيم العقل على الإطلاق.

ومن ثم فقد جاء في كتاب الإمام زيد للمرحوم الإمام أبي زهرة نقلا عن كتاب الكاشف ما نصه: إذاً عدم الدليل الشرعي من الكتاب والسنة والإجماع والقياس - بشتى ضروبه كان دليل العقل فإن عدمت هذه الأدلة عمل بديل العقل أي ما يقتضيه من حسن وقبح فمن شرط العمل به عدم الدليل الشرعي.

ومن جهة نظرنا نعتقد أن هذا الكلام من الزيدية ليس إلا كلاما نظريا ولا مجال فيه للتطبيق العملي، لأن دائرة الأدلة الفقهية - باعتراف الزيدية أنفسهم بالغة الاتساع بحيث تستوعب في نطاقها كل ما يقع على مسرح الحياة من أحداث، بحيث لا يمكن أن تقع أي حادثة، دون أن يكون ثمة دليل يحكمها، وإذا لم تخل أي حادثة عن دليل شرعي، تندرج تحته فأي مجال يبقى بعد ذلك للعقل ليعمل فيه.

وهذا ما سبق أن قرره الإمام أبو زهرة رحمه الله، ذلك حيث قال: " إنه بعد التوسعة في الدليل الشرعي، حتى شمل كل المصالح، ودفع المضار لم يكن ثمة فراغ يشغله الدليل العقلي المجرد، لأنه ما من واقعة من الوقائع، إلا أمكن إخضاعها لحكم الدليل الشرعي الواسع الذي يشمل النصوص ومواضع الإجماع والحمل على النصوص ومقاصد الشريعة العامة، وإذا كان الأمر كذلك فإن مراجعة تلك الأدلة الواسعة قبل تحكيم العقل ستغني لا محالة عن تحكيمه وحده ولا يكون ثمة موضع فراغ

يشغله " [1].

موقف الزيدية من قول الصحابي:

يرى الزيدية أن قول الصحابي لا يعتبر حجة على صحابي آخر ولا غيره من التابعين ومن بعدهم.

وقد ردوا على الذين استدلوا بحديث:«**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**» فقالوا: إنه مقدوح في رواته فمن رواته عبد الواحد الهاشمي القاضي، وقد قال فيه الدارقطنى: يضع الحديث، وقال أبو زرعة: روى أحاديث لا أصل لها، وقال ابن عدي: يسرق الحديث ويأتي بالمناكير عن الثقات، وقال فيه الذهبي في ميزانه: ومن بلاياه عن وهب بن جرير عن أبيه عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبي ﷺ :«**أصحابي كالنجوم من اقتدى بشيء منها اهتدى**».

وقالوا أيضا: أن من بين روايته كذلك عبد الرحمن بن زيد بن العمى عن أبيه وقد كذبه ابن معين والبزار، ونفى السعدي والجوزجاني عنه الثقة، وضعفه أبو داود وضعف أباه أيضا، وقال البخاري وأبوحاتم: متروك وواه.

وكذلك قالوا: إن ابن حجر ذكر في تلخيصه: أن عبد الحميد قد رواه من حمزة النصيبي عن نافع عن ابن عمر، وقال: إن حمزة ضعيف.

وذكروا أن الذهبي قال: أن من بين رجال إسناده ابن معين وهو لا يساوي فلسا. وقالوا: إن البخاري قال عنه منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن عدى: عامة مروياته موضوعة.

كما أفادوا: أن من بين طرقه جميل بن زيد عن مالك، عن جعفر بن محمد جابر، وقد قال ابن حجر: وجميل لا يعرف.

وذكروا كذلك أن ابن حزم قال عن هذا الحديث: إنه خبر موضوع مكذوب باطل.

موقفهم من قول أبي بكر وعمر:

(١) انظر كتاب الإمام زيد " للمرحوم الشيخ أبي زهرة سنة ٤٥٧-٤٥٨.

إن موقف الزيدية من قول أبي بكر وعمر، هو نفس موقفهم من قول الصحابي بشكل عام حيث لا يعتبرونه حجة كما سبق أن ذكرنا.

وقد ردوا على القائلين بحجية قولهما، فقالوا: أنهم شذوذ من الناس لا يعتد بقولهم.

وأجابوا على ما استدلوا به مما روى عن النبي ﷺ: **«اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»** وإن الأمر بالاقتداء يقتضى نفي الخطأ.

فقالوا: إنه حديث ضعيف لا يعتد به وذلك:

لأنه رواية عبدالملك بن عمير، وقد قال فيه الناصر عليه السلام: أن عبد الملك بن عمير كان شرطيا على رأس الحجاج، وكان عاملا لبني أمية، وكان وصيا لابن هبيرة، ولبني مروان، ومر بأصحاب على عليه السلام، وهم جرحى فجعل يجهز عليهم ويقتلهم وهو عند بعض أهل الحديث مجهول.

وقالوا: إن الذهبي قد ضعفه، وقال عنه البزار وابن حزم: لا يصح [1].

موقفهم من إجماع الخلفاء الراشدين:

إذا كان الزيدية لا يعتبرون قول الصحابي حجة ولا قول أبي بكر وعمر - كما سبق أن عرفنا - فإنهم كذلك لا يعتبرون ما اتفق عليه الخلفاء الراشدون حجة أيضاً حيث لا يوجد دليل يفيد وجوب حجية إجماعهم.

وقد أجابوا على ما استدل به بعض الفقهاء القائلين بحجية إجماعهم بما روى عن النبي ﷺ أنه قال: **«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ»**.

فقالوا: إن أبن القطان قد ضعفه، وكذلك رده ابن الحاجب [2].

موقفهم من عمل أهل المدينة:

إن رأى الزيدية في هذا الشأن يتفق كل الاتفاق مع رأي جمهور أهل

(١) المرجع السابق ص ٥٤١.
(٢) المرجع السابق.

السنة حيث يرون أن عمل أهل المدينة، لا يعتبر حجة، ولا مصدرا من مصادر الفقه الإسلامي [1].

ولما كان المالكية يذهبون إلى أن عمل أهل المدينة حجة، فإن الزيدية قد ردوا عليهم وقالوا: إن الأحاديث التي اعتبرها المالكية حجة في عمل أهل المدينة لا دلالة فيها على ذلك كقوله ﷺ: **«إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وتمنع طيبها»** فهذا الحديث وما شاكله لا يدل على نفي الخطأ عن إجماع أهل المدينة، وإنما يدل على فظها فقط، وشأن هذا الحديث كشأن غيره من باقي الأحاديث التي وردت في فضل كثير من البلدان الأخرى، ولم يقل أحد بحجية إجماع أهل هذه البلدان.

ومن ذلك مثلا قوله ﷺ في بيان فضل مكة [2]: **«ما أطيبك من بلد وأحبك إلي ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك»** وكقوله عليه السلام: **«إنك لخير أرض الله إلي الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت»** [3].

* * *

الاجتهاد عند الزيدية

إن من أهم ما يمتاز به المذهب الزيدي في غيره من باقي المذاهب الأخرى، أن باب الاجتهاد فيه لم يغلق في أي وقت، ولا في أي مكان، بل كان على النقيض من ذلك تماما، حيث أوجبوه على كل فقيه منهم يتعرض للفتوى ألا تكون فتواه عن تقليد لغيره، وإنما يجب أن تكون عن اجتهاد - أي بعد بحث وتأمل ونظر في الأدلة - فإن أفتى بغير اجتهاد، لا يكون فرق بينه وبين أي شخص عامي.

ومما يؤكد ذلك ما جاء في كتاب منهاج الوصول أنه: " ليس للمفتي أن يفتي بغير اجتهاد إذا سأله المستفتي عما عنده، وهذا لا خلاف فيه،

(١) المرجع السابق ص ٥٣٧ وما بعدها.

(٢) أخرجه الترمذي وابن حيان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن ابن عباس، نقلا عن هداية العقول - جـ ١ ص ٥٤٠.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده والترمذي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن عبدالله بن عدي انظر كتاب: هداية العقول- جـ ١ ص ٥٤٠.

قال الشيخ: وإلاّ يجب ذلك لجاز لغير المجتهد إفتاء العامي من الكتاب الذي صنفه المجتهد، لأنه إذا جاز لغير المجتهد أن يفتي السائل بمذهب غيره، لم يكن بينه وبين الحاكي فرق، والحكاية تجوز من العامي، فيجوز حينئذ من العامي أن يفتي من كتب المجتهدين ".

وإذا كان هذا هو منهج الزيدية، فمعنى ذلك أنهم تخلصوا من ربقة التقليد، وتحرروا من آساره فلم يحكموا على عقولهم بالتحجر، ولا بالشلل التام، وإنما انطلقوا في رحاب الشريعة، يقطفون من أدلتها ما يرونه صحيحا حتى وإن كانت هذه الأدلة لم ترد في كتبهم، وإنما وردت في كتب المذاهب الأخرى، ولذا فكثير ما كان فقهاء الزيدية يفتون بآراء غيرهم من المذاهب الفقهية المختلفة، ولم يكن ذلك عن تقليد لهذه المذاهب وإنما بعد التثبت من صحة الأدلة التي اعتمدوا عليها، فإذا صح عندهم الدليل صار لزاما عليهم الأخذ به ولا يجدون في ذلك أي غضاضة. لأن الشأن في الفقه ألا يكون متعصبا لمذهبه على حساب الحقيقة، فإذا ظفر بها لم يتركها حتى وإن كانت في غير مذهبه، فالشريعة أوسع من أن تنحصر في نطاق مذهب واحد، بل هي تضم في رحابها المذاهب جميعاً، وادعاء أي مذهب باحتكار الحق عنده، إنما هو ادعاء باطل، ومن ثم لم يحاول أي إمام من أئمة المذاهب الفقهية أن ينسب لنفسه هذا الزعم أبدا، وإنما كان يقول الواحد منهم رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب.

وإنما للأسف البالغ وجدنا ظاهرة التعصب المذهبي بعد عصر الأئمة، قد شاعت خاصة بعد إغلاق باب الاجتهاد، فغدت كل مجموعة من الفقهاء تمضي في إطار مذهب معين، وتتعصب له كل التعصب، وتتوهم أن الحق فيه وحده دون ما عداه من المذاهب الأخرى، حتى بلغ التعصب ببعضهم، أن قال كل: آية على غير مذهبنا فهي مؤولة أو منسوخة وكذلك كل حديث.

وسلم أئمة الزيدية والمحققون الكبار من فقهائهم من نزعة التعصب هذه حيث كانوا ينشدون الحق لذات الحق، كما سبق أن ذكرنا ويأخذون بالدليل القوي حتى وإن ورد في أي مذهب غير مذهبهم.

وهذا لا ينفي وجود تعصب بالغ عند عوامهم، وكل من ليس لديه دراية كاملة بحقيقة مذهبهم، حتى وإن انتسبوا إليه، وزعموا أنهم زيديون، ولو كانوا زيديين فعلا ما عرف التعصب إليهم سبيلاً.

* * *

مشاهير المذهب الزيدي

بعد الإمام زيد

إن أعلام المذهب الزيدي ومشاهيره، ليسوا بالعدد القليل، ولكنهم كثير ولا نستطيع في هذه العجالة السريعة أن نكتب عنهم جميعا، ومن ثم سنكتفي بالإمام القاسم الرسي، والإمام الناصر، والإمام الهادي، لأن هؤلاء هم قمم هذا المذهب وأعلام أعلامه وبصماتهم فيه أشد وضوحا من غيرهم.

١ـ القاسم الرسي:

هو القاسم بن إسماعيل بن إبراهيم طباطبا بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، وهو من مشاهير أئمة الزيدية وأحد كبار فقهائهم واليه تنسب طائفة القاسمية إحدى طوائف الزيدية.

وقد ولد هذا الإمام سنة ١٧٠ هـ ببلدة تسمى الرسى وهي قرية قريبة من المدينة المنورة توفي سنة ٢٤٣ هـ.

وهذا الإمام هو جد الإمام الهادي الذي نشر المذهب الزيدي باليمن.

وآراء هذا الإمام واختياراته كثيرة، وهي مبثوثة في ثنايا كتب الفروع الزيدية وكان على علم بالغ بدقائق المذهب الحنفي، لأنه كان هو المذهب الشائع على المستوى الرسمي في أكثر البلاد الإسلامية حينذاك [١].

٢ـ الإمام الناصر:

هو أبو محمد الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين، ويلقب بالناصر الكبير، حيث وجد بعده من أئمة الزيدية من

(١) انظر: كتاب " الإمام زيد " ص ٤٩٥-٤٩٦.

سمي بهذا الاسم. كما يسمى بالأطروش لطرش أصابه [١].

وقد ولد هذا الإمام سنة ٢٣٠ هـ وتوفي سنة ٣٠٤هـ.

والى هذا الإمام يرجع الفضل في نشر الإسلام، ونشر المذهب الزيدي في بلاد الديلم، حيث هاجر إليها، بعد أن تعرض للاضطهاد البالغ من قبل الدولة العباسية شأنه في ذلك شأن كل آل البيت حينذاك خاصة في عهد المتوكل الذي كان من أشد العباسيين وأقساهم على آل البيت.

وبعد أن هاجر هذا الإمام إلي تلك البلاد، أخذ يدعوهم إلى الإسلام، إذ كانوا أهل شرك، فشرح الله صدروهم للإسلام، وأقبلوا على الدخول فيه أفواجا، فكان يعمهم مبادئ هذا الدين القيم، وتعاليمه على ضوء الفقه الزيدي وقواعده.

وهذا الإمام كان له أثر بالغ في الفقه الزيدي وتخريجات جيدة، واجتهادات طيبة مفيدة، وذلك لما كان يتمتع به من علم غزير بالسنة والفقه وسائر علوم الشريعة ولما كان يتحلى به من ورع وتقوى وصلاح، ومن ثم فقد تأثر بفقه واجتهاداته جم غفير من فقهاء الزيدية، كان يطلق على طائفتهم اسم الناصرية نسبة إلى هذا الإمام العظيم [٢].

٣ـ الإمام الهادي:

هو الهادي إلى الحق: يحيى بن القاسم الرسي.

ولد بالمدينة سنة ٢٤٥ هـ، ونشأ في بيت علم وفضل وتقى، فجده هو القاسم الرسي رائد المدرسة القاسمية، وأحد مؤسسي المذهب الزيدي وصاحب الباع الطويل.

وقد حفظ هذا الإمام منذ صباه القرآن الكريم، ثم درس السنة والفقه وكل علوم الشريعة، وتعمق فيها حتى صار يشار إليه بالبنان، ويأتيه طلاب العلم من كل مكان فينهلون من غديره الثر، ويتزودون مما أفاء الله عليه من علم وفضل وذاع صيته في كثير من البلاد الإسلامية.

(١) المرجع السابق ص ٤٩٧.
(٢) المرجع السابق.

وفي عام ٣٨٠ هـ قد ذهب إلى اليمن داعيا ومعلما على طريقة المذهب الزيدي ثم عاد إلي المدينة بعد فترة قليلة حيث لم يجد منهم استجابة لدعوته[١].

ولكن ما إن تركهم حتى شعروا بمدى حاجتهم إليه، وعدم استغنائهم عنه خاصة، وأن القرامطة كانوا قد استولوا على بعض بلادهم [٢]، وغدوا خطرا داهما عليهم، وذلك بما يعتنقونه من مبادئ هدامة، وبما يروجونه من أفكار شاذة تتعارض كل التعارض مع تعاليم الدين وقيمه، ومن ثم فقد أحس اليمنيون أنهم لن يستطيعوا مواجهة هؤلاء القرامطة، والتغلب عليهم إلا إذا توحدوا جميعا تحت لواء قيادة دينية معينة، بحيث يكون من أهم سماتها القوة والشجاعة وعمق الإيمان وفصاحة اللسان وغزارة العلم والفداء في سبيل نصرة الدين والحق، ولم يجدوا كل هذه المعاني مجسمة إلا في معلمهم الإمام الهادي فأرسلوا وفودهم إليه يدعونه إلى العودة إليهم وسينضمون جميعاً تحت لوائه لمحاربة هذه الفئة الضالة التي عتت وبغت وعاثت في الأرض فسادا، وأشاعت الكفر والإلحاد.

ومن الطبيعي أن يستجيب هذا الإمام لدعوتهم لأنها تتعلق بنصرة دين الله وإعلاء كلمته، وكان وصوله إلى اليمن في اليوم السادس من سنة ٢٨٤هـ.

وكان نص دعوته لبيعته يدل دلالة قاطعة على مدى ما كان يتسم به هذا الإمام من تجرد وإخلاص لله تعالى وعدم تعلق بالمظاهر الدنيوية الكاذبة ولا حرص على متاعها الزائل، وتلك هي سمات الزعامة الإسلامية الحقة.

وهذا هو نص عهده لهم، إذ قال: " أيها الناس إني اشترط لكم أربعا على نفسي، الحكم بكتاب الله وسنة نبيه، والأثرة لكم على نفسي فيما جعله بيني وبينكم، وأوثركم فلا أتفضل عليكم، وأقدمكم عند العطاء قبلي وأتقدم

(١) انظر: كتاب " سيرة الهادي إلى الحق " تحقيق الدكتور سهيل زكار ص ٣٦.
(٢) انظر: كتاب " الزيدية نظرية وتطبيق " تأليف على بن عبدالكريم الفضيل ص ١٤٣-١٤٤، وكتاب " يحيى بن الحسين " تحقيق الدكتور سهيل زكار ص ٤٨-٤٩.

عليكم عند لقاء عدوي وعدوكم، واشترط لنفسي عليكم اثنين: النصيحة لله ﷻ في السر والعلانية والطاعة لأمري، على كل حالاتكم ما أطعت الله، فإن خالفت فلا طاعة لي عليكم، وإن ملت وعدلت عن كتاب الله وسنة نبيه فلا حجة لي عليكم.

﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[1]، وما أن بايعه اليمنيون على هذا العهد، حتى كرس جهده على توحيد كلمتهم حيث كانوا شراذم شتى ودويلات صغيرة متنافرة[2]، ثم حقق الله ما أراد، كما عمل على إرساء قواعد العدل وتحقيق المساواة في الأحكام بين الناس جميعا، وكذلك شرع الله هو رائده في كل أحكامه وفي كل أفعاله وتصرفاته وعاد بهم إلى عهد الخلفاء الراشدين من حيث الورع والزهد والتواضع والتقوى والتفاني في إعلاء كلمة ونصرة دينه [3]، ومن ثم كانوا معه وتحت رايته نعم الجنود

(١) الآية ١٠٨ من سورة يوسف.

(٢) جاء في كتاب " الزيدية نظرية وتطبيق " للأستاذ علي عبد الكريم الفضيل ص ١٣٤.
" وكانت اليمن في هذه الفترة في وضع لا يحسد عليه، فهي غارقة في الفوضى ومثخنة بالفتن ومتخمة بالدويلات والحكومات والمشيخات.

(٣) وقد ورد عنه في هذا الشأن مالا يحصى من المآثر والمواقف الطيبة الحميدة فمن ذلك قوله: لوددت أن الله أصلح بي أمر هذه الأمة وإن جعت يومين وشبعت يوما ".
قوله: " والله لوددت أن الله أصلح الإسلام بي وإن يدي ملصقة بالثريا ثم أهوى إلى الأرض فلا اصل إلا قطعا " انظر كتاب يحيى بن الحسين ص ٤٩.
وقوله: " والله فقد قلت والله مرتين لو علمت أن أحدا في هذا العصر أقوم بهذا الأمر مني، أو عرفته من أهل البيت يقوم بأفضل مما أقوم به لاتبعته حيث كان وأقاتل بين يديه ولكني لا أعلمه ".
روى وأنه قد أخذ المصحف يوما ثم قال للناس: بيني وبينكم هذا آية آية، فإن خالفت ما فيه فلا طاعة لي عليكم بل عليكم أن تقاتلوني أنا. " انظر كتاب يحيى بن الحسين. تحقيق الأستاذ سهيل ذكار " ص ٥.
وكان من شدة ورعه يترك بعض ما يحل له تزهدا، ومن ثم كان يقول: " والله ما أكلت مما جبيت من اليمن شيئا، ولا شربت منه الماء " المرجع السابق ص ٥٩.
وكان يحلف أنه ما أكل درهم حرام، يعلم أنه حرام، ولا شرب مسكرا قط، ولا سمع غناء قط ولا لعب بشطرنج قط، ولا بملهى، ولا تعمد ظلما لمسلم قط ثم يقول: ما أمدح نفسي بهذا، ولكني أثني على ربي بما أنعم علي به كما قال: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾

الطائعين المخلصين.

وفي سنة ٢٩٣ كان القرامطة قد استفحل شرهم وألقوا الدمار بكثير من بلدان المسلمين واستولوا على مساحات شاسعة منها، فعزم الإمام الهادي على حربهم، وتطهير الأرض من رجسهم، فخاض معهم عشرات المعارك على امتداد خمس سنين، دونما كلل ولا ملل، حتى أصيب ببعض الجراح الشديدة في بعض هذه المعارك، ثم لقي لقاء ربه راضيا مرضيا في ختام سنة ٢٩٨ هـ، وكانت فترة حكمه ومضة باهرة في جبين الزمان التقي العدل مع العلم مع الإيمان والورع والزهد مع الحكمة والمثالية في الحكم مع الشجاعة والتضحية والفداء في كل ميادين الجهاد وهذا هو الشأن دائماً إذا كان الحكم بيد عالم مخلص لله.

ومن العجيب أن كل هذه المسؤوليات الضخام لم تكن تشغل إمامنا هذا عن التبحر في العلم والاستزادة منه والكتابة فيه حتى أنه قد ألف العديد من الكتب في الفقه والحديث.

وبعد وفاة هذا الإمام تسلم الراية بعده ابنه أحمد فسار على درب أبيه في كل شئون الحكم، ولم يتوان عن جهاد القرامطة، في أي وقت من الأوقات واستمر جهاده إياهم أكثر من سبع وعشرين عاما، حتى توفي سنة ٣٢٥ هـ ودفن بجوار أبيه في صعدة.

ولكن من هؤلاء القرامطة؟ وما هي حقيقة فكرهم؟ ومن المؤسس لفرقتهم وما هو الدافع وراء نشأتهم؟

هذا ما سوف نعرض لبيانه في المبحث التالي إن شاء الله تعالى.

* * *

الضحى: ١١ ". انظر فيما تقدم كتاب " الإمام زيد " ص ٥٠٩-٥١٦.

من هم القرامطة

القرامطة هم: فرقة من فرق الباطنية التي تتسم دعوتها بالسرية، لأنها تتبنى أفكارا تتعارض مع الإسلام بقصد هدمه من داخله.

واختلفت المصادر في سبب تسمية هذه الفرقة بهذا الاسم الغريب، فذهب بعض الشراح والمحللين إلى أن هذه التسمية، إنما هي نسبة إلى أحد مؤسسيها وهو " حمدان ابن الأشعث " أنه كان يقرمط في مشيته أي يقارب بين خطواته، وقيل: أنه لقب بهذا اللقب لأنه كان أحمر البشرة تشبيها له " بالقرمد " وهو الطوب الأحمر [١].

ويستفاد من كلام محمد بن مالك صاحب كتاب " كشف أسرار الباطنية وإخبار القرامطة " إن قرمط البقار، كان هو الشخصية الثانية التي اتفقت وتعاونت مع عبدالله بن ميمون القداح، على تأسيس هذه الفرقة وأنه سمي بهذا الاسم أو لقب لأنه كان يقرمط في سيره إذا مشي [٢].

فيا ترى هل قرمط البقار، هذا هو نفسه محمود بن الأشعث أم غيره؟ الله أعلم.

ويرى البعض أن هذه الكلمة مأخوذة من قرمط، أي: عبس وغضب.

وأما الأب انستاس ماري فيرى أن هذه الكلمة إنما هي لفظ أرمني قبطي مشتق من قرمطونا. أي المدلس أو الخبيث أو المكار أو المحتال أو النصاب.

ويقول ابن الجوزي في كتابه المنتظم: أن القرامطة سموا بذلك الاسم، لأن أول من أسس لهم هذه النحلة هو: محمد الوراق المقرمط وكان كوفياً.

وهناك روايات أخرى غير ما تقدم في سبب هذه التسمية وكل هذه الأقوال تعتبر من وجهة نظرنا وليدة اجتهادات شخصية، وتخمينات ذهنية ومن ثم فلا يفيد أي منها العلم اليقيني بالسبب الحقيقي في تسمية هذه الفرقة بهذا الاسم.

(١) مقدمة كشف أسرار الباطنية ص ٥٠.
(٢) كشف أسرار الباطنية ص ٣٢.

وعلى كل فهذا الأمر لا يهمنا كثيراً، وإنما كان ذكرنا له من باب العلم بالشيء فقط ليس إلا، ولكن الذي يعنينا هو معرفة حقيقة فكر هذه الفرقة ومعرفة من هو المؤسس الحقيقي لها. وأهم البلاد التي انتشرت فيها.

١- **حقيقة فكر القرامطة:**

إن فكر هذه الفرقة قد نبع من مستنقع الحقد على الإسلام، ومن ثم فقد كان يهدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على هذا الدين، ولما كان أرباب هذا الفكر يدركون تماما إن مواجهة الإسلام بالقوة أمر ميئوس منه، ومحكوم عليه بالفشل فلجؤوا إلى مواجهته بالخبث والمكر والدهاء فدخلوا على المسلمين من المداخل التي يحبونها وهي التظاهر بالورع والتقوى والصلاح والمبالغة في هذا الأمر إلى أبعد حد حتى يطمئن الناس إليهم كل الاطمئنان، ويثقوا فيهم كل الثقة وحينئذ، ينفثون سمومهم على مهل وروية، ولا يتعجلون الإيقاع بالفريسة ما داموا يوقنون بحتمية وقوعها، فقد كانت النوعيات التي يختارنوها للتأثير عليهم من البسطاء والسطحيين غير المتعمقين في الشريعة، وممن تغلب عليهم العاطفة الدينية والمحبة الزائدة لآل بيت النبي ﷺ وكانوا يبذلون في سبيل اختيار هذه النوعيات عناية فائقة.

ومن أفكار هذه الجماعة أن لكل حكم في الشريعة ظاهرا وباطنا - ثم يلفقون الكثير من الأدلة على هذا الزعم الباطل - ويقتنع الكثير بهذا الكلام ولا بد أن يقتنع به، لأنه لا يعرف ما يرد به على هؤلاء بحكم عدم درايته بتفاصيل الشريعة، وبحكم ثقته الزائدة بهم لأنه لا يتصور أن أمثال هؤلاء الأتقياء الورعين يمكن أن يكذبوا.

فإذا تم الاقتناع بهذا الباطن المزعوم يكون من اليسير على هؤلاء بعد ذلك الولوج عن طريقه إلى تحريف وتأويل ما يشاءون من أحكام الشريعة بما يتفق مع مكرهم السيئ ونواياهم الخبيثة.

ويظل هؤلاء يتدرجون بهذا الشخص - الذي استمالوه إليهم - من درجة إلى درجة حتى يصلوا به إلي اقتراف كل المحرمات على أنها

حلال له وترك كل ما تأمره به الشريعة على اعتبار أن هذه الأوامر قد سقطت عنه ولم يعد مكلفا بها إذ يعتقدون أن زعيمهم هذا لديه القدرة على تحليل الحرام وتحريم الحلال.

ونرى أنه من الملائم هنا أن نذكر هذا التحليل الدقيق لفكر هذه الفرقة والذي كتبه أحد فقهاء السنة باليمن في أواسط المائة الخامسة وهو أبو عبدالله محمد بن مالك ابن أبي القبائل الحمادي. وكان هذا الفقيه قد تظاهر بالدخول في هذه الفرقة أيام دولة الصليبين في اليمن ليقف على حقيقة مذهبهم، ومن ثم فقد ألف كتابه " كشف أسرار وأخبار القرامطة " وغدا هذا الكتاب بعد ذلك هو المرجع الأساسي لكل من كتبوا عن القرامطة، وقد آثرت أن يقف القارئ بنفسه على كتابة هذا الفقيه وتحليله الدقيق لفكر هذه الفرقة.

وها هو تقرير ابن مالك عن القرامطة والذي يقول فيه:

" اعلموا أيها المسلمون - عصمكم الله بالإسلام وجنبنا وإياكم الآثام وأصلحكم وأرشدكم ووفقكم لمرضاته وسددكم - أني كنت اسمع ما يقال عن هذا الرجل الصلحي كما تسمعون وما يتكلم به علينا من سيئ الإذاعة وقبح الشناعة فإذا قال القائل: هو يفعل هو يفعل ويصنع. قلت: أنت تشهد عليه غدا؟ فيقول: ما شاهدت ولا عاينت، بل أقول كما يقول الناس فكنت أتعجب من هذا أولا ولا أكاد أصدق ولا أكذب مما قد أجمع عليه الناس ونطقت به الألسن، فتارة أقول: هذا ما لا يفعله أحد من العرب والعجم ولا أسمع به فيما تقدم في سالف الأمم، إنما هذه عداوة من الناس للمال الذي بلغه من غير أصل ولا أساس، وكنت ما أسمعه يقول: حكم الله لنا على من يظلمنا ويرمينا بما ليس فينا.

فرأيت أن أدخل في مذهبه لأتيقن ما صدق ما قيل فيه من كذبه، ولأطلع على سرائره، وكتبه، فلما تصفحت جميع ما فيها وعرفت معانيها، رأيت أن أبرهن على ذلك، ليعلم المسلمون عمدة مقالته، وأكشف لهم عن كفره وضلالته نصيحة لله وللمسلمين، وتحذيرا ممن يحاولون بغض هذا الدين والله موهن كيد الكافرين.

فأول ما أشهد به وأشرحه وأبينه للمسلمين، وأبينه أن له نوابا يسميهم الدعاة المأذونين وآخرين يلقبهم - المكالبين - تشبيها بكلاب الصيد، لأنهم ينصبون للناس الحبائل، ويكيدونهم بالغوائل، وينقبضون عن كل عاقل، ويلبسون على كل جاهل بكلمة حق يراد بها الباطل، يحضونه على شرائع الإسلام من الصلاة والصيام والزكاة كالذي ينشر الحب إلى الطير ليقع في شركه فيقيم أكثر من سنة، يمنعون به وينظرون صبره، ويتصفحون أمره ويخدعونه بروايات عن النبي ﷺ محرفة، وأقوال مزخرفة، ويتلون عليه القرآن على غير وجهة، ويحرفون الكلم عن مواضعه، فإذا رأوا منه الانهماك والركون في القبول والإعجاب بجميع ما يعملونه والانقياد لما يأمرونه، قالوا حينئذ: اكشف عن السرائر، ولا ترض لنفسك ولا تقتنع بما قنع به العوام من الظواهر، وتدبر القرآن ورموزه، واعرف مثله وممثليه، واعرف معاني الصلاة والطهارة، وما روى عن النبي ﷺ بالرمز والإشارة، دون التصريح بالعبارة فإنما جميع ما عليه الناس أمثال مضروبة لمثولات محجوبة، فاعرف الصلاة وما فيها من وقف على باطلها، ومعانيها، فإن العمل بغير علم لا ينتفع به صاحبه.

فيقول: عم أسأل؟ فيقول: قال الله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[1] فالزكاة مفروضة في كل عام مرة، وكذلك الصلاة من صلاها مرة في السنة فقد أقام الصلاة بغير تكرار.

وأيضا فالصلاة والزكاة لهما باطن، لأن الصلاة صلاتان والزكاة زكاتان، والصوم صومان، والحج حجان. وما خلق الله ﷻ من ظاهر إلا وله باطن، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَذَرُواْ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾[3].

ألا ترى أن البيعة لها ظاهر وباطن، فالظاهر هو ما تساوى فيه

(١) الآية ٤٣ من سورة البقرة.
(٢) الآية ١٢٠ من سورة الأنعام.
(٣) الآية ٣٣ من سورة الأعراف.

الناس وعرفه الخاص والعام، وأما الباطن فقصر علم الناس عن العلم به فلا يعرفه إلا القليل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ ءَامَنَ ۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (١).

وقوله: ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ (٢). وقوله: ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ (٣).

فيوهمون على من لا يعرف علوم الشريعة، والقرآن وسنن النبي ﷺ فيقع هذا من ذلك المخدوع بموقع الاتفاق والموافقة، لأنه مذهب الراحة والإباحة يريحهم مما تلزمهم الشرائع من طاعة الله، ويبيح لهم ما حظر عليهم من محارم الله.

فإذا قبل منهم ذلك المغرور، هذا قالوا له: قرب قربانا يكون سلما ونجوى ونسأل لك مولانا يحط عنك الصلاة، ويضع عنك هذا الإصر، فيدفع اثنى عشر دينارا، فيقول هذا الداعي: يا مولانا إن عبدك فلان قد عرف الصلاة ومعانيها، فاطرح عنه الصلاة، وضع عنه هذا الأمر، وهذا نجواه اثنا عشر دينارا، فيقول: اشهدوا أني قد وضعت عنه الصلاة ويقرأ له: ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ ﴾ (٤).

فعند ذلك يقبل عليه أهل هذه الدعوة يهنئونه، ويقولون: الحمد لله الذي وضع عنك وزرك الذي أنقض ظهرك.

ثم يقول له ذلك الداعي الملعون بعد مدة: قد عرفت الصلاة وهي أول درجة وأنا أرجو أن يبلغك الله إلى أعلى الدرجات، فاسأل وابحث.

فيقول: عم أسأل، فيقول له: سل عن الخمر والميسر الذين نهى الله عنهما أبا بكر وعمر لمخالفتهما عليا وأخذهما الخلافة دونه، فأما ما يعمل من العنب والزبيب والحنطة وغير ذلك فليس حرام، لأنه مما أنبت الأرض ويتلو عليه: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ ﴾ (٥) إلى آخر الآية، ويتلو عليه: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ

(١) الآية ٤٠ من سورة هود.
(٢) الآية ٢٤ من سورة ص.
(٣) الآية ١٣ من سورة سبأ.
(٤) الآية ١٥٧ من سورة الأعراف.
(٥) الآية ٣٢ من سورة الأعراف.

جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ ﴾ (١).

إلى آخر الآية، والصوم والكتمان فيتلو عليه: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ ﴾ (٢).

يريد كتمان الأئمة في وقت استتارهم خوفا من الظالمين ويتلوا عليه: ﴿ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴾ (٣).

فلو كان عني بالصيام ترك الطعام، لقال: فلن أطعم اليوم شيئا، فدل على أن الصيام الصمت، فحينئذ يزداد ذلك المخدوع طغيانا وكفرا، وينهمك إلى قول الداعي الملعون لأنه آتاه بما يوافق هواه والنفس أمارة بالسوء.

ثم يقول له: ادفع النجوى تكون لك سلما ووسيلة، حتى نسأل مولانا يضع عنك الصوم، فيدفع اثنى عشر دينارا فيمضي به، فيقول: يا مولانا عبدك فلان قد عرف معنى الصوم على الحقيقة، فأباح له الأكل في رمضان، فيقول له: قد وثقته وآمنته على سرائرنا؟ فيقول له نعم: قد وضعت عنه ذلك.

ثم يقيم بعد ذلك مدة، فيأتيه ذالك الداعي الملعون، فيقول له: قد عرفت ثلاث درجات فاعرف الطهارة ما هي، ومعنى الجنابة ما هي في التأويل.

فيقول فسر لي ذلك فيقول له: اعلم أن معنى الطهارة طهارة القلب، وأن المؤمن طاهر بذاته، والكافر نجس لا يطهره الماء ولا غيره، وأن الجنابة هي موالاة الأضداد أضداد الأنبياء والأئمة، فأما المني فليس بنجس، وكيف يكون نجسا، وهو مبدأ خلق الإنسان، وعليه يكون أساس البنيان، فلو كان التطهير منه من أمر الدين، لكان الغسل من الغائط والبول أوجب لأنهما نجسان، وإنما معنى: ﴿ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْ ﴾ (٤).

(١) الآية ٩٣ من سورة المائدة.
(٢) الآية ١٨٥ من سورة البقرة.
(٣) الآية ٢٦ من سورة مريم.
(٤) الآية ٦ من سورة المائدة.

معناه وإن كنتم جهلة بالعلم الباطن، فتعلموا وعرفوا العلم الذي هو حياة الأرواح كالماء الذي هو حياة الأبدان، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ (١) فلما سماه الله تعالى بهذا دل على طهارته.

ويوهمون ذلك المخدوع بهذه المقالة، ثم يأمره الداعي أن يدفع اثنى عشر دينارا، ويقول له: يا مولانا عبدك فلان قد عرف معنى الطهارة حقيقة وهذا قربانه إليك، فيقول اشهدوا أني قد حللت له ترك الغسل من الجنابة.

ثم يقيم مدة فيقول له هذا الداعي الملعون، قد عرفت أربع درجات، وبقى عليك الخامسة فاكشف عنها، فإنها منتهى أمرك وغاية سعادتك. ويتلوا عليه: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ (٢).

فيقول له ألهمني إياها ودلني عليها فيتلو عليه: ﴿ لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ (٣).

ثم يقول له: أتحب أن تدخل الجنة في الحياة الدنيا؟ فيقول: وكيف ذلك؟ فيتلو عليه: ﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلْءَاخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ ﴾ (٤).

ويتلو عليه: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ ﴾ (٥).

والزينة هاهنا ما خفي على الناس من أسرار النساء التي لا يطلع عليها إلا المخصصون بذلك، وبذلك قوله: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾ (٦).

والزينة مستورة غير مشهورة ثم يتلو: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ ﴾ (٧).

---

(١) الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.
(٢) الآية ١٧ من سورة السجدة.
(٣) الآية ٢٢ من سورة ق.
(٤) الآية ١٣ من سورة الليل.
(٥) الآية ٣٢ من سورة الأعراف.
(٦) الآية ٣١ من سورة النور.
(٧) الآيات ٢٢-٢٣ من سورة الواقعة.

فمن لم ينل الجنة في الدنيا لم ينلها في الآخرة لأن الجنة مخصوص بها ذوو الألباب وأهل العقول دون الجهال، لأن المستجنّ من الأشياء ما خفي ولذلك سميت الجنة جنة، لأنها مستجنة، وسميت الجن جنا لاختفائهم عن الناس، والمجنة المقبرة، لأنها تستر من فيها، والترس المجن، لأنه يستتر به، فالجنة ها هنا ما استتر عن هذا الخلق المنكوس الذين لا علم لهم ولا عقول.

فحينئذ يزداد هذا المخدوع انهماكاً، ويقول لذلك الداعي الملعون: تلطف في حالي، وبلغني إلى ما شوقتني إليه. فيقول: أرفع النجوى اثنى عشر دينارا تكون لك قربانا وسلما.

فيمضي به فيقول: يا مولانا إن عبدك، قد صحت سريرته، وهو يريد أن تدخله الجنة، وتبلغه حد الأحكام، وتزوجه الحور العين، فيقول له: قد وثقته وأمنته، فيقول: يا مولاي قد وثقته، وأمنته وخبرته، فوجدته على الحق صابرا ولأنعمك شاكرا، فيقول: علمنا صعب مستصعب، لا يحمله إلا نبي مرسل، أو ملك مقرب، أو عبد امتحن الله قلبه بالإيمان، فإذا صح عند حاله فاذهب به إلى زوجتك، فاجمع بينه وبينها، فيقول: سمعا وطاعة لله ولمولانا، فيمضي به إلى بيته، فيبيت مع زوجته، حتى إذا كان الصباح قرع عليهما الباب، وقال قوما قبل أن يعلم بنا هذا الخلق المنكوس، فيشكره ذلك المخدوع ويدعوا له، فيقول: ليس هذا من فضلي، هذا من فضل مولانا، فإذا خرج من عنده تسامع به أهل هذه الدعوة الملعونة، فلا يبقى منهم أحد إلا بات مع زوجته كما فعل ذلك الداعي الملعون.

ثم يقول له: لابد لك أن تشهد المشهد العظيم عن مولانا، فادفع قربانا فيدفع اثني عشر دينارا، ويصل به فيقول: يا مولانا: إن عبدك فلان يريد أن يشهد المشهد الأعظم هذا قربانه حتى إذا جن الليل، ودارت الكؤوس، وحميت الرؤوس، وطابت النفوس أحضر جميع أهل الدعوة الملعونة، حريمهم فيدخلن عليهم من كل باب وأطفؤوا السرج والشموع، وأخذ كل واحد منهم ما وقع عليه في يده، ثم يأمر المفتدي زوجته، أن تفعل كفعل الداعي الملعون وجميع المستجيبين، فيشكره ذلك المخدوع على ما فعل له فيقول: ليس هذا من فضلي، هذا من فضل مولانا أمير المؤمنين،

فاشكروه، ولا تكفروه على ما أطلق من وثاقكم، ووضع عنكم أوزاركم، وحط عنكم آصاركم، ووضع عنكم أثقالكم، وأحل لكم بعض الذي حرم عليكم جهالكم ﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ (١).

قال محمد بن مالك رحمه الله تعالى: هذا ما أطلعت عليه من كفرهم وضلالهم، والله تعالى شهيد بجميع ما ذكرته مما اطلعت عليه من فعلهم وكفرهم وجهلهم، والله شهيد بجميع ما ذكرته عالم به، فأديت هذه النصيحة إلى المسلمين، حسب ما أوجبه الله على من حفظ هذه الشهادة فإن الله ﷻ أمر بحفظ الشهادة ومراعاتها وأدائها إلى من لم يسمعها (٢).

ومما يؤكد كلام ابن مالك هنا هذه القصيدة التي صاغها أحد شعرائهم والتي تتضمن أخس أنواع التحلل والمجون، وتدل دلالة قاطعة على مروقهم كلية من هذا الدين، وذلك إذ يقول فيها:

خذي الدف يا هذه والعبي ::: وغني هزاريك ثم أطربي
قولي نبي بني هاشم ::: وهذا نبي بني يعرب
لكل نبي معنى شرعة ::: وهذي شريعة هذا النبي
فقد حط عنا فروض الصلاة ::: وحط الصيام ولم يتعب
إذا الناس صلوا فلا تنهضي ::: وإن صاموا فكلي واشربي
ولا تطلبي السعي عند الصفا ::: ولا تطلبي السعي عند الصفا
ولا تمنعي نفسك المعجبين ::: ولا زورة القبر في يثرب
بماذا حللت لهذا الغريب ::: من الأقربين مع الأجنبي
أليس الغراس لمحارباه ::: واسقاه في الزمن المجدب
وما الخمر إلا كماء السماء ::: حلال فقدست من مذهب

وقد عانى المسلمون من هذه الفرقة أشد المعاناة وذلك أبان ظهورها واستيلائها على بعض البلاد الإسلامية فتجردوا من كل معاني الرحمة والإنسانية والأخلاق فجروا دماء المسلمين أنهارًا ولم يرحموا شيخا ولا

(١) الآية ٣٥ من سورة فصلت.
(٢) كشف أسرار الباطنية ص ٣١-٣٣.

امرأة ولا وليد وعاثوا في الأرض فسادا.

ويكفي أنهم في إحدى حروبهم في اليمن، قد أسروا من زبيد أربعة آلاف عذراء وبعد أن انطلقوا بهن قال لهم زعيمهم علي بن الفضل: قد أخذتم من نساء الحصيب، ما قد علمتم، وإن نساء الحصيب تفتن الرجال، فيشغلنكم عن الجهاد فليذبح كل منكم من في يده.

بل يكفي أن أحد زعمائهم وهو أبو طاهر بن أبي سليمان الجنابي قد استولى على مكة سنة سبع وثلاثمائة وروع الآمنين في الحرم الشريف، وقتل ثلاثة عشر ألفا، ولم يسلم البيت الحرام نفسه من عدوانه وجبروته، إذ خلع الحجر الأسود من مكانه تحدياً، واستفزازاً، وأرسل به إلى الإحساء، وأبقوه هناك اثنين وعشرين عاماً ثم أعادوه إلى مكانه سنة ٣٣٩هـ.

وكان مما قاله هذا القرمطي الملحد في معرض تحديث واستخفافه بالبيت الحرام:

فلو كان هذا البيت لله ربنا ::: لصب علينا النار من فوقنا صبا

فهو ينفي أي قداسة للبيت الحرام وينفي كونه لله رب العالمين.

أصل هذه الفرقة وأشهر زعمائها:

يرجع أصل هذه الفرقة إلى عبد الله بن ميمون القداح، وكان من أحبار اليهود الذين يضمرون كل الكراهية والحقد للإسلام، فأراد أن يكبد لهذا الدين، فأظهر الإسلام، وأضمر الكفر، ثم استغل عاطفة التشيع لآل البيت النبوي، واتخذها مدخلا لبث سموم أفكاره [1] بين البسطاء من الناس عن طريق وضع كثير من الأحاديث التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية ونسبتها كذبا إلى النبي ﷺ.

وجند معه بعض المتطلعين إلى الشهرة والمال والحكم، حتى ولو كان ذلك على حساب دينهم، ومناهم الأماني الكاذبة، زاعما أنه يعرف في التنجيم، وأن نجمهم يقول بأنهم سيكون لهم شأن كبير في الناس، ومن ثم

(١) كشف أسرار الباطنية ص ٣١-٣٣.

فقد أخذ عليهم العهود والمواثيق أن يدعوا لابنه محمد على أنه المهدي المنتظر، ولابد لهم أن يتبعوا كل توجيهاته وينفذوا كل تعاليمه وأفكاره.

وكان من بين هؤلاء الذين انتقاهم لبث أفكاره وتعاليمه علي بن فضل الجدني اليماني، وأبو القاسم بن زاذان الكوفي وقد لقب فيما بعد بالمنصور، وأبو طاهر سليمان بن الحسن الجنابي صاحب الإحساء والبحرين، وأبو عبدالله الشيعي صاحب كتامة في المغرب والحسن بن مهران الخارج فيما وراء النهر من خراسان، ومحمد زكريا الخارج من الكوفة [1].

فكان هؤلاء المردة هم أعوان هذا الشيطان في نشر دعوته، والعمل للوصول إلى الحكم، وقد تفانوا في ذلك إلى أبعد مدى، ومن ثم فقد توزعوا في البلاد الإسلامية، ولم يتجمعوا في منطقة واحدة، حتى لا يحدث بينهم شقاق بسبب التنافس على الحكم ونزعة الشهرة والسيطرة.

وقد وصل بعض هؤلاء إلى الحكم فعلا، وقتل بعضهم الآخر قبل الوصول إلى غرضه، وكان أشهرهم جميعا ثلاثة هم: أبوسعيد الجنابي. وعلي بن فضل الجدني اليماني، وأبو القاسم بن زاذان الكوفي.

١ - أبو سعيد الجنابي:

هذا الرجل كان أحد تلاميذ عبدالله بن ميمون القداح أساس هذا الفكر المنحرف، وأصل ذاك الضلال، وقد ملك أبو سعيد هذا البحرين واليمامة والإحساء، ثم ادعى أنه هو المهدي المنتظر، ونقض العهد الذي أخذه عليه بن ميمون القداح، ثم دخل مكة، وقتل الناس في المسجد الحرام، واقتلع الحجر الأسود، وأرسل به إلى الإحساء، كما سبق أن ذكرنا وكان دخوله مكة سنة ٣٠٧ هـ وقتل بها ثلاثة عشر ألفا.

ومن العجيب أنه كان مع هذا الخروج السافر على كل تعاليم الدين ومع هذه الاستهانة البالغة بالبيت الحرام، كان يزعم بكل صفاته أنه ما فعل ذلك إلا ابتغاء وجه الله، وأن حزبه هو حزب الله، وأنه إنما يحكم بما

(١) في الأصل " أبو سعيد الجنابي " والتحقيق أنه أبو طاهر أخو أبي سعيد. وذلك كما ورد في هامش كتاب طبقات فقهاء اليمن " ص٧٧.

أنزل الله. إلى أخر هذا التمويه والتضليل دونما حياء ولا خجل، وذلك بهدف اللبس على البسطاء من المسلمين في دينهم فلا يمكنهم التمييز بين الحلال والحرام ولا بين الصواب والخطأ، فتدلهم أمامهم الطرق، وتختفي معالم الحقيقة، ويتمزقون إلى شيع وأحزاب، ويظلون في نزاع دائم وخلاف مستمر ويتسرب الشك في العقيدة إلى نفوسهم.

وانظروا إلى هذه الرسالة التي بعث بها إلى الخليفة في بغداد ردا على كتابه الذي أرسله إليه يستنكر فيه انتهاكه لحرمة البيت الحرام وحرمات المسلمين:

بسم الله الرحمن الرحيم: الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين.

من ابن أبي طاهر سليمان بن الحسن الجنابي الداعي إلى تقوى الله، القائم بأمر الله الآخذ بآثار رسول الله ﷺ، إلى قائد الأرحاس المسمى بولد العباس.

أما بعد - عرفك الله مراشد الأمور، وجنبك التمسك بحبل الغرور، فإنه وصل كتابك بوعيدك وتهديدك، وذكرك ما وضعته في نظم كلامك وقمت به من مخافة إعظامك من التعلق بالأباطيل، والإصغاء إلى حسن الأقاويل من الذين يصدون عن السبيل فبشرهم بعذاب أليم إلى حين دولتك، ونفاذ منتهى طلبتك، وتمكن أولياء الله من رقبتك وهجومهم على معاقل أوطانك ظفراً وسبيهم حرمك قسرا، وقتل جموعك صبرا ﴿ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [1] وجند الله هم الغالبون.

هذا وقد خرج عليك الإمام المنتظر، كالأسد الغضنفر في سرابيل الظفر متقلدًا سيف الغضب مستغنيا عن نصر العرب لا يأخذه في الله لومة لائم ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ [2].

وقد اكتنفه العز من حواليه وسارت الهيبة بين يديه... ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون.

تالله غرتك نفسك وأطمعتك فيما لست نائله، وسولت لك ما لست

(١) الآية ٢٢ من سورة المجادلة.
(٢) الآية ٢١ من سورة الحديد.

واصله، فكتبت لي بما أجمعت عليه أذهان كتابك ذكرتني بالعيوب الشنيعة وقذفتني بالمثالب السمحة، تالله لتسألن عما كنتم تعملون.

فأما ما ذكرت من قتل الحجيج وإضراب الأمصار وإحراق المساجد، فوالله ما فعلت ذلك إلا بعد وضوح الحجة كإيضاح الشمس، وادعاء طوائف منهم أنهم أبرار، ومعاينتي منهم أخلاق الفجار فحكمت عليهم بحكم الله ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (١).

وأما ما ذكرت من إحراق مساجد الأبرار، فأي مساجد الأبرار أحق بالخراب من مساجد إذا توسطتها سمعت فيها الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ بأسانيد عن مشايخ فجرة، بما أجمعوا عليه من الضلالة وابتدعوا من الجهالة (٢).

ومن ثم يتضح لنا من هذه الرسالة، كيف أن هذا الرجل رغم فسوقه وجبروته يزعم أن كل أفعاله هذه إنما كانت بهدف نصرة الإسلام، والتقرب إلى الله وابتغاء مرضاته، ولو أنه كان قد صرح بردته، لهان الأمر؛ لأن ارتكاب مثل هذه الفظائع البشعة من كافر أمر طبيعي، ولا يدعو إلى الغرابة، أما إذا صدرت ممن يزعم الإيمان والورع والصلاح، فهذا ما لا يمكن أن يطاق لأنه ينسب إلى شرعة الإسلام الظلم والفسوق والعدوان، بينما الإسلام بريء من ذلك كل البراءة.

٢- **علي بن الفضل:**

هو علي بن فضل بن أحمد، وأصله من جيشان باليمن.

وكان في أول أمره ينتحل مذهب الشيعة الإثنى عشرية ثم تحول بعد ذلك إلى الضلال القرمطي.

والسبب في هذا التحول هو أنه كان قد خرج إلى الكوفة لزيارة قبر الإمام الحسين ﷺ، فالتقي هناك برأس الأفعى عبدالله بن ميمون القداح زعيم القرامطة وكبير شياطينهم فاستدرجه هذا الشيطان بحيله ومكره حتى وثق به واطمأن إليه، فأخذ ينفث في روعه بأفكاره الشاذة شيئا فشيئا

(١) الآية ٤٤ سورة المائدة.

(٢) انظر فيما تقدم: كشف أسرار الباطنية ص ٩٣-٩٥.

حتى تشرب كل أفكاره، وذلك عن طريق هذه الدروس التي كان يتلقاها منه ويواظب عليها كل المواظبة.

وكان الحسن بن زاذان يشاركه في حضور هذه الدروس حيث أن ميمون القداح قد ألقى عليه شباكه أيضا فأوهماه أنه من نسل الحسين ﷺ وإن ابنه عبيد الله هو المهدي المنتظر [١]. ومن ثم فقد أمرهما بالتوجه إلى اليمن وأخذ عليهما العهود والمواثيق بنشر دعوته هناك، والتبشير بابنه عبيد الله المهدي وأعلمهما أنهما سيجدان استجابة قوية من أهل اليمن، وأوصى ميمون كلا منهما بصاحبه وحثهما على التعاون فيما بينهما.

خرج الاثنان إلي اليمن، بزعم أنهما يريدان الحج واستمرا في طريقهما إلى أن وصلا إلى " الغلافقة " - وهي مدينة تقع على ساحل اليمن، تقابل زبيد - ثم افترقا عند هذه المدينة، وقال كل منهما لصاحبه: أعلمني بأمرك وما يكون منك [٢]. فوصل الحسن بن زاذان إلى مدينة الجند - وهي مدينة شهيرة باليمن، تقع جنوب صنعاء - وخرج علي بن فضل إلي ناحية جيشان.

ولما اتجه علي بن الفضل إلى ناحية جيشان، وصل إلى بلدة تسمى " سرو يافع " فتفرس أهلها، وتيقن أنهم سيكونون أسرع الناس إلى إجابته.

ومن ثم، فقد صعد على رأس جبل هناك، وبني فيه مسجدا وتظاهر بالنسك والعبادة فكان يصوم نهاره ويقوم ليله.

وقد فعل ذلك بهدف إيقاع الناس في شباك خبثه ومكره، ولذا فقد دخل إليهم من هذا المدخل الذي يحبونه، وهو مدخل الورع والصلاح والزهد في الدنيا فاطمأنوا إليه، ووثقوا به كل الثقة، ومن ثم فقد قلدوه أمرهم، وجعلوه أميرا عليهم، وحكما بينهم، وطلبوا منه أن ينزل من الجبل، ويسكن بينهم فأمعن أمامهم بالتظاهر بالتقوى، وقال لهم: لا أسكن بينكم إلا أن تعطوني العهود والمواثيق ألاَّ تشربوا الخمر وأن تنكروا المنكر

(١) كشف أسرار الباطنية ص ٤٥.
(٢) المرجع السابق ص ٥٦.

ففعلوا ما أمرهم به، ثم أمرهم أن يبنوا حصنا في ناحية " سرو يافع " فاستجابوا لأمره ونفذوا قوله.

وبعد ذلك أوهمهم أنهم وحدهم أهل الطاعة والتقوى، وأن غيرهم من أهل المعصية والفساد، ولهذا فإنه يجب عليهم، قتال هؤلاء الفساق واغتنام أموالهم حتى يدخلوا في دين الله طوعا أو كرها، ومن ثم فقد قاد بنفسه الكثير من المعارك، ضد ابن أبي العلاء، الذي كان حاكما على بعض بلاد اليمن القريبة من حصن أبو الفضل، وانتهت هذه الحروب بقتل ابن أبي العلاء هذا واستيلاء ابن الفضل على ملكه وخضعت له تلك البلاد التي كان يحكمها ابن أبي العلاء.

وبعد أن خلص علي ابن الفضل من ابن أبي العلاء اتجه في حروبه إلى " جعفر بن إبراهيم المناخي " وكان جعفر هذا حاكما قويا ظلوما غشوما [1] وكان حليفا لعلي بن الفضل في قتاله ضد ابن أبي العلاء، ولكن متى كان لأمثال هؤلاء الظلمة مع بعضهم عهد أو ميثاق؟

وكما انتصر على بن أبي الفضل على " ابن أبي العلاء " قد انتصر أيضا على " جعفر المناخي " بعد أن خاض ضده حروبا كثيرة انتهت بقتل جعفر أيضا.

وبعد أن قتل " علي بن الفضل " جعفر بن إبراهيم المناخي " وتيقن أنه لم يعد هناك من يستطيع مناورته أو الوقوف في وجهه كشف النقاب عن حقيقته المظلمة الكئيبة، وأماط اللثام عن عقيدته الزائفة، التي تتعارض كل التعارض مع مبادئ الإسلام وتعاليمه، فأظهر الكفر، وادعى النبوة وأحل البنات والأخوات.

ولذا فقد قال شاعرهم هذه القصيدة على منبر الجامع في النجد التي يقول في مطلعها:

خذي الدف يا هذه والعبي ::: وغني هزاريك ثم أطربي

وقد سبق أن ذكرنا الكثير من أبياتها فيما قبل.

(١) المرجع السابق ص ٥٦.

ثم استولى هذا القرمطي بعد ذلك على كثير من بلاد اليمن بما في ذلك صنعاء نفسها، وكذلك استولى على حراز و ملحان، والمهجم وزبيد والمذيخرة وجعلها دار مملكته، وأمر بقطع الحج، وقال: حجوا إلى " الحرف "، واعتمروا إلى " الثاني " وهما موضعان كانا معروفين هناك.

ولما دان له الكثير من بلاد اليمن - على نحو ما ذكرنا - أخذ الغرور منه مأخذا عظيماً، فتنكر للعهد الذي كان أخذه عليه ميمون القداح من الدعوة، لابنه عبيداً فخلع ميمون وابنه وجعل يدعو لنفسه.

وتمادى في غروره وجبروته، حتى إنه هدد زميله وصاحبه الحسن بن زاذان - وكان قد استولى على بعض بلاد اليمن أيضا، فهدده علي بن الفضل، هذا أن ينزل على حكمه وطاعته، وإلا فلابد من حربه وقتاله، فحينئذ عمد " المنصور الحسن بن زاذان " إلى جبل مسور، فحصنه، وأعد فيه جميع ما يلزمه للحصار أطول فترة ممكنة، حيث تأكد أن علياً بن الفضل لن يتركه دون قتال.

ولم يلبث علي بن الفضل أن نفذ ما هدد به، فخرج في مسيرة عشرة آلاف مقاتل، واتجه إلى شبام عاصمة ملك المنصور بن زاذان واقتتل الجيشان من أول النهار إلى المساء، ولما وجد المنصور أنه لا قبل له بقتال علي بن الفضل اعتصم بجبل مسور، وتحصن فيه، وظل أبو الفضل محاصرا له ثمانية أشهر فأرسل إليه ابن زاذان رسولاً من قبله يعرض عليه الصلح، حسبما يشترط ابن الفضل، فاشترط ابن الفضل أن يرسل إليه ابن زاذان أحد أبنائه ليكون رهينة عنده، وليعلم الناس جميعاً أنه نزل على طاعته، فأذعن ابن زاذان لمطلبه وأرسل إليه أحد أبنائه، وأقام هذا الابن عند ابن الفضل لمدة سنة، ثم رده بعد ذلك إلى أبيه، بعد أن أكرمه عنده، وطوقه بطوق من ذهب.

ثم أقام على بن الفضل بالمذيخرة يحل الحرام، ويحرم الحلال، حتى أنه كان يجمع أهل مذهبه في دار واسعة، يجمع فيها الرجال والنساء بالليل، ويأمر بإطفاء السرج، وأن يأخذ كل واحد من وقعت يده من النساء.

واستمر في هذه الظلال مدة سبع عشرة سنة إلى أن مات مسموما سنة ٣٠٣هـ.

٣- المنصور " الحسن بن زاذان ":

كان الحسن بن زاذان من الكوفة والتقى أيضا بزعيم القرامطة عبدالله بن ميمون القداح، فتأثر به ولازمه هو وعلي بن الفضل، ومن ثم فقد رشحه ابن القداح مع ابن الفضل لنشر إفك الدعوة القرمطية في اليمن كما سبق أن ذكرنا.

وبعد اتجاههما إلى اليمن، ووصولهما إلى " غلافقة "، تفرقا ومضى كل منهما في طريقه، بينما تنطوي نفوسهما على نوايا كالحة شريرة تجاه الشريعة. وكل منهما يدبر في نفسه أيسر وسيلة توصله إلى الحكم، ليتخذ منه قوة تساعده على نشر أفكاره السوداء.

اتجه الحسن بن زاذان - الذي لقب بعد ذلك بالمنصور - إلى " الجند " ولما وصلها سأل عن " عدن لاعة " إذ كانت هي وجهته التي ينشدها. لأن زعيمه ابن القداح كان قد أشار عليه بالتوجه إليها.

ولما سأل عن " عدن لاعة " الذين سألهم أنهم لا يعرفون إلا " عدن أمين " فوصلها وأقام بها أياماً، ثم تعرف هناك ببعض التجار، من " عدن لاعة "، ولما رجع هؤلاء التجار إلى بلدتهم " عدن لاعة "، ذهب معهم إليها، وكان قد أخبرهم أنه من أهل العلم فأنسوا إليه وسعدوا به، ورغبوا في أن يبصرهم في أمر دينهم، فكان يكثر من وعظهم، ويبين لهم ما خفي عليهم من تعاليم دينهم.

ولما وصل إلى " عدن لاعة "، جعل من نفسه فقيهاً على مذهب أهل السنة والجماعة فأقبل عليه الناس من كل ناحية، ويعجبون من علمه وورعه وتقواه ويتحدثون عنه في كل مجالسهم، ويتناقلون أخباره في كل البلاد التي يسافرون إليها فتأتي إليها الوفود تلو الوفود، ليستفيدوا من علمه ويلتمسوا البركات منه.

وبعد ذلك خطا بهم خطوة أخرى من الوعظ النظري إلى التطبيق العملي، فأمرهم بجمع زكاة أموالهم، ولم يشأ أن ينصب من نفسه قيما على أموال الزكاة، ليبعد نفسه عن أي شبهة تتعلق بالمال، ومن ثم فقد

استعمل عليها منهم ثقات وعدولاً.

ثم أشار عليهم ببناء موضع منيع يكون بيتاً لمال المسلمين، فبنوا مكانا حصينًا فوق جبل هناك، وبعد ذلك صعد إلى الجبل، وتحصن به، وجمع فيه الكثير من المؤن بمساعدة خمسمائة رجل، من أتباعه بعد أن أخذ عليهم العهود والمواثيق وقد تحصنوا معه في الجبل أيضا بعد أن نقلوا إليه نساءهم وأولادهم وأموالهم.

ولما أطمأن إلى مناعة موضعه فوق الجبل، وإلى قوة رجاله، وشدة بأسهم أخذ يشن الغارات على أطراف بعض الممالك والولايات القريبة منه ويخوض الكثير من المعارك ضدهم، وغالبا ما كان النصر يحالفه في هذه المعارك فاشتهر اسمه وذاع صيته، وانضوى كثير من الناس تحت لوائه خاصة من البلاد المجاورة له، ولقب حينذاك بالمنصور، وصار جيشه كثير العدد والعدة، وكان به ثلاثون طبلاً إذا ضربت سمعت إلى المواضع البعيدة، فتنزل الرعب والفزع في قلوب الآخرين، واتسع نطاق مملكته وكان عاصمتها شبام. وتوفي سنة ٣٠٢ هـ.

* * *